



المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم

مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة  
الحلقة الثالثة

# السياسة اللغوية القومية للغة العربية



تونس 2010



المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم  
إدارة التربية

# السياسة اللغوية القومية للغة العربية

منسق المشروع :

د. لطوف العبد الله

تحرير :

أ. د. شكري المبخوت / د. خالد الوغلاني / د. محمد الشيباني

تونس 2010

السياسة اللغوية القومية للغة العربية / تحرير شكري المبخوت، خالد  
الوغلّاتي، محمد الشيباني .. تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة  
والعلوم. إدارة التربية، 2010 .. 118 ص

ت / 11 / 06 / 2010

**I.S.B.N. : 978 - 9973 - 15 - 304 - 3**

## الفهرس

5	..... التصدير الخاص لمعالى المدير العام
7	..... المقدمه
13	..... الفصل الأول: الإطار العام للسياسة اللغوية العربية
15	..... 1. السياق المؤسساتى مشروع وضع سياسة لغوية عربية
18	..... 2. المبادئ التوجيهية
25	..... الفصل الثانى: الإطار المفهومى للسياسة اللغوية
25	..... 1. فى السياسة اللغوية والتخطيط اللغوى
32	..... 2. نحو استئناف التخطيط للغة العربية
41	..... الفصل الثالث: منزلة اللغة العربية وإشكالياتها اليوم
41	..... 1. فى منزلة اللغة العربية
51	..... 2. إشكاليات اللغة العربية اليوم
53	..... 3. فى التخطيط لمكانة اللغة العربية
53	..... (أ) العربية واللهجات
57	..... (ب) العربية واللغات الأجنبية
61	..... (ج) العربية ولغات الأقليات
63	..... (د) موقع العربية من اقتصاد المعرفة
69	..... الفصل الرابع: نحو سياسة لغوية للنهوض باللغة العربية
	..... 1. فى بيان الحاجة إلى تأهيل اللغة العربية لتواكب التطور
69	..... التقانى واقتصاد المعرفة

82	العربية
	الفصل الخامس : تنفيذ السياسة اللغوية القومية :
89	الوسائل، الآجال ، الموارد
93	أ- في السياسة اللغوية المطلوبة
98	ب- التخطيط اللغوي المطلوب للنهوض باللغة العربية
100	أولاً: صناعة المحتوى العربي
101	ثانياً: التربية والتعليم
102	ثالثاً: البحث العلمي
104	رابعاً: الإبداع العلمي والثقافي
105	خامساً: ثقافة الطفل
106	سادساً: الإعلام والإعلان
107	ج- الجدولة الزمنية :
108	د- مصادر التمويل :
110	الخاتمة
118	المراجع

## تصدير

جاء «مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعلومات» تنفيذًا لقرار القمة التي انعقدت في دمشق (ماي 2008) والدوحة (مارس 2009) وتوصيات مؤتمرات الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي في اجتماعاتهم بصنعاء ومسقط والجزائر ودمشق.

ويهدف هذا المشروع إلى تثبيت الهوية العربية والمحافظة عليها ومعالجة مسائل التنمية البشرية ونشر اللغة العربية وترقية استعمالها في المجتمع والمحافل الإقليمية والدولية، كما يهدف المشروع إلى مواجهة تحديات مجتمع المعرفة. ونحت وثيقة السياسة اللغوية القومية منحيين معنويين، أولهما تدعيم اللغة العربية الفصحى ورفع الإشكال عن الأزواج اللغوي. فاللهجات تعني اللغة العربية الرسمية. ولا خوف من غلبة هذه على تلك. أمّا المنحى الثاني فيتجاوز العموميات ليكشف عمّا يحقد بالعربية من أخطار وتحديات وآليات المواجهة لتحسين اللغة العربية ومنعتها في توجيه ذلك.

وعني البحث بالتحليل والتعليل واتسم بالشمول بدليل تنزيل موضوع البحث في إطاره العام السياسي اللغوي وإطاره المفهومي الذي حلل مصطلحي السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي.

وجاء البحث إجرائيًا في فصله الأخير وتمثل في اقتراح الوسائل والآجال والموارد للارتقاء باللغة العربية علّها تواجه اقتصاد المعرفة.

ويندرج هذا المشروع في إطار خطة شاملة تقوم بها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم سواء على مستوى تحديث المناهج وطرائق تدريسها

أو على مستوى تطوير واقع اللغة العربية في الإعلام والإعلان كذلك تطوير استخدام التقانات الحديثة في تعليم اللغة العربية وعديد الموضوعات التي تتجه نحو الارتقاء بلغتنا العربية وتحسينها والذود عن مناعتها.

المدير العام

أ.د. محمد العزيز ابن عاشور

## المقدمة

لمشروع «النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة» بعد حضاريّ سياسيّ من حيث العناية بتنظيم اللغة العربية وإحكام تديرها لترقيتها. وله بعد قوميّ من حيث دوافع نشأته مؤسسيا. فمنطلقه «تنفيذ قرار قمة دمشق وإعلان الرياض»، ويوجد جانب هامّ من مادته في «توصيات مؤتمرات الوزراء المسؤولين عن الشؤون الثقافية في الوطن العربي في اجتماعاتهم بصنعاء ومسقط والجزائر بخصوص تفعيل الاهتمام باللغة العربيّة» فضلا عن «مقترحات الدول والهيئات المعنية» المتعلقة بهذا المشروع.

وتتلخّص النتائج المرجوة من هذا المشروع والأهداف الموضوعية له في:

\* تثبيت الهوية العربية والمحافظة عليها

\* معالجة مسائل التنمية البشرية (التعليم، الاقتصاد، الثقافة...)

\* نشر اللغة العربيّة وترقية استعمالها (في المجتمع والمحافل الإقليمية والدولية)

والغاية الأسمى من هذا المشروع مواجهة تحديات «مجتمع المعرفة والاقتصاد القائم عليها» والتصدي لما بات يسمّى في الأدبيات العربيّة ذات الصلة بالشأن اللغوي بـ «الأخطار» و«الهجمات الشرسة» التي تقف وراءها اليوم، في عصر العولمة والتنميط الثقافي، دوائر «الامبريالية اللغوية».

وللمشروع كذلك بعد قطريّ من خلال الآليات المقترحة لتنفيذه وتحديدًا عبر إسناد دور أوّليّ إلى «الوزارات المعنية في الدول العربية، ومن خلال المجالس الوزارية أو من يمثّلها بوضع السياسات والخطط والإجراءات اللازمة لتنفيذ بنود القرار».



وعلى هذا الأساس فإنّ هذه الخطة ملزمة نظريا وعمليا للقيادة السياسيّة ومكوّنات القطاع الخاص والمجتمع المدني كافة باعتبارها خطة لإدارة اللّغة وعلاقتها بالمجتمع. وهذا ما عبّرت عنه بوضوح الخطة الشاملة للثقافة العربيّة<sup>(1)</sup>. فمما ورد فيها: «إنّ اللّغة العربيّة هي أبرز مظاهر الثقافة العربيّة وأكثرها تعبيراً وأثراً بوصفها وعاء الوجدان القومي. فلا ثقافة قوميّة بدون لغة قوميّة. والمناطق الثقافيّة كبرها وصغرها إنّما تربط بعضها إلى بعض الوحدة اللّغوية في الدرجة الأولى. وكثيرا ما تندمج خلائط عرقية متباينة في إطار ثقافة قوميّة واحدة نتيجة للعامل اللّغوي والاجتماعي الموحد. وهكذا فإنّ تحليل القضية اللّغوية هو في الواقع تحليل للنسيج الاجتماعي الثقافي الأوّل والأساس الذي تقوم عليه الوحدة الثقافيّة القوميّة. وهذا التحليل ليس في واقعه لغويّاً بقدر ما هو تحليل للمجتمع وقدراته ومدى حيويّته». (الخطة الشاملة للثقافة العربيّة، ص 75).

ويحاول هذا التقرير من خلال بعض المقترحات والتوصيات الدافع في الاتجاه الذي يعتبر أنّ العرب اليوم في حاجة إلى أن يروا في سياستهم اللّغوية القوميّة أجوبة واقعية تاريخية تعي الثوابت والمتغيّرات من جهة وتأخذ في الحسبان من جهة أخرى الخصوصيات والجوانب المشتركة التي تجمع العرب بلغتهم وتصل غيرهم من مستعمليها بها. وعلى هذا الأساس يقترح التقرير مداخل تحاول أن تقترب ما أمكن من المشاكل التي تبدو من خلال ممارسة اللّغة العربيّة اليوم. وليست هذه المداخل إلاّ محاولة لتدبير أمرها من الناحية الفنيّة ومن جهة علاقتها بالمجتمع.

نعم لغة العربيّة مشاكل، وهي مشاكل يتعيّن عدم تجاهلها أو التقليل من خطورتها أو تهويلها. وهو ما يتطلّب تشخيصا علميّا موضوعيّا لهذا الواقع

اللغوي لأنّ أهميّة المسألة اللغويّة في عصر المعلومات لا تسمح بالمواقف الانفعاليّة الحماسيّة بقدر ما تتطلب إيجاد الصيغ الكفيلة بإدراجها ضمن الحركيّة التنمويّة الشاملة.

وإن كان لا بدّ من البعد النضالي في رسم السياسات عامّة و السياسات اللغوية تحديدا والتوعية بأهدافها والعمل على إنفاذها فإنّه ينبغي أن يكون نضال المؤمن بربح معركة اللّغة بأسلحة التحليل العلمي الموضوعي الواقعي المرن من أجل البناء وتمكين المعرفة.

وقد قام مشروع « النهوض باللّغة العربيّة للتوجّه نحو مجتمع المعرفة » على جملة من الضوابط أبرزها :

\* تلازم اللّغة والهويّة والمعرفة بما يحتمّ تطوير لغتنا العربيّة والاعتزاز بها و توطين مقوّمات مجتمع المعرفة واقتصادها بواسطتها.

\* الإلحاح على اقتران اللّغة بالتنمية الشاملة في وجوها الثقافية والاقتصادية والتربويّة والاجتماعيّة، بما يجعلها أداة للرّهانات الاستراتيجية في سائر المجتمعات بالمعنى الذي تقرّه اليوم مختلف تقارير التنمية البشريّة والأهداف الإنمائيّة لأهم المنظمات الدولية والوكالات المتخصّصة ذات الصّلة.

\* وجود تحديّات متنوّعة تواجهها سائر الأقطار العربيّة تتصل بالمسألة اللغويّة تتطلّب وضع الخطط والسياسات وما تقتضيه من تشريعات لغاية تمكين اللغة العربيّة و ترقية منزلتها ونشرها داخل الوطن العربيّ وخارجه.

والقصد من هذا التقرير اقتراح إطار عامّ لسياسة لغويّة تكون تنفيذا للبند الأوّل من بنود القرار الصادر عن مجلس الجامعة العربيّة والوارد في مشروع

«النهوض باللغة العربيّة للتوجه نحو مجتمع المعرفة». و ينصّ هذا البند على «وضع سياسة لغويّة قوميّة وسياسات وطنيّة متناسقة معها من خلال برامج قوميّة ووطنية». (راجع كذلك : «جدول برامج بنود المشروع وإجراءات تنفيذها والجهات المشاركة ومصادر التمويل»، ضمن وثيقة المشروع : المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم، الجمهورية العربيّة السوريّة: لجنة التمكين للغة العربيّة ، تونس 2009، ص ص 14 - 19).

إنّ ما يقترحه التقرير لا يعدو أن يكون مدخلا وإطارا عاما، لأنّ وضع السياسات عامّة والسياسات اللغوية وخطتها القوميّة أو الوطنيّة على وجه التحديد ليس من عمل الأفراد، وإتّما هو رهان لا يتحقّق إلاّ بتوفّر شروط مؤسسيّة سيرد الحديث عنها في متن التقرير .

وليس من مشمولات هذا الإطار العامّ إلاّ أن يقترح وهو يعي خصوصيات الوضعيات اللغوية والثقافية والاجتماعيّة ذات الصلة باللغة العربيّة:

\*مجموعة من الضوابط التي ينبغي أن تؤخذ في الحسبان عند وضع السياسات اللغوية.

\*مجموعة من التوصيات والمقترحات العمليّة التي يمكن إنفاذها لبلوغ الأهداف المرجوة من المشروع عامّة.

ومن الواضح أنّ بين مختلف بنود «مشروع النهوض باللغة العربيّة للتوجه نحو مجتمع المعرفة» تكاملا، وأنّها عند التحقيق تمثّل بالفعل أهمّ الإجراءات التي يتعيّن اتخاذها والبرامج التي ينبغي إقرارها وتنفيذها عند وضع سياسة لغويّة قوميّة أو وطنيّة<sup>(2)</sup>

ومجمل أهداف هذا التقرير الحرص على استيفاء أهمّ الجوانب التالية :

- أ - شروط وضع السياسة اللغوية وأهدافها،  
 ب - المتدخلين في وضع السياسة اللغوية،  
 ج - المستفيدين من وضع السياسة اللغوية،  
 د - الميادين التي تشملها السياسة اللغوية،  
 هـ - كيفية وضع السياسة اللغوية  
 و- متطلبات الإنفاذ والمراقبة والتقييم للسياسة اللغوية وآثارها.
- و ينخرط هذا المقترح ضمن توجهات أغلب الخطط والاستراتيجيات العربية في مختلف المجالات والتي تم إعدادها بإشراف من المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ومنها بالخصوص:
- أ - البعد الوجداني (بعد الهوية) مع الانفتاح على قيم الحداثة.  
 ب - المرونة والدينامكية بما يكسبها خاصية الحيوية التاريخية.  
 ج - التكامل مع سائر الخطط الموضوعية والاستراتيجيات والمشروعات القائمة والمقترحة.  
 د - الشمول لمجالات متنوعة ومناخ حياتية مختلفة.  
 هـ - الديمقراطية واحترام التعددية من أجل إقرار ثقافة التنوع والاختلاف.  
 و - التجذّر في الماضي ومعرفة الواقع والانخراط في الحاضر واستشراف المستقبل.

وقد بني هذا التقرير على جانين أساسيين: يوضح الفصلان الأول والثاني الإطار العام للسياسة اللغوية العربية من حيث السياق المؤسسي والمبادئ الموجهة للتقرير، وكذلك الإطار المفهومي لهذه السياسة وشروط التخطيط

لها حتى يبرز بوضوح أنّ المطلوب يمثل اليوم استئنافا لما بدأه العرب عند نشأة الدولة العربيّة الإسلاميّة.

ويتناول الفصلان الثالث والرابع منزلة اللغة العربيّة قطريًا وإقليميًا ودوليًا وما تعيشه من إشكاليّات تتصل بعلاقة الفصحى باللّهجات ولغات الأقليات واللغات الأجنبيّة من جهة وإشكاليّات تتصل بمكانة اللغة العربيّة في عصر المعلومات من جهة أخرى. وجاء الفصل الخامس دائرًا على مجمل الاجراءات التنفيذيّة والوسائل المقترحة في مستوى التشريع اللّغوي وهي وسائل من شأنها أن تدعم مكانة العربيّة وتسهم في تهيئتها لتؤدي الأدوار المنتظرة منها في مجتمع المعرفة. واقترحت في هذا الصدد آجال تقريبيّة لهذه الآليات التنفيذيّة وبعض الجهات المانحة التي ينبغي أن تسهم في التعجيل بإنجاز المشروع في شروطه الضروريّة والمعقولة.

## الفصل الأوّل

### الإطار العام للسياسة اللغوية العربية

أقرّ «مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة» في أولى آليات تنفيذه قيام «الوزارات المعنية في الدول العربية ومن خلال المجالس الوزارية أو من يمثلها بوضع السياسات والخطط والإجراءات اللازمة لتنفيذ بنود القرارات آخذين بالاعتبار الجهود العربية التي بذلت وتبذل على الصّعيدين القومي والوطني».

ومعنى هذا أنّ السياسة اللغوية في شقيها التشريعي والتنفيذي مسألة تتعلق بسيادة الدول فهي بذلك ذات طابع إلزامي. فالدولة هي في الغالب من يتدخّل ويشترع وينفّذ. وفي هذا الصّدد نجد في جميع الدساتير العربية وفي المدوّنات القانونية لسائر الأقطار أوامر وأحكاما وقرارات تتصل باللغة واستخداماتها (التجارة، الإعلام، التعليم، الصّحة، الإشهار...).

ومّا يعتمد في البلدان العربية لدعم هذه السياسة نذكر المجهود الذي تقوم به :

اتحاد المجامع اللغوية العربية الذي يعنى بتدريس مشاغل اللّغة وإعداد التوصيات والمبادرات.

جمعيات أهلية ومواقع إلكترونية تدافع عن اللغة العربية وتقيم لخدماتها  
الفعاليات والاحتفاليات، وتصدر لها النشريات.

مؤسسات جامعية ومراكز بحث تعمل على تناول قضايا اللغة وتدبر  
مسالك تطويرها.

ومن جهة أخرى فإن للسياسة اللغوية بعدا قوميا. وتشهد على ذلك  
مختلف المبادرات الصادرة عن المنظمات العربية من خطط واستراتيجيات  
قومية وما تقوم به مؤسسات ثقافية وعلمية عاملة في مجال الحفاظ على اللغة  
العربية (الألكسو ومختلف دوائرها ومنظماتها)، وما تبعث لفائدتها من  
مبادرات قومية فردية أو أهلية (تقارير تنمية بشرية عربية، تقارير عن وضع  
المعرفة...).

وللسياسة اللغوية كذلك بعد دولي وإقليمي تحفل به تقارير التنمية  
البشرية ومسجل بصفة دائمة في جدول أعمال المنظمات الدولية والإقليمية  
بإعلاناتها واتفاقياتها ومؤتمراتها التي تقرن اللغة بمتطلبات التنمية وترى  
فيها سبيلا إلى إقرار قيم كونية ومكاسب حقوقية قوامها: التسامح والتنوع  
والتفاهم في كنف التعدد.

لهذه الأسباب جميعا تتعدّر إشاحة الوجه عن هذه الخبرات المتراكمة  
والإنجازات السابقة والحلول والتوصيات المقترحة.

وعلى هذا الأساس تحتاج السياسة القومية اللغوية إلى أن تغرف من كل  
ما سبق، وتلتفت إلى كل ما ينجز و تتفاعل مع ما قد أنجز. فليس في انصاف  
هذه السياسة بالقومية والعربية ما يبرر انطوائها على نفسها باسم الخصوصية  
أو اختلاف المؤشرات الكيفية والكمية المعتمدة لقيس واقعنا اللغوي واتخاذ  
ما ينهض بهذه اللغة من مشاريع وخطط.

## 1. السياق المؤسّساتي لمشروع وضع سياسة لغوية عربية

جاء في قرار مجلس الجامعة العربيّة على مستوى القمّة بدمشق (رقم 435 بتاريخ 30 - 3 - 2008) أنّه من الضروري «وضع الخطط والسياسات اللّغوية لتمكين اللّغة العربيّة والحفاظ عليها من التحدّيات التي تواجهها في ظلّ العولمة».

وفصّل «مشروع النهوض باللّغة العربيّة للتوجّه نحو مجتمع المعرفة» الذي أطلقته الجمهوريّة العربيّة السّوريّة الأهداف المرجوة من وضع «سياسة لغوية قومية» متناسقة «مع «سياسات وطنية، فضلا عن إقرار «خطط» لتنفيذها «من خلال برامج قومية ووطنية» (راجع وثيقة المشروع).

واستنادا إلى هذه الوثيقة يتّضح أنّ وضع سياسة قومية للغة العربيّة يتنزّل في سياق رسمي، إذ تدعمه في منطلقه مقرّرات سياسيّة من أعلى مستوى كان آخرها مؤتمر قمّة دمشق، وتعضده سلسلة من التوصيات والتنقيحات التي تمّ اعتمادها ضمن البرامج الرسميّة للجامعة العربيّة وقممها واجتماعاتها في انتظار عرضها على المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في القمّة العربيّة المقبلة. ومن ذلك اجتماعات الوزراء المسؤولين عن الثقافة : صنعاء، مسقط، الجزائر وآخرها مؤتمر دمشق : 16 - 17 نوفمبر 2008 الذي أصدر بيان دمشق بشأن «النهوض باللّغة العربيّة للتوجّه نحو مجتمع المعرفة» متابعة لتوصيات قمة مارس 2008.

وأكد هذا البيان أنّ المسألة اللّغوية تقع «في رأس أولويّات السياسات الوطنيّة العربيّة»، ودعا إلى دعم لغتنا وإصدار التشريعات المناسبة للارتقاء باستعمالاتها.

وبالإضافة إلى ذلك تذكر مقرّرات المؤتمر العام للمنظمة العربيّة للتربية



والثقافة والعلوم، الدورة 19، تونس - 18 - 20 ديسمبر/2008، الذي صدّق على الوثيقة برمتها مع الملاحظات المرفقة.

و تسند هذا التوجّه الرسميّ في أعلى مستوى مختلف المبادرات والبرامج والخطط والمشاريع والتوصيات ذات البعدين القومي والوطني من القطاعين الحكومي والخاصّ. ولها كذلك علاقات بالمنظمات القطريّة والإقليمية والقوميّة والدولية وتنظيمات المجتمع المدني ولجان الإشراف والتنسيق والتنفيذ والتقييم. وقد أولت جميعها عناية متفوّطة بقضايا اللّغة العربيّة تشخيصاً وبحثاً واستشرافاً للحلول بغية تدارك مكامن الضعف وتعزيز أسباب القوّة حتى تنتشر العربيّة داخل الوطن العربي وخارجه ويتطوّر مجال استخدامها في جميع وجوه الحياة.

ونذكر في هذا السّياق ما قامت به المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم من مبادرات سواء في مستوى إدارتها المركزية أو في مستوى أجهزتها المتخصّصة. فلئن ركزت الإدارات المركزية على التعليم لتطوير اللّغة العربيّة (وضع الرصيد اللغوي للطفل العربي والمعجم الأساسي والاختبارات الموضوعية في اللّغة العربيّة في المرحلتين الإعداديّة والثانوية والكتاب المرجع في قواعد العربيّة... إلخ) فإنّ الأجهزة المتخصّصة قد ركّزت على دعم التعريب وتطوير الجوانب العلميّة والثقافية المتّصلة باللّغة العربيّة من قبيل وضع المعاجم المتخصّصة وتنميط المصطلحات الحديثة (مكتب تنسيق التعريب بالرباط مثلاً) أو ترجمة عيون الكتب في العلوم والآداب والفنون إلى العربيّة (المركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق).

ومن البيّن من خلال هذا المشروع الذي ذكر في آخره أهمّ الجهات المشاركة في وضعه وتصوّره والمطلوب منها التنسيق عند التنفيذ والمتابعة

إثر ذلك<sup>(4)</sup> أن وضع سياسة لغوية يمرّ حتما عبر التنسيق المؤسّساتي العامّ على المستويين القطري والقومي فضلا عن الملاءمة والتكامل بين مختلف الخطط والاستراتيجيات القطرية والقومية القائمة ما كان منها مفعلاً أو غير مفعّل<sup>(4)</sup>. ويجري هذا كله في سياق الإقرار بضرورة أخذ «الجهود العربية التي بذلت وتبذل على الصّعيدين القومي والوطني» بعين الاعتبار.

إنّ من أوكد شروط السياسة اللغوية المنشودة وما تستلزمه من تخطيط لغويّ أن تكون استئنافية لما شرع فيه وبداية تُعلّم الطريق للأجيال القادمة وتُعدّ الأجوبة الواقعيّة المنفتحة على تعقّد المشهد اللغوي القومي وثرائه.

ولعلّ أهمّ درس يستخلص من كلّ هذا أنّ اللّغة بما هي كائن حيويّ وجسر ممدود للتواصل ومعبر لا غنى عنه في اتجاه التنمية الشاملة المستدامة لا يمكن أن تكون إلّا واقعة في مسترسل البناء والإصلاح، والتأصيل والاستشراف. إنّ العودة إلى ما جاء في نصّ "مشروع" النهوض باللّغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة" يجعلنا ندرك أنّ اللّغة العربية :

- تواجه تحديّات حضارية، ويتعيّن الحفاظ عليها وحمايتها ومن خلالها حماية الهوية.
- تعاني من مشاكل (أبرزها الضعف اللغوي).
- تحتاج إلى اهتمام جميع الأطراف المعنيّة بها لإيجاد الحلول لقضاياها ذات الصلة الوثيقة بالتنمية الشاملة.
- ينبغي ترقية استخدامها وتطوير استعمالاتها وتوطين المعرفة بها ونشرها (التعليم، التعريب، الترجمة...).
- تستدعي توفير موارد بشريّة وماليّة لتنفيذ برامج إصلاحها.

ويقتضي هذا التوجه للنهوض باللغة العربيّة وضع سياسة لغوية بما أنّ اللّغة العربيّة، شأنها شأن جميع اللغات، في حاجة إلى البرمجة والتخطيط. وفي نصّ المشروع ومقترحات الدول والهيئات في شأنها تواترت اصطلاحات تنتمي إلى الحقل المفهومي للسياسة اللّغوية (وضع سياسة لغوية قومية، سياسات وطنية، خطط لتنفيذها، برامج قومية ووطنية لمعالجة قضايا اللغة العربيّة، إجراءات تنفيذيّة، برامج لتطوير البحث، تنسيق البرامج، إنشاء هيئة تنسيقية عليا، إصدار تشريعات وطنية لحماية اللّغة العربيّة وترقية استخدامها وتطوير استعمالاتها، برامج للتوعية، مشاريع أو مشروعات، استصدار قوانين...).

## 2. المبادئ التوجيهية

يتبنّى هذا التقرير الخاصّ بوضع سياسة لغويّة قومية تنهض باللّغة العربية وتطوّرها جملة من المبادئ ويستلهم منها تصوّراته للواقع اللّغوي العربي من أهمّها:

أ - الالتزام بالمبادئ التوجيهية والاختيارات والأهداف العامّة ذات الصّلة بالمسألة الثقافية العربية عامّة والمسألة اللّغوية تخصيصا والمضمّنة في سائر المعايير والتوصيات والمقرّرات الصادرة عن الأجهزة الثقافية والسياسيّة الرّسميّة في اجتماعاتها ومنشوراتها والتي صدّقت عليها مختلف هيئات القرار التابعة للجامعة العربيّة ودوائرها العاملة في صلبها. وقد تمّت صياغتها في مختلف الإعلانات والمواثيق والمبادرات والخطط القوميّة والاستراتيجيات القطاعيّة. من ذلك على سبيل المثال ميثاق الجامعة العربيّة وميثاق الوحدة الثقافيّة وميثاق المنظّمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم ومختلف مبادراتها وخططها وبالأخصّ الخطة الشاملة للثقافة العربيّة.

وقد أُلحِت جميع هذه الوثائق على مركزية اللغة العربية باعتبارها:

- \* عنوان الهوية.
- \* ركيزة الوحدة العربية الشاملة.
- \* أساس التربية الشاملة.
- \* أداة الحوار المتكافئ مع الثقافات الأخرى.

ب - الالتزام بالمبادئ التوجيهية والمعايير الدولية المنصوص عليها في مختلف صكوك الأمم المتحدة وإعلانات منظماتها وتقاريرها ومنها بالخصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وإعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية وإعلان اليونسكو العالمي بشأن التنوع الثقافي ووثيقة الإعلان العالمي للحقوق اللغوية وسائر تقارير التنمية البشرية وبالخصوص تقرير «بناء مجتمع المعرفة» (2003). وهي وثائق تنص بوضوح على:

- \* أن اللغة حق إنساني من بين الحقوق الإنسانية التي لا تقبل التجزئة.
- \* حرية الفرد في التعبير عن نفسه والإبداع باللغة التي يختارها وعلى وجه الخصوص اللغة الأم.

ج - الإقرار بمبدأ الخصوصية الثقافية من حيث احترام التوجهات السيادة الوطنية القطرية ذات الصلة بالمسألة الثقافية عامة واللغوية تحديداً. ويكون هذا بمراعاة هذه الخصوصيات في الواقع اللغوي والثقافي العربي في إطار وحدة الثقافة العربية الشاملة. ف «قومية الثقافة لا تنفي تعدد الأصول المكونة للأمة أو تنويع اللهجات اللغوية أو طرق التعبير للمشاركين فيها، ولكن تعني أن الدائرة الثقافية العربية هي التي تجمع الجميع وتوحدتهم، كما أنها تعتبر أصحاب هذه الأصول أو اللهجات بعضاً من مصادر الغنى

والخصب فيها، وتعتبر نفسها المعبر عن إنتاجهم تجاه الثقافات الأخرى»  
(الخطة الشاملة للثقافة العربية : ، 1996 ص 52).

ويستلزم تبني مبدأ التنوع اللغوي في كنف وحدة الثقافة العربية :

\* الإقرار بتلازم البعدين القطري والقومي في معالجة الوضع اللغوي العربي المتنوع والمعقد أحيانا علاجاً يجعل سقفه صياغة سياسة لغوية تسعى إلى أن تكون سياسة «الحد الأعلى المشترك» لا «الحد الأدنى المشترك» ( على حدّ تعبير وثيقة الخطة الشاملة للثقافة العربية، ص 45).

\* الوعي بضرورة أن تكون السياسة اللغوية العربية القومية متوفرة على حدّ مهمّ من المرونة لاستيعاب الخصوصيات ومراعاة المتغيرات والتفاعل مع التطورات .

\* ديمقراطية الاختيارات البانية للسياسة اللغوية بتوسيع مشاركة الأطراف المعنية بها في كنف التشاور واحترام الرأي الآخر.

د - اعتبار اللغة أداة للتعبير عن كيان الفرد وذاكرة المجتمع ووسيلة لبناء الفكر. فهي مستودع القيم الثقافية الرّمزية وحاضن التجارب الثقافية بثرائها وتنوعها ووحدتها وتاريخيتها. فباللغة تنتشر الثقافة وتفتح المجتمعات على غيرها انفتاحاً يؤثّر على حيويّتها وتجدها وإبداعها. واللغة كذلك كائن اجتماعي متطورّ يخضع إلى ديناميكيات المجتمعات ويتلاءم مع التطلّعات المتغيّرة لمستخدميها وتنامي حاجاتهم الوجدانية والوظيفية.

ومن هذا المنطلق فإنّ اللغة العربية تمثّل مكوّناً أساساً للذاتية الثقافية العربية الإسلامية وداعماً لها ومصدراً للاعتزاز بها وملهماً لتوق الأمة العربية إلى

الوحدة الشاملة. فهي أداة قراءة الماضي وتشخيص الحاضر واستشراف المستقبل.

وإذا كانت اللغة من مقومات الهوية - ذلك أن معارك القوميات والكيانات المستقلة الخفية والمعلنة تجري باسم اللغة وبدافع من الداعين إلى تحديد موقع لغة ما في المجتمع - فإنه من محاذير إنشاء سياسة لها أن تكون أداة توظف في تغذية النزعات الطائفية والاستقلالية وتكريس المحليات الضيقة أو الهويات المغلقة باسم مواجهة عولمة الهويات والتنميط الثقافي. ومن محاذير السياسة اللغوية استخدامها لمحاربة أي انفتاح على لغات أخرى وثقافات أخرى باسم التصدي إلى نزعات التغريب والاستلاب ومصالح الاستعمار الثقافي وتوجهات «الامبريالية اللغوية» وغير اللغوية.

ولا بدّ والحال هذه من الإقرار بأنّ اللغة هي جسر ثقافة الأمة لبلوغ العالمية ونشدها الإنسانية. فمن مستلزمات حيويتها أن تكون أداة للتفاعل والحوار مع الآخر من أجل معرفته واستيعاب ثرائه الثقافي ونهضته فضلاً عن التعريف بالشخصية العربية ومقومات ثقافتها. ولا يمكن بلوغ هذا دون الوعي بقدره العربية على نشر ثقافة التفاهم وقيم التسامح والتضامن والتعايش السلمي، ودون الوعي بأهمية تعلم اللغات الأجنبية في تطوير لغتنا. لذلك دعا «مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة» إلى الاهتمام باللغات اهتماماً كبيراً و«فصل مسألة إتقان اللغات الأجنبية عن مسألة التعليم بها».

هـ - معالجة المسألة اللغوية في سياق اعتبارها أساساً للتنمية الشاملة وفق ما تنصّ عليه المرجعيات الثقافية القومية والدولية. فهي من أسس التنمية البشرية المستدامة التي تعني:

أولاً تكوين القدرات وتطوير المعارف والمهارات.

ثانياً استخدام هذه القدرات والمساهمة الفعّالة في النشاطات الثقافية والاجتماعية والسياسية .

ثالثاً بلوغ الرفاه البشري.

ولهذا تحضر اللّغة حضوراً قوياً في مختلف الأهداف الانمائية للألفية (2000 – 2015) (5)

وقد نادى «مشروع النهوض باللّغة العربية نحو مجتمع المعرفة» بـ «دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الدول العربيّة، استناداً إلى دور اللّغة الأمّ في هذا المجال» وطالب بـ «تدارك تأثير الضعف اللّغوي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية».

ومن المفيد الإلحاح على مسألة تمويل السياسة اللّغوية. فالسياسة اللّغوية القومية بحاجة إلى موارد مالية لإعدادها وتنفيذ ما جاء في المشروع من بنود فرعيّة تتصل بتحديث المناهج وتوفير ثقافة المعلومات والاتصالات وإنشاء مؤسسات الترجمة والتمكين للغة العربيّة في الإعلام والإعلان وسياسة البحث العلميّ و المعالجة الآلية للغة وتطوير المحتوى العربي الرقمي. فاللّغة أصبحت اليوم في جانب منها صناعة.

وقد نصّ المشروع في آليات التنفيذ على ضرورة أن «يشجّع القطاع الخاصّ والمجتمع المدني ويدعمان لإقامة مدن للصناعات اللّغوية، مثل صناعة المحتوى وصناعة البرمجيات اللّغوية العربيّة». ونادى بـ «تخصيص تمويل للبند الأوّل من القرار الخاصّ برسم سياسة قومية لغوية». وذلك نظراً إلى الدور الاقتصادي الكبير للغة باعتبارها أداة سياسية لنقل الأصول غير

المادية (المعرفة والتكنولوجيا) بين القوى العاملة في القطاعات الإنتاجية والخدمات جميعها بغية إصلاح الواقع العربي في هذا المجال».

و - اعتبار حقّ المواطن العربي في أن يرى لغته متطورة مواكبة للتحوّلات التي يشهدها عصرنا منفتحة ومتجاوبة مع احتياجات الحاضر، ومليّة لمستلزمات التواصل الوظيفي، ولها مكانتها اللائقة بها بين سائر لغات العالم. وهو حقّ يوازيه واجب مساهمة المواطن العربي في توفير أسباب الحفاظ عليها وتعزيز حضورها في سائر المجالات بدعم فرص استخدامها والتفكير بها. وهو حقّ يوازيه كذلك واجب المشاركة في صياغة التصرّوات لتطويرها وإنجاح ما يوضع لها من سياسات وخطط وتنفيذها والالتزام بتشريعاتها.

ز - إدراك تكامل الأدوار في وضع السياسات اللغوية وإنفاذها بحكم البعد التنموي الشامل لتفعيل مساهمة الجهات المعنية بها الواضحة لتشريعاتها والسّاهرة على تنفيذها وتقييمها. وهذه الجهات هي :

\* البحث العلمي في المجال اللّغوي

\* التشريع اللّغوي

\* القرار السياسي والإداري

\* التمويل

ح - التمييز في جميع مراحل هذا الإطار العامّ للسياسة القومية اللّغوية العربيّة بين :

- اللّغة العربية بما هي نظام تُدرس مختلف مكوّناته ومستوياته (الصوتي والصرفي والتركيبي والدلالي) دراسة علميّة. وقد عمل الباحثون



اللغويون القدامى والمعاصرون على وصفها وتهيئتها وتطويرها  
(وضع القواعد، تيسيرها، حوسبتها...).

– اللغة العربية بما هي استعمال، وتعنى التشريعات اللغوية بتنظيم علاقتها  
بالمجتمع (التواصل الوظيفي عامة، التدريس، نقل المعرفة...).

## الفصل الثاني

### الإطار المفهومي للسياسة اللغوية

#### 1. في السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي

يقوم مفهوم السياسة اللغوية على تدخل السلطة السياسية في الميدان اللغوي تدخلا مباشراً وإدارياً على نحو واع لضبط جملة من الاختيارات لتنظيم العلاقات بين المجتمع واللغة (كالفلي، 2008).

ومن هذه الناحية فإن جميع المجتمعات شهدت وتشهد، بطريقة أو بأخرى، هذا النوع من التدخل في رسم السياسة اللغوية من خلال بعض أجهزة الدولة السياسية خصوصاً المؤسسة المدرسية والمؤسسة الإدارية. وهو أمرٌ مفهوم بحكم أن من أدوار الدولة التوحيد الاجتماعي والإيديولوجي الذي تمثل اللغة أهم مظاهره. فالسياسة اللغوية مظهر من مظاهر ممارسة الدولة لنفوذها وسلطتها.

غير أن كل سياسة لغوية تقتضي تخطيطاً لغوياً. والمقصود به توفير الوسائل الكفيلة بتطبيق هذه السياسة أو تلك وتنفيذها. لذلك يمثل التخطيط اللغويّ إجابة منظمة ومنهجية تستند في آن واحد إلى تصوّر سياسيّ وإلى إطار نظري علمي.

والعلاقة بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي. بمثابة العلاقة بين القرار السياسي والإجراءات التنفيذية. من ذلك أنه يمكن اتخاذ قرار سياسي بتعريب تدريس الطبّ في جميع الجامعات العربية فنكون هنا أمام هدف رسمته السياسة اللغوية. أمّا إعداد المعاجم المختصة لتوفير المصطلحات وتقييس المصطلحات ووضع برنامج لتعريب المؤلفات الأساسية ولإثراء المكتبة الطبية وإصدار النشريات الدورية... إلخ فيمثل وسائل لتنفيذ هذه السياسة.

إنّ المسألة في عمومها ترتبط علميا ومعرفيا باللسانيات الاجتماعية من جهة واللسانيات التطبيقية من جهة أخرى. فهي تتطلب تحليلا معمّقا للغة في صلتها بمستعملها في مختلف السياقات الاجتماعية وفي علاقتها بالمؤسّسات السياسية والإعلامية والمدرسية والاقتصادية و مختلف اللغات واللهجات التي يتفاعل بها المتخاطبون. وتتطلب كذلك استثماراً لنتائج البحث العلمي في اللسانيات لمختلف مستويات النظام اللغوي وقواعده لإيجاد حلول تقنية أساساً ذات مقبولية علمية وتخاطبية ناجعة حتى تنجح السياسة اللغوية.

والناظر في واقع الدول العربية يلاحظ بيسر وجود مظاهر من سياسات لغوية متنوّعة بعضها واع كل الوعي وبعضها يمثل مجازاة للواقع اللغوي الطارئ بحكم التطوّر الاقتصادي والاجتماعي.

ومن ذلك أنّ اختيار بعض البلدان العربية التعريب الشامل للتعليم الجامعي (سوريا مثلاً) أو تعريب الإدارة تعريباً تاماً (تونس) أو دعم تدريس اللغات الأجنبية خصوصاً الإنجليزية، يمثّل سياسة لغوية واعية. وبالمقابل فإن الحفاظ على الثنائية اللغوية في تدريس بعض المواد وبعض ما ورثته الأنظمة

التعليمية الحالية من مرحلة سابقة للاستقلال أو تحوّل الانكليزية إلى لغة تخاطب مشتركة بين وافدين على بعض المدن العربية من أعراق وجنسيات متنوّعة والحال أن اللغة الرسمية للدولة هي العربية أو جعل اللهجات المحلية مسيطرة على وسائل الإعلام الرسمية متعايشة مع الفصحى التي تستعمل في الأخبار أو في بعض البرامج الثقافية يمثّل مظاهر من القبول بالأمر الواقع والامتناع عن التدخّل في هذه الوضعية.

ويعود النقص الأساسي، في تقدير معدّي هذا التقرير، بالنسبة إلى السياسة اللغوية في البلدان العربية إلى جانبين أساسيين:

أولهما غياب العمل المنظم المتّصل بتحليل الوضع اللغوي و منزلة العربية منه ورسم الأهداف السياسية للتدخّل في تكييف هذا الوضع حسب تصوّر واضح للغة العربية والأدوار التي يمكن أن تنهض بها. ويعزى هذا الجانب إلى غياب الهياكل الرسمية القارّة التي ترصد وتحلّل وتتصوّر وتقرّح.

ثانيهما: التصوّر العام بأنّ العربية لغة رسمية حاضرة في المؤسسات التعليمية المختلفة، وهي لغة تمثّل أهمّ مظهر من مظاهر الانتماء القومي والوطني (أي الهوية). إضافة إلى حضورها القويّ في المؤسسات الدينية للمجتمعات العربية ذات الأغلبية المسلمة غلبة يمتزج فيها الحفاظ على اللغة العربية بالحفاظ على العقائد الدينية وتناقلها جيلا بعد جيل. غير أنّ الوعي بمنزلة العربية في عصر العولمة وما هو مطروح عليها من تحديات، شأنها شأن جلّ لغات العالم، مازال محدودًا جدًّا لا يتعدّى أهل الاختصاص العلمي وبعض الإعلاميين.

ولما كان الارتباط متينا بين السياسة اللغوية والتخطيط اللغويّ فإن غياب الهياكل الرسمية التي تتدخّل مباشرة في الميدان اللغويّ انعكس سلبا على

وجود تخطيط لغوي يضبط الوسائل والأدوات لوضع السياسة اللغوية موضع التنفيذ. ولكن الأهم من ذلك أنّ هذا الغياب للسياسة اللغوية والتخطيط اللغوي قد جعل مسائل عديدة تطرح على العربية اليوم من قبيل قضايا المصطلح العلمي و تقييس المصطلحات ومنزلة اللغة العربية في وسائل الإعلام و في علاقتها بالفضاء الافتراضي وحضورها في الشبكة... إلخ، مسائل معلقة ليس لدى العرب عامة حلول ناجعة وعملية لها. ولولا جهود بعض الأفراد وبعض المؤسسات غير الرسمية لما طرحت مسألة السياسة اللغوية أصلا. وهو مظهر خطير من مظاهر الضعف تشهد عليه الوضعية المزرية التي عليها الدراسات اللسانية الحديثة المهتمة بالعربية (وغير العربية) في الجامعات العربية (مع استثناءات قليلة جدا و غير كافية) ويدلّ عليها أيضا غياب مراكز البحث العلمي اللساني الذي يعنى بوصف العربية ومعالجة قضاياها الفنية أو تعليمها باعتبارها لغة أمّا أو لغة أجنبية لغير الناطقين بالعربية أو تناولها تناولاً حديثاً لتطويرها والنهوض بها.

وبناء على هذا فإنّ مشروعية وجود سياسة لغوية (وطنية وقومية) و ما تقتضيه من تخطيط لغويّ مآناها عوامل عديدة أبرزها :

(أ) إنّ الحفاظ على العربية وتطويرها إنّما هو عامل مهمّ من عوامل الوحدة الاجتماعية والثقافية للأقطار العربية منفردة أو مجتمعة. وقد بدأت العوامل التي تهدد هذه الوحدة تلاحظ في بعض البلدان العربية التي تشهد في الواقع تنوعاً لغوياً وتعددية لسانية تنذر بانفصام اجتماعي و ثقافي و قيميّ خطير.

(ب) إنّ اعتبار العربية لغة رسمية لا يمنع واقعا من تفشي الرطانة بحكم الاحتكاك بين المتخاطبين في الفضاء الاجتماعي. وهذا مظهر من

الحركية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ويتطلب معالجة تلائم بين التصور الاجتماعي العام ومبدأ اعتماد لغة رسمية وطنية.

(ج) إنَّ العربية بتراتها الثقافي والعلمي والأدبي والديني والفني ليست ملكا للعرب فحسب بل هي من هذه الناحية ملك للبشرية جمعاء في إطار التنوع الثقافي واللغوي الكوني. وهي عامل أساسي من عوامل الحوار بين الثقافات. فمما يذكر في هذا الباب أن لما يفوق المليار مسلم، من غير العرب المسلمين، صلات وجدانية بالعربية. (نبيل عليّ، 2001، العرب وعصر المعلومات)

(د) إنَّ العربية في واقع العولمة اليوم بوجوهها الاقتصادية والثقافية وفي واقع تكنولوجيات المعلومات والاتصال تتطلب جهوداً كبرى وسياسات واعية واضحة ناجعة لتحتل مكانتها باعتبارها لغة من اللغات الكونية ولتؤدي دورها في الحفاظ على الهوية وملاءمتها مع مقتضيات العصر بحيث تستفيد من الطرق العلمية لوصف اللغوي وتستثمر التطور في التقانة الحديثة للإسهام في تطوير المحتوى الرقمي وبناء اقتصاد المعرفة.

(هـ) إنَّ اللغة في عالم اليوم أضحت حقاً من حقوق الإنسان (انظر، [www.linguistic-declaration.org](http://www.linguistic-declaration.org)) وشأنها شأن بقية الحقوق تحتاج إلى صيانة وتمكين وإجراءات للتنفيذ.

وبناء على هذه المبررات، وغيرها مما لم يُذكر، فإنه من اللازم على الدول العربية أن تتخذ الإجراءات اللازمة لجعل المسألة اللغوية مسألة سياسية أساسية في تصوراتها التنموية. ولا يكون ذلك بمجرد إلحاق المسألة بوزارة التربية والتعليم أو وزارات الثقافة وما شابهها بل يتعين إيجاد هياكل رسمية مرتبطة

بجهاز الدولة وغير خاضعة للتجاوزات السياسية والعقائدية والإيديولوجية حتى تجسّم من خلالها كل مستلزمات اختيار العربية لغة رسمية للدولة.

والواقع أن وضع هذه السياسات يمكن أن يتخذ صورتين اثنتين: إمّا الاكتفاء بالدور التوجيهي للدولة وما فيه من تحكم وعدم استشارة للقوى السياسية والاجتماعية المختلفة، وإمّا العمل بطريقة تقوم على الاستشارة وبلورة التصوّرات على نحو تشاركيّ من خلال المواطنين وهيئات المجتمع المدنيّ والبرلمانات ومجالس الشورى وما شابها من الهياكل الديمقراطية.

ومن أمثلة الاختيار الأوّل التجربة التركيّة لتغيير الحروف العربيّة في كتابة التركيّة والسعي إلى تنقيتها من الألفاظ المقترضة من العربيّة والفارسيّة بالخصوص. وقد نجحت هذه التجربة رغم أنّها تمّت بطريقة حادّة تقوم على التسلّط والتوجيه السياسي.

ومن أمثلة الاختيار الثاني التجربة النرويجيّة لتأسيس لغة وطنية موحّدة وقد قام البرلمان النرويجيّ بسلسلة من الإصلاحات إثر مناقشات كان يتلوها تصويت.

ولكنّ ما حقّقه تركيا في خمسة عشر عاماً لم تتمكن النرويج من تحقيقه في قرن ونصف. وقد يكون لهذا النجاح من جهة والفشل النسبيّ من جهة أخرى أسباب عديدة إيديولوجية وقومية واجتماعية وربما تقنية في علاقة بطبيعة المشاكل اللغوية، غير أنّ أسلوب المعالجة يوحي بأنّ الاختيارات الواضحة الصارمة في السياسة اللغوية ينبغي أن تكون مصحوبة بإرادة وطنية قويّة.

ولكنّ ما يطمئن فعلاً هو أنّ اللّغة العربيّة في البلدان العربيّة عموماً ليست في حدّ ذاتها محلّ نزاع رغم اللّغط الذي يدور هنا وهناك حول علاقتها

باللهجات أو بعض اللغات الأجنبية (الفرنسية بالخصوص) أو بعض اللغات المتعايشة معها في بعض المناطق (الكردية في العراق والأمازيغية في المغرب العربي مثلا). إنه لغط سياسي و إيديولوجي له دوافع غير علمية وغير واقعية يمكن توضيحها على نحو موضوعي مع سياسة لغوية واعية منفتحة لإدارة التعددية اللغوية.

ولئن كان أمر التوجه الرسمي لوضع سياسات لغوية صريحة واعية منظمّة رهين الإرادة السياسية والوعي بدور اللغة الاجتماعي والثقافي والاقتصادي والتنموي فإن أمر التخطيط اللغوي أشدّ تعقيداً.

فالتخطيط اللغوي عملية ذات طابع فني تقني أساسا يتطلب أولاً فاعلين وخبرات بشرية متنوّعة ذات تكوين علمي دقيق لأنّ ثمن الارتجال والأخطاء في مجال السياسات اللغوية باهظ جداً. وهو يتطلب ثانياً مؤسسات علمية (أقسام علمية في الجامعات ومراكز بحث ومجامع لغوية... إلخ). ويتطلب، ثالثاً، إمكانات معنوية ومادية كبيرة للتدخل في مجالات متنوّعة (تعليم، إعلام، إدارة... إلخ).

والضعف الأساسي من هذه الناحية يعود إلى قلة الخبرات البشرية والعلمية ذات التكوين رفيع المستوى لتكون قادرة على إدارة المخططات اللغوية تصوّراً وتنفيذاً ومتابعة وتقييماً لأن الجامعات العربية ومراكز البحث العربية والمجامع ركنت في الأغلب الأعم إلى وصف النحاة القدامى العربية. والمؤسف أنّ هذه المؤسسات العلمية ظلت على قدر كبير من ضعف التكوين اللساني الحديث مما جعل البحث اللغوي عامّة بمعزل عن تطوّر علوم اللسان اليوم ولا تفي القلة القليلة من اللسانيين العرب حالياً بالحاجة. غير أنّ هذا الوضع يمكن أن يتغيّر تغيراً إيجابياً إذا وجدت السياسة اللغوية المطلوبة



ووجد الوعي الكافي بإحداث حركية سياسية وثقافية واقتصادية تستند إلى دراسة وضع اللغة العربية وسبل النهوض بها في الواقع العالمي الجديد.

## 2. نحو استئناف التخطيط للغة العربية

إنّ المطلب الأوّل اليوم للنهوض باللغة العربية في الواقع اللغوي والاقتصادي العالمي الجديد هو استئناف عملية التخطيط اللغوي لاعتبارات إيديولوجية تتصلّ بالهوية والحفاظ على الخصائص المميّزة لملايين العرب والتراث الثقافي للمسلمين ولاعتبارات بالخصوص عملية ذات صلة بمكانة الدول العربية سياسيا وبوحدتها الاجتماعية وبمستقبلها الاقتصادي وبآفاق التنمية البشرية فيها من حيث التعليم والتفاعل مع الثقافات الأخرى واستيعاب التقانات الحديثة وتوظيفها في صناعة المضامين الرقمية والاقتصاد اللامادي (اقتصاد الذكاء أو اقتصاد المعرفة).

ويعود الحديث عن استئناف عملية التخطيط اللغوي إلى أمر تاريخي يتضمّن عبْرًا يُحتاج إلى استلهاها ضمن تصوّر حديث. فالعربية لم تبق إلى اليوم لأنّها لغة القرآن والتعبّد فحسب (فكم من لغة تعبّد ماتت لدى المستعملين وظلّت حبيسة المقام الديني). لقد بقيت لأنها وجدت رجالا خططوا للحفاظ عليها وصيانتها وتطويرها ووجدت مؤسّسات ترعاها وتحميها. فالحماسة والاعتقادات الدينيّة لا تكفيان لحماية آية لغة مهما كانت وكلّ من ينظر في تاريخ النحو العربي من زاوية تاريخية في نشأته والسياق الذي ظهر فيه سيرى بوضوح أنّ الأمر لم يكن مجرد أفكار عبقرية ظهرت في عقول اللغويين بل كان من باب العلم العملي الذي يؤدّي وظائف اجتماعية وثقافية وسياسية جديرة بالاهتمام والاستلها بالنسبة إلى العرب اليوم قيادات سياسية وعلماء باللغة.

وبالعودة إلى واقع العربية التاريخية يُعيد الإسلام وتحديدًا في النصف الثاني من القرن الأوّل يتّضح ما يلي:

(أ) كانت العربية قائمة على تعدّد لهجي بحسب القبائل العربية المختلفة وهي لغات ولهجات خالية من الإعراب مع وجود نصوص شفويّة مرجعيّة صيغت بلغة لا شك في أنّها لغة الخاصة التي لا يتعامل بها في الحياة الاجتماعيّة. وأهمّ مكونات النصوص المرجعيّة هي الشعر ثمّ القرآن الكريم الذي نزل «بلسان عربي مبين». من ذلك أنّ الرسول نفسه كان يخاطب أصحابه بلهجة قريش ولكنه يخاطب الوفود من القبائل بلهجاتها.

(ب) لم تكن العربية مكتوبة لأنّ المجال الثقافي كلّه كان قائمًا على المشافهة. والمشافهة تعطل التقنين والضبط إضافة إلى أن الوسيلة الوحيدة لتعلّمها إنّما هي معايشة أهلها واكتسابها في سياقها التداولي الاجتماعي. لذلك فإنّ عمليّة التقنين والضبط وصياغة نحو هذه اللغة أو تلك إنّما هو حدث خطير فعلا لأنّه يمثّل انتقالًا من ثقافة المشافهة إلى ثقافة الكتابة ومن تعلّم اللغة في الوسط الاجتماعي «الطبيعي» القريب من الناطقين بها إلى إمكانيّة تعلّمها في بيئة اجتماعيّة «اصطناعيّة» بعيدة عن أهلها. ولا شيء أحفظ للغة من تدوينها و تقنينها من جهة ومن إمكانيّة تعلّمها من جهة أخرى.

(ج) كانت الدولة الإسلاميّة الناشئة تعتمد في هياكلها الإداريّة على إداريين من الروم والفرس وقد جعلوا لغة الإدارة في العراق هي الفارسيّة وجعلوا اليونانيّة لغة لها في الشام ومصر (الجابري، 1991، ص 68) وهو ما كان يشي بتعددية لغوية خطيرة بين اللغات

المستعملة في هياكل الدولة الرسمية (الفارسية واليونانية) واللغة التي من المفروض أن تكون رسمية (لغة القرآن أي العربية) إضافة إلى التعدد اللهجي المذكور في النقطة (أ)،

(د) أوجدت الفتوحات الإسلامية حركية اجتماعية وثقافية ولغوية مهمة بدخول أفواج من غير العرب إلى الإسلام حاملين معهم لغاتهم ولهجاتهم على نحو مثل احتكاكا لغويا أثر في نطق العربية ومعجمها وأساليب التعبير فيها والتراكيب التي تخصها،

(هـ) احتاج أبناء المسلمين غير العرب إلى تعلم العربية في مثل هذا الوضع الجديد لأمة غالبية تحمل رسالة لبقية الشعوب صيغت بلغة العرب، فالانتظارات الجديدة في هذا الواقع السياسي والاجتماعي كانت كبيرة ولا ريب،

(و) كان النص القرآني نفسه، إذا تجاوزنا قضايا تدوينه وما حف بها من إشكالات، يمثل مشكلة لغوية بما أنه ظل إلى حدود منتصف القرن الأوّل على الأقلّ خاليا من التنقيط والشكل على نحو يجعل إمكان قراءته وفهم معانيه، وإن في مستوى معجمي أول، أمراً أشبه بالمستحيل لغير حفظة القرآن والقراء. فهو نصّ غير متاح للجميع إلا في صيغة شفوية تحفظ في الصدور. ولا حاجة هنا إلى ذكر ما وراء هذا النقص في الكتاب مدونا من قضايا تتصل بالتفسير والتأويل وحمل القرآن على وجوهه الممكنة لاستنباط الأحكام. وهذا ما عبّر عنه بشيوع اللحن في تلك الفترة حتى لدى الخاصة والخلفاء أنفسهم إضافة إلى ظهور الاختلافات في قراءة القرآن وإعرابه وتحديد معانيه،

(ز) تبرز الأخبار التي وصلتنا أن المشاكل الكبرى التي كانت تواجه

المسلمين في علاقاتهم بالقرآن إنما هي عائدة إلى نطق غير العرب باللفظ العربي من جهة وإلى الفوارق اللهجية في قراءة القرآن من جهة ثانية. وهو ما يعني غياب قوانين نطقية و معجمية ونحوية تضبط النص الذي قيل إنه نزل بسبع لغات (أي سبع لهجات) وهذا التعدد اللهجي إذا لم يضبط سيكون مصدرًا لاختلافات قد تمس الأحكام نفسها.

إنّ هذا الواقع اللغوي الذي عرفه العرب كان يحمل في طياته أخطارًا عديدة تهدد الوحدة الاجتماعية للمسلمين (وعمادها العرب باعتبارهم أمة غالبية) وتهدد الرمزية السياسية للدولة الإسلامية (باعتبار العرب ولغتهم معدن الإسلام كما كانوا يتصورون) ويهدد بالخصوص النص الذي يجمع المسلمين على كلمة سواء فيحدّد لهم معاملاتهم وعباداتهم.

وفي هذا السياق العام نشأ النحو العربي. وأرجعت نشأته إلى أبي الأسود الدؤلي (ت 69 هـ/688 م) مع أخبار عديدة عن سبب وضع النحو. يقول ابن سلام الجمحيّ في «طبقات فحول الشعراء» (ص 12): «أول من أسس العربية وفتح بابها وأنهج سبيلها ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي وكان رجل أهل البصرة وكان علويّ الرأي». والملاحظ هنا أن أبا الأسود كان على قضاء البصرة وكان على علاقة بالخليفة عليّ بن أبي طالب. والمفيد تقنيًا وعلميًا أن لأبي الأسود الدؤلي (وبعض تلامذته) فضلًا كبيرًا يتمثّل في نقط المصحف لتصحيح قراءته لمن لا يحسن العربية بالخصوص، وذلك بأن جعل علامة خطية لما نطق به في القرآن ولم تكن له علامة. فما قام به إنما هو ضرب من إصلاح الخط بتنقيطه جزئيًا. غير أنّ وراء هذا الإصلاح للخط لا محالة قواعد ولو أولية تعبر عنها العلامات الخطية كالنقطة التي تشير

إلى وظيفة الفاعل والنقطة التي تشير إلى وظيفة المفعول... ألخ. لذلك فإن لم يكن أبو الأسود الدؤلي واضعا للنحو بمعناه العلمي الدقيق الذي مثل سيبويه خلاصته ومنطلقه في آن واحد، فهو على الأقل قام بعملية أساسية في فتح الباب لتقعيد العربية الشفوية والانتقال بها إلى عربية مكتوبة مقروءة قابلة للفهم والتناقل. وهي خطوة أساسية في تهيئة اللغة العربية.

والأمر الآخر المهم في الأخبار التي ارتبطت بأبي الأسود الدؤلي أنه وضع النحو حسب الروايات في صلة بأربعة مسؤولين سياسيين: إما بالتشاور مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب، وإما بأمر من زياد بن أبيه (وكان واليا على البصرة والكوفة)، وإما بأمر من ابنه عبيد الله (شوقي ضيف، 1989، ص 16). وتنسب بعض المصادر والأخبار إلى عمر بن الخطاب أمره إلى أبي الأسود الدؤلي بوضع النحو (دمشقية، 1976، ص 80).

لهذا فإن للمسألة جانبا آخر يتصل بتدخل الدولة والقائمين عليها في عملية الإصلاح اللغوي هذه. وتسند بعض الأخبار إلى الحجاج بن يوسف في أثناء ولايته (74 هـ / 95 هـ) أنه أمر نصر بن عاصم أو يحيى بن يعمر (وهما من القراء ومن تلاميذ أبي الأسود الدؤلي) بنقط الحروف المعجمة (كالغين) لتمييزها من المهملة (كالعين) وسمي عملهما هذا « بنقط الإعجام » (شوقي ضيف، 1989).

ومهما يكن من أمر الجهة السياسية التي حثت أبا الأسود الدؤلي أو تلامذته، أي الخليفة عمر أو الخليفة علي أو زياد بن أبيه أو ابنه عبيد الله أو الحجاج بن يوسف، فإن هذه العلاقة بين أهل السياسة وأهل «العلم»، ولو في حدود دنيا، لا يمكن أن تفهم إلا على أنها من مظاهر صلة، ولو بدائية، بين السياسية اللغوية والتخطيط اللغوي. وهو ما سيتجلى على نحو أوضح

وأمتن في الفترة نفسها تقريبا مع تطوّر حاجات الدولة الإسلامية والممكّنات التي فتحتها اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا وثقافيا.

وعلى الرغم من نقص الوثائق والربط التاريخي بين الأحداث فإن أهمّ تدخل للدولة الإسلامية والخلفاء إنما هو التدخل الذي قام به عبد الملك بن مروان، وهو من حماة العربيّة و صائنيها الكبار، زمن حكمه (من 65 هـ إلى 86 هـ) لتعريب الدواوين وجعل العربيّة لغة الإدارة. ويمكن تصوّر خطورة هذا القرار و جسامة المهام التي يتطلبها وأثره في اللغة العربيّة نفسها وفي المتعاملين بها.

إنّ تعريب الإدارة يحتاج إلى إمكانيات بشريّة لم تكن الدولة مهياً لها بحكم سيطرة الخبراء من الفرس والروم على الدواوين. وليست الصعوبات من هذه الناحية هيّة. أضف إلى ذلك أن هذه العملية قد أخرجت و لاشكّ العربيّة من مجال الشعر والخطابة والقرآن (أي مدونة النصوص المرجعيّة التي تمثل العربيّة) لتدخلها في مجالات لغويّة أوسع وأشدّ اختصاصا في آن واحد أي لغة الإدارة والسياسة والعلم والحضارة (الجابري، 1991). وهو عمل يتطلّب جهداً معجميا مصاحبا للسيطرة على المفاهيم والمصطلحات إضافة إلى أثره في لغة الكتابة من حيث التركيب والأسلوب.

ومن آثار هذه العملية أيضا تعريب الإطارات الأعجميّة من كتاب الدواوين وضرورة تعلّمهم للعربية حتّى يحافظوا على امتيازاتهم ومواقعهم بعد تعريب الدواوين (فرانسوا زبال، 1976، عن الجابري، 1991).

ولكن أهمّ أثر من آثار هذا القرار إيجاد عملية واسعة معقّدة دؤوبة بشكل مذهل للقيام بإجراءات لا يمكن إلّا أن تعتبر من باب التخطيط اللّغوي ونجملها في ما يلي:

(أ) إصلاح الخطّ وتوضيحه وتيسير قراءته بالتنقيط ووضع علامات الإعراب،

(ب) إصلاح الإملاء تبعاً لإصلاح الخطّ،

(ج) جمع اللغة وضبط المادة المعجمية للعربية،

(د) المسح الشامل للهجات القبائل ودراسة الفروق بينها،

(هـ) وضع الآليات الكفيلة بتبيين النظام الاشتقاقي للعربية وإحصاء احتمالاته،

(و) بداية وضع المعاجم العامّة،

(ز) تحديد القواعد الإعرابية وتنظيمها.

والحاصل من هذه الحركة العلميّة أمور عديدة، ولكنّ أثرها الحقيقي يكمن في معطين اثنين:

أولهما أنّ العربية أصبحت لغة مكتوبة ذات قواعد إملائية وخطية وصرفيّة وإعرابية واضحة وذات معجم يمكن العودة إليه عند الحاجة،

وثانيهما وهو من تبعات الأوّل أنّ العربية أصبحت لغة قابلة للتعليم والتدريس سواء في الجزيرة العربية موطن اللغة العربية أو غيرها من الأمصار المفتوحة على حدّ سواء.

وبهذا اجتمع العلم والتعليم وارتباطهما الوثيق الذي يمكن لكلّ لغة ويجعلها قابلة للحفظ. وهو اجتماع أيضاً يبيّن الوظائف الدينيّة والإداريّة والسياسيّة والتعليميّة والتربويّة والعلميّة التي يمكن أن تؤدّيها اللغة.

إنّ هذا الوصف الموجز للحظة مفصليّة في تاريخ العربية ليؤكد أنّ لغة

الضاد لم يكن لها أن تبقى وأن تحافظ على خصائصها العامّة طيلة هذه القرون الطويلة لولا جرأة القرار السياسي خصوصاً (من قبيل تعريب الإدارة) ومعاضدته بحماسة علماء العصر وتفانيهم في «صنع» العربية المكتوبة القابلة للتعلّم والتعليم.

ولهذه الأسباب يلحّ التقرير على حاجة العربية اليوم إلى أن تُستأنف عملية تقنينها بتضافر القرار السياسي والكفاية العلميّة. وما يدعو إلى هذا الاستئناف إنما هو وضعية العربية اليوم.





## الفصل الثالث

### منزلة اللغة العربيّة وإشكاليّاتها اليوم

#### 1. في منزلة اللّغة العربيّة

تشير الإحصائيات إلى أنّ التعداد السكاني في الوطن العربي يناهز 300 مليون نسمة ويقدر عدد من يتخذ العربيّة لغة في تواصله بـ 420 مليون ناطق (إذا أضفنا قطاعات من عدد الدول مثل الأهواز بإيران، وتركيا، ومالي، والسينغال، والتشاد...) وهي بهذا اللّغة السّادسة من حيث عدد المتكلمين بها في العالم. إلّا أن المعطى الكميّ على قيمته لا يكشف عن تقديرنا وفي عرف المهتمّين بالدراسات اللّغويّة الاجتماعيّة إلّا عمّا يسمّى بالمتكلمين المحتملين لا الفعليين. (لمزيد التوسّع راجع : (Jaques Leclerc : l'amenagement linguistique : www.tlfq.ulaval

ومعنى ذلك أنّ عدم التطابق بالزيادة أو النقصان بين الأرقام الواردة في نطاق التعداد السكاني عامّة (وهي عمليّة لا يتدخّل فيها مبدئيًا المؤشّر اللّغوي) والأعداد التي ينبغي أن تتأتّى من الإحصاء اللّغوي تخصيصًا (وهي عملية ممكنة في شروط معيّنة) ينبّهنا إلى جملة من المعطيات منها:

\* من البديهي عدم التلازم بين الجنسيّة والمعرفة باللّغة وبين الانتماء الثقافيّ (الهويّة والقدرة على استخدام اللّغة). إذ يوجد عرب مغربون لا يعرفون

لغتهم، وثمة عرب مقيمون في أقطارهم يجهلون لغتهم أو لا يستعملونها لسبب أو آخر، وثمة مجتسبون لا صلة لهم باللغة العربية، وثمة مستعربون ومسلمون ومثقفون أجنبون يجيدون اللغة العربية أحسن من أهلها المقيمين في حدودها الجغرافية التاريخية.

\* تطرح مسألة ما يُستعمل من مستويات اللغة العربية (الفصحى، اللغة الوسطى..). حدود التمكّن من الكفايات اللغوية (الفهم، النطق، الكتابة، المحادثة) التي تجعل شخصا ما متكلمًا باللغة العربية.

\* التعدّد اللّهي داخل الأقطار العربيّة والاختلاف في أصول اللّهجات فيما بين هذه الأقطار وداخل القطر الواحد، فضلا عن التعدّد اللّغوي.

\* وجود أقطار عربيّة تجعل لغة أجنبيّة إلى جانب العربيّة لغة رسميّة في دستورها (موريتانيا، جيبوتي، جزر القمر، إريتريا، الصومال).

كلّ هذه المعطيات تجعل الواقع اللّغوي العربيّ يعيش خصوصيات في الاستعمال يجدر الانتباه إليها، ونقصد بذلك: الازدواجيّة اللّغوية (اللغة العربيّة مع اللّهجة المحليّة) الثنائية اللّغوية والتعدّدية اللّغوية (استعمال اللّغة العربيّة مع لغة أجنبيّة على الأقل). ويتربّب عن هذا ما يسمّى بالتداخل اللّغوي في المحادثات وأشكال التواصل عامّة).

ولهذا فإنّه على السياسة اللّغوية القطريّة أو القوميّة أن تحدّد خصائص هذا الواقع وتضع اليد على نوعية مشاكل الاستخدام اللّغوي حتّى تتوصّل إلى وضع السّياسة المناسبة.

ومن جهة أخرى تمثّل اللغة العربيّة لغة رسميّة وحيدة أو لغة رسميّة إلى جانب لغتين أو ثلاث لغات بالنسبة إلى 22 دولة عربيّة. وتوجد دول غير عربيّة

تعتمدها لغة رسمية (إسرائيل، إيران، مالطا، التشاد) إلى جانب لغة أخرى أو أكثر. لذلك فهي اللغة الثالثة من حيث عدد البلدان التي تقرّ لغة ما رسمية.

وهي كذلك لغة دين أكثر من مليار مسلم ويتكلمها من غير العرب 120 مليون لهم معرفة مقبولة بها وأما البقية فلا تقرّ القرآن بالعربية.

وللغة العربية حضور في عدد من الدول الإفريقية: النيجر، مالي، التشاد، السنغال... وعدد من الدول الآسيوية: تركيا، إيران، طاجكستان، بنغلاديش، أندونيسيا.

وتعتبر العربية فضلا عن ذلك لغة عدد من المغتربين العرب المقيمين خارج الوطن العربي.

وبهذا فهي تُعدّ من اللغات الإحدى عشرة الأكثر انتشارا في العالم حسب ترتيب المتكلمين بها (الصينية- الإنجليزية- الإسبانية- العربية- الهندية- الروسية- البرتغالية- البنغالية- الألمانية- اليابانية- الفرنسية)

وتشير الإحصائيات إلى أنها من بين اللغات الست التي يعرف الناطقون بها تزايدا ديموغرافيا أكثر من غيرها (الإسبانية- البرتغالية - العربية- الهندية- السواحلية- الماليزية).

وقد أصبحت العربية إحدى اللغات الرسمية الست المعتمدة في المنتظم الأممي منذ جانفي 1974. وآخر ما استجدّ في سياق تعزيز المساواة بين اللغات الرسمية في الأمم المتحدة إقرار يوم 18 ديسمبر يوما عالميا للاحتفاء باللغة العربية. وقد تزامن ذلك مع إقرار الألكسو الفاتح من مارس يوما للغة العربية من اجل إبراز مكانتها والعمل على تطويرها.

واللغة العربية إضافة إلى ذلك هي اللغة الرسمية لعدد من المنظمات الإقليمية والدولية إذ تعتمدها الجامعة العربية ومنظماتها والاتحاد الإفريقي

ومنظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة. وتوجد عدة قرارات قد اتخذتها هيكل دولية تبرز مكانة هذه اللغة وما تحظى به من تقدير من ذلك ما جرى خلال المؤتمر الدولي الثلاثين للجنة الدائمة للصليب والهلال الأحمر في جنيف، نوفمبر 2007 حيث تم اعتمادها لغة رسمية. وفي ماي 2009 أطلق الاتحاد الدولي لكرة القدم النسخة العربية من موقعه الرسمي لتصبح اللغة العربية خامس لغة معتمدة الى جانب الانجليزية والفرنسية والألمانية والاسبانية.

وهي فضلا عن ذلك لغة عمل في وكالات دولية أممية متخصصة (منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية و المقر الإفريقي في نيروبي بكينيا و اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا التابعة للأمم المتحدة (الأسكوا) ومقرها في بيروت واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لإفريقيا بأديس أبابا). وتحظى بجملة من القرارات من المنتظم الأممي تنص على قيمتها ومساواتها مع اللغات الرسمية وتعتمدها في الاستعمال والنشر والترجمة التحريرية والفورية.

وأكدت الجمعية العامة سنة 2007 تمسكها بتساوي اللغات الرسمية في ظل مخاوف من التراجع عن اعتبار اللغة العربية لغة رسمية، بسبب ضعف التمويل واستخدام جانب من ممثلي الدول العربية اللغات الأجنبية عند إلقاءهم كلماتهم الرسمية.

وقد جاء القرار 266 للجمعية العامة للدورة الحادية والستين 16 ماي 2007 مؤكداً :

\* «النهوض بتعدد اللغات كوسيلة لتعزيز وتنوع اللغات والثقافات وحمايته والمحافظة عليه على الصعيد الدولي».

\* «استخدام جميع اللغات الرسمية للأمم المتحدة استخداما مناسباً في جميع أنشطة شؤون الإعلام بالأمانة العامة بغية إزالة التفاوت بين استخدام اللغة الانكليزية واستخدام اللغات الرسمية الخمس» (أي الإسبانية، الفرنسية، الروسية، الصينية، العربية).

وتحظى اللغة العربية بمكانة متميزة لدى الهيئات الحكومية ولدى القطاع الخاص. وتتجسد هذه المكانة في مبادرات وطنية وقومية (جامعة الدول العربية ومن خلالها الالكسو وهيكلها مثل مكتب تنسيق التعريب بالرباط، منظمة المؤتمر الاسلامي ومن خلالها الايسيسكو، وإلى هذا نضيف مجامع اللغة العربية بكل من دمشق والقاهرة والأردن والخرطوم و الجماهيرية وحيفا، وبيت الحكمة بتونس ونذكر كذلك عددا من الهياكل الثقافية والأكاديمية القومية والقطرية من قبيل الأكاديمية الملكية المغربية والمجلس الأعلى للغة العربية والمجلس الدولي للغة العربية بيروت بمؤسساته كالاتحاد الدولي للغة العربية، والمركز العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر بدمشق والجمعية الدولية لمدارس اللغة العربية ونذكر من هيئات المجتمع المدني جمعيات صيانة اللغة العربية في الإمارات والجزائر والمغرب إلى غير ذلك من الجمعيات والتنظيمات).

وتتجسد رفعة هذه المنزلة من خلال وجود جملة من النصوص القانونية والتشريعات القطرية والاختيارات السياسية والإدارية المحددة لمكانة اللغة العربية والمنظمة لاستعمالها من قبيل سياسات التعريب.

وَمَا يدل على مكانة اللغة العربية تزايد الطلب على تعلمها في عدد كبير من دول العالم لأسباب شتى. ففي الولايات المتحدة الأمريكية مثلا تعتبر اللغة العربية من ضمن اللغات العشر الأهم من حيث ارتفاع نسبة المقبلين عليها إلى حدود 93.5%.

وقد بعثت في مؤسّسات ومعاهد جامعيّة عالميّة أقسام لتدريسها، ومن ذلك مثلا :

\* في الهند أنشئ المجمع العلمي العربي بالهند، مع وجود ألف مدرسة وحوالي 40 كلية يتمّ فيها تعليم العربيّة.

\* في بلغاريا نجد في جامعة صوفيا قسما للدراسات العربيّة.

\* في النمسا، وتحديدًا في فيانا، يؤمّن معهد للغات والثقافات الشرقية دروسا بالعربية

\* في ألمانيا نجد 25 معهدًا خاصًا بالاستشراق والدراسات العربيّة والإسلاميّة

\* في الصّين يوجد مجمع اللّغة العربيّة بالصّين للتدريس والدراسات مع وجود كرسيّ لنشر اللّغة العربيّة في جامعة الدراسات الدوليّة بسيان في الصّين.

\* في كوريا الجنوبيّة تعترف وزارة التربية بسبع لغات من بينها اللّغة العربيّة.

\* في اليابان يقدّم المعهد الإسلامي العربي دروسا مجانية باللّغة العربيّة.

\* في اسبانيا وافقت حكومة الأندلس على تدريس اللّغة العربيّة في مناهجها.

وفي الوقت الذي تدرّس فيه العربيّة في عدد من المؤسّسات التربويّة الحكوميّة في فرنسا توجد في عديد البلدان الأخرى مثل فرنسا والبوسنة وإيطاليا جامعات ومعاهد مختصّة في الغرض. (يراجع موقع شبكة صوت العربيّة [www.voiceofarabic.net](http://www.voiceofarabic.net))

وتبذل الحكومات العربيّة جهودا بالتعاون مع الجامعة العربيّة لإنشاء المعاهد وتوفير مستلزمات التدريس وذوي الكفايات والخبرات والقيام

بالدورات التكوينية واستقبال الطلبة. وإلى هذا نضيف جهود منظمة الإيسيسكو مع جمعيات أهلية عربية وإسلامية في نشر اللغة العربية في إفريقيا وآسيا وأوروبا. ولكنّها مع هذا تحتاج إلى دعم أكثر في مستوى الأساليب المتكررة في التدريس والتمويل وتوظيف المكتسبات اللغوية في التشغيل.

والملاحظ من جهة أخرى أن العربية في الفضاء الجغرافي للدول العربية تتعايش مع لهجات عربية مختلفة من بلد إلى آخر وأحيانا من جهة إلى أخرى من جهات البلد الواحد، وتعايش، بحكم الأقليات العرقية، مع لغات أخرى كالكردية (في العراق وسوريا) والأمازيغية (في الجزائر والمغرب)، وتعايش، بدرجات مختلفة وبحكم الموروث الاستعماري والواقع العالمي الجديد واختيارات بعض البلدان العربية بعد استقلالها في مجال التعليم والإدارة بالخصوص، مع لغتين أجنبيتين أساسا هما الإنجليزية والفرنسية.

والملاحظ أيضا أن العربية قد تطوّرت عبر تاريخها تطوّرًا كبيرًا. فرغم العلاقة الملحوظة بين اللغة الأدبية القديمة التي نجدّها في الشعر والنثر قديما ولغة القرآن ولغة العلوم المختلفة من جهة والعربية كما تستعمل اليوم في مختلف المجالات من جهة ثانية فإنّه من اليسير إدراك الفرق بين نصّ قديم من كتاب تاريخي وبين ما يقرأ في نشرات الأخبار في الإذاعات والفضائيات. ولا يعسر إدراك الفرق أيضا بين نصّ أدبي من أيّ قرن من القرون الأولى أو الوسيطة وبين نصوص أدبية من أدب عصر النهضة مثلا وبين هذين الصنفين من النصوص وما يكتب من أدب معاصر اليوم في الرواية أو الشعر أو المسرح... إلخ.

ورغم صفارات الإنذار التي تطلق، هنا وهناك وبهذه المناسبة أو تلك، فإنّ الرأي المنصف والموضوعي يحمل على القول إنّ وضعيّة اللغة العربية



اليوم وضيعة قابلة للتحسين والتطوير. فهي لغة التدريس في المراحل الأساسية والثانوية لجل المواد بما مكن لها لتعبّر عن انتظارات علمية وثقافية وتربوية متنوّعة. وهي لغة للإعلام المكتوب والمسموع والمرئي (رغم سيطرة اللهجات المحلية والمهجنة) بل تصل أحيانا في المنابر الإعلامية الجادة إلى درجة عليا من الرقي والجودة نطقا وتحريرا وأداء للقضايا الراهنة والأفكار الجديدة بفضل انفتاحها على المسائل المطروحة عالميا وضرورة الاستجابة السريعة للمستجدات في هذه القرية الكونية. وهي لغة الإدارة في البلدان العربية، بها تكتب المراسلات وتحقق أغراض التواصل الاجتماعي بيسر وإن بأساليب مختلفة من دولة عربية إلى أخرى. وهي لغة الخطاب السياسي العربي الرسمي والمعارض خصوصا المكتوب منه. بل هي لغة طيعة للتعبير عن المفاهيم والمصطلحات الجديدة المتكاثرة يوما بعد يوم. وذلك بخلاف ما يروجه عنها بعض المستشرقين من انغلاق صرفي ومحدودية اشتقاقية. (دافيد كوهين ،مقال: اللغة العربية ضمن دائرة المعارف الكونية النسخة الإلكترونية باللغة الفرنسية، 2010) ففضلا عن نظامها الاشتقاقي المنفتح على التجديد اللغوي والاستيعاب الواسع للمستجدات العلمية والتكنولوجية، لا تجد العربية حرجا في تكييف المصطلحات الأعجمية وإدراجها ضمن المعجم العربي المستعمل حتى وإن لم يعترف بذلك أحيانا المعجميون القائلون بالصفاء اللغوي.

إن اللغة العربية من هذه الناحية لا يخشى عليها من الاندثار لأنها لغة تحتضنها مؤسسات مهمّة أبرزها مؤسسات التعليم والإعلام والإدارة والثقافة إضافة إلى المؤسسة الدينية. بمختلف منابرها.

ولا شك في أنّ اللغة العربية من أبرز عوامل الشعور القومي بين العرب. فهي لغة التواصل الأيسر بينهم وعنوان هويتهم بفضل ما تحمله من إرث ثقافي مشترك على تنوّعه.

فالرابطة اللغوية بين العرب رابطة قويّة جداً تتجلى أكثر ما تتجلى في ما نراه ونسمعه ونقرأه من أساليب في التعبير مشتركة ومن لغة موحّدة، مع تنوعات لهجة طبيعيّة، في المنابر الإعلامية بالخصوص أو في الكتب التي تتداول بين البلدان العربيّة.

قد يبدو هذا الخطاب عن اللغة العربيّة متفائلاً بما يتضمّنه من معطيات تخالف، إلى حدّ ما، نزعة «ندب» العربيّة لحظّها بين أهلها، على حدّ تعبير الشاعر المصري حافظ إبراهيم.

والذي يدعونا إلى هذه النظرة الإيجابية لمنزلة العربية اليوم إنّما هو مقارنتها بلغات أخرى في العالم تطرح من القضايا عسيرها ومن الإشكالات ما يصعب حلّه. فهذا شأن لغات أمم من أعرق الأمم وأقدمها تراثاً وتميّزاً مثل الأمة الصينيّة والأمة الهنديّة في علاقتهما باللّغة. فقد عجزت الهند والصين، في واقع تعدّد عرقي وإقليمي، عن تجسيد وحدة كلّ أمة منهما لغويّاً. فيقع أحيانا تعايش لغتين رسميتين كالإنجليزية والهندية في الهند مع لغات الأقاليم والدول. ويقع، أحيانا أخرى، تعايش غريب بين لغة الدولة الوحيدة (ونقصد بوتونع هوا في الصين) ولغات الأقليات. حتى سمّي أحد الدارسين (كالفي، 2008، ص 252) المسألة بالحرب الداخلية للغات. هذا إذا اكتفينا بأمتين تشبهان أمة العرب عراقاً وأصالة.

أمّا إذا تعلق الأمر بالبلدان الإفريقية مثلاً واللغات التي تتكلّمها أقليات فحدّث ولا حرج. فالبلدان الإفريقيّة بلغاتها التي تناهز 1800 لغة لا تعرف كيف تحميها من الاندثار خصوصاً أنّ مردوديتها الاقتصادية تكاد تكون منعدمة مقارنة بالإنجليزيّة والفرنسيّة إضافة إلى العجز الكلّي للدول الإفريقيّة عن توفير الموارد اللازمة لحماية تلك اللغات. لهذا فإنّ المقارنة سواء بين لغات

عريقة كالعربية أو لغات الأقليات ليس لها الوزن السكاني الكبير أو بين العربية واللغات التي لم تتمكن من تجاوز المشافهة إلى الكتابة تفضي إلى النظر إلى العربية على أنها لغة لا تتهددها أخطار حقيقية في وجودها خصوصاً في عالم يتقلص فيه عدد اللغات ويتحدث فيه الباحثون عن موت لغات بموت آخر من يتكلمها. (حيث يشير أطلس لغات العالم المهتدة بالانقراض الذي أعدته منظمة اليونسكو إلى وجود 2500 لغة مهددة بالانقراض في غضون بضعة أجيال من جملة 7000 لغة).

غير أن اللغة العربية في هذا كله ما زالت مدينة للرجال الذين وضعوا قواعد العربية وأسسوها لغة مكتوبة قابلة للتعلّم والتعليم وهي مدينة للغويين والنحاة الذين طوّروا عبر التاريخ تلك القواعد ووظّفوا جهدهم وعلمهم لجمع اللغة. ومن أدلّ الأشياء على هذا أن أهل العربية يثقون إلى اليوم في «لسان العرب» لابن منظور رغم أنه، على جلال علمه وجهده وعمله، لا يفي بالحاجة. ولا وجود، للأسف، لأي معجم عربي حديث أو معاصر يمكن الاطمئنان إليه من حيث تتبّع الاستعمالات الحديثة وتحيين مادته وشواهدة وتقنيات وضعه. وليس في هذا إنكار لجهود المجامع اللغوية أو بعض الجمعيات والأفراد هنا وهناك. ولكنّه أمر يكاد يلمس لمساً عند التثبّت من استعمال لفظ أو التعرّف على معنى لفظ من الألفاظ. هذا إذا تركنا جانبا غياب المعاجم المدرسية التي تراعي مستويات الطلاب ولم نهتمّ بالمعاجم المختصّة أو معاجم المترادفات والأضداد وغيرها ممّا تحفل به اللغات التي وجدت لدى أهلها عناية وحظوة كالفرنسية والإسبانية والإنجليزية... إلخ. وعلى هذا فإن مشكلة العربية اليوم يمكن أن تجزأ إلى مستويات وأن تطرح حسب مراحل ضمن خطة شاملة تقوم على استقراء موضوعي للنقائص

التي تشكو منها. وهي نقائص يمكن إجمالها في التخلف المعرفي والعلمي والتقني الذي يعيشه العرب في مجالات متعددة. وبالمقابل فإن الإصلاح اللغوي المنشود يمكن أن يكون عاملاً حاسماً في المساهمة في الخروج من هذا التخلف المعرفي والعلمي والتقني.

لذلك فإن مطلب النهوض باللغة العربية ليس مطلباً قائماً على شعور نفسي قومي أو على تمسك بالهوية والمميزات الوطنية والإقليمية فحسب ولا هو قائم على اعتبارات دينية تتصل بعلاقة العربية بالدين الإسلامي، على أهمية هذه الجوانب من الوجهة الحضارية والثقافية العامة. ولكنه مطلب عملي أساساً خصوصاً عند النظر إلى علاقة العربية بالتطورات التكنولوجية المتسارعة ودورها في صناعة المحتويات الرقمية والمعالجة الآلية للغة والترجمة الآلية والتدقيق اللغوي وغيرها من المجالات الجديدة الواعدة. فلا معنى للتقانات الحديثة ولمفهوم اقتصاد المعرفة دون أخذ البعدين التقني واللغوي في تلازمهما وتفاعلها.

## 2. إشكاليات اللغة العربية اليوم

يمكن تناول وضعية اللغة العربية، من زاوية السياسة اللغوية، في مستويين أساسيين هما:

- (أ) التخطيط السياسي وموضوعه علاقة العربية بغيرها من اللغات واللهجات. وهو مظهر مهم يطرح مسألة الهوية القومية والوطنية والتعدد اللغوي وكيفية إدارته وحقوق الأقليات اللغوية... إلخ.
- (ب) التخطيط اللغوي الصّرف وموضوعه القضايا الداخلية للغة والمشاكل المطروحة حتى تتهيأ لأداء الوظائف المنتظرة منها من

حيث التعبير عن المصطلح العلمي أو إصلاح نظام الخط وقضايا التدوين والجمع والتحين.. إلخ.

والواقع أنه كثيراً ما يقع الخلط بين هذين الجانبين مع تركيز مفرط أحياناً على مسألة مكانة العربية ومنزلتها لأنّها من الناحية الفكرية تتصل بالهوية وقضايا التخلّص من الاستعمار وإرثه والطموح لاحتلال موقع بين الأمم المتقدّمة.

فاللغة من هذه الزاوية، زاوية المكانة، مجال تُسقط عليه قضايا التخلّف العلمي والتقني والاقتصادي ومسائل التبعيّة والارتباط بالدوائر الاقتصادية في السوق العالمية الموحدّة.

والواقع أنّ اللغة ومنزلتها، مظهر من مظاهر هذه القضايا المترابطة وليست هي المحور فيها لأنّ العلم والتقنية ورأس المال هي العناصر المحدّدة للتقدّم أو التخلّف وليست اللّغة. ولنا في مثال الانكليزية خير دليل على ما نقول. فتاريخياً امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عند تأسيسها عن اتّباع أيّ سياسة لغوية أو التمكين للإنكليزية رغم التعدّد اللغوي الناتج عن التركيبة السكانية للقارّة الجديدة. وقد عجزت بعض الهيئات المدنيّة التي كوّنوها مثقفون عن فرض تصوّراتها وزالت تلك التصوّرات شيئاً فشيئاً بسبب رفض الكونغرس الأمريكي والدولة الأمريكية عموماً تمويلها الذي كان يعني، ضمناً أو صراحة، التدخل في السياسة اللغوية. ولكن سرعان ما تمّ الانتقال إلى الأنكليزية دون أي قرار دستوري أو تشريع للغة الرسمية. (كالفلي، 2008، صص 372-369). وما يستخلص من هذا أن مكانة الانكليزية اليوم لا تعود إلى قيمتها الأدبية أو الثقافية أو تراثها بل تعود أساساً إلى دورها المهيمن في الاقتصاد واستعمالها أساساً في كتابة البحوث العلمية

والتقنية. وهي عوامل مترابطة تمثل القوى المحركة للتقدم. أما دورها في الثقافة من خلال وسائل الإعلام والإنتاج السمعي والبصريّ فهو يأتي في المرتبة الثانية ضمن الصناعات الثقافية والترفيهية. وبهذا فإنّ التوازي بين التطوّر العلمي والتقني والاقتصادي والتطوّر اللغوي والثقافي لا يمكن التشكيك فيه البتّة. والمثال المضاد للانكليزية هو الصعوبات التي تجدها الفرنسية للانتشار عالمياً لمنافسة الانكليزية رغم وجود هيئات قويّة لنشر الفرنسية والثقافة الفرنكوفونية. (كالفني، 2008، ص ص 363 - 373).

### 3. في التخطيط لمكانة اللغة العربيّة

توجد بالنسبة إلى مكانة اللّغة العربيّة أربع قضايا كبرى مطروحة، ثلاث منها قديمة:

- (أ) العلاقة بين اللهجات والعربيّة الفصحى،
- (ب) العلاقة بين العربيّة واللغات الأجنبية (خصوصاً لغة المستعمر)،
- (ج) العلاقة بين العربيّة ولغات الأقليات،
- (د) موقع العربيّة من اقتصاد المعرفة.

#### أ - العربيّة واللهجات

ليس المجال مجال تأريخ ولكن يجدر التذكير بأن مسألة العلاقة بين الفصحى واللهجات مسألة قديمة جداً ترتبط حتى بنشأة العربيّة الفصحى نفسها. فالفصحى لغة لم تنشأ مكتملة وإنما كانت نتاج حركة لغوية واجتماعية تاريخية حتى بدت الفصحى من «صنع» اللغويين بحكم أنّهم قاموا باختيارات معينة في لحظة تدوين العربيّة وتأسيس النحو العربي لإيجاد لغة موحدة منظمة تنطلق من نواة لهجية سائدة في النصّ القرآني واللغة

الأدبيّة العربيّة المشتركة التي كتب بها الشعر الجاهلي بالخصوص رغم الجهد الجبار الذي قام به اللغويون عند مسحهم الشامل للغات القبائل.

لذلك فإن العبرة التي يخبر عنها تاريخ العربيّة أنّها ليست لغة جامدة مَحْنَطَةٌ بما أنّها نتاج تاريخي لم يكن قائماً على التنافس السطحي مع اللّهجات بقدر ما كان حصيلة للتفاعل بين القرار السياسي والإجراء العلمي والتقني. وبسبب ذلك لا معنى لوجود عربيّة صافية خالصة من «الشوائب» أو ما يتوهم أنّه «شوائب» لهجيّة أو مقترضات أجنبيّة. فالنظرة التاريخيّة الواقعيّة للعربيّة هي التي ستمكّن من النهوض بها وليس وهم وجود لغة عربيّة أصليّة تتفهم عبر التاريخ كلما ابتعدنا عن الأصل الصافي النقيّ لأنّه ببساطة أصل موهوم لم يوجد البتّة. أضف إلى ذلك أن العربيّة قد اغتنت فعلاً عبر تاريخها وبعد فترة التأسيس غناء كبيراً معجماً وأسلوباً وتطويماً لها للتعامل مع المستجدات العلميّة والمعرفية والاجتماعيّة سواء من خلال الإنتاج الثقافي الأدبي والفلسفي والفقهّي.. إلخ أو الإنتاج العلمي والتقني زمن سيادة العرب علمياً وحضاريّاً.

ومن البديهي أن تكون العربيّة قد اغتنت أيضاً بانتشارها في أمصار متباعدة لها لغاتها الشفويّة أو المكتوبة غناء كبيراً في معجمها وأساليب أدائها وهو مجال للبحث اللساني التاريخي لم يلق العناية الكافية شأنه شأن بقيّة مجالات البحث اللغوي.

ولكن من الثابت أن العربيّة في صلتها باللّهجات العربيّة قامت عموماً على ازدواجيّة لغويّة، تتعايش فيها الفصحى مع اللّهجات، وكانت العربيّة دائماً الطرف الغالب القويّ فيها. فالفصحى اعتبرت دائماً لغة الدولة والعلم والإدارة والأدب والدين وكانت رأسمال «المثقفين» ورجال الدين والسياسة. فهي في مقام يسمح لها بالقيام بالأدوار «الراقية».

أما العاميات العربية فتمثل لغة التواصل في العائلة والشارع وهي تؤدي وظائف مهمة وإن اعتبرت «غير راقية» ضمن تصنيف قيمي في صلتها بالفصحى. غير أنه من الأفضل اعتبار اللهجات مؤدية لوظائف عملية ووجدانية لا تتناقض مع الفصحى. فهي تمثل عاملا من عوامل اللحمة الاجتماعية في مستويات عديدة إقليمية وقبلية وطبقية لأنها تعكس ضربا من ضروب الانتماء الاجتماعي الذي يمثل لبنة أساسية من لبنات الوحدة الاجتماعية العامة. وهي إلى ذلك تمثل المحيط اللغوي الأساس الذي يتعلمه الطفل العربي ويسر له اكتساب المهارات التواصلية الأساسية للاندماج الاجتماعي في البيئتين الأولى والثالثة. لذلك فإن «التنازع» بين العاميات والفصحى لا سبيل إلى جعله مشكلة لغوية تعطل التمكين للفصحى لغة العرب الموحدة. ولا مجال هنا لأن تحل اللهجات محل الفصحى، رغم وجود رصيد معجمي مشترك مهم بينهما، باعتبار اللهجات مظهرا من مظاهر تجسد اللغة المشتركة إلا أنها لا تملك الرصيد العلمي والرمزي والتفصيدي للفصحى، ولأنه لم توجد مؤسسات حكومية تدعم مثل هذا التوجه رغم الدعوات هنا وهناك في الوطن العربي، لمحاكاة نموذج العلاقة بين اللاتينية، لغة الأدب والعلم والحضارة، واللغات الأوروبية الحديثة.

ومن الأوهام أيضا خلق لغة ثالثة وسطى بين الفصحى والعاميات. وهو أمر لا يكون بقرار سياسي إداري. فالواقع يؤكد أن العاميات اليوم بفضل وسائل الإعلام ونشر التعليم على نطاق أوسع، أصبحت تغتني أكثر فأكثر بالفصحى معجما وتراكيب وأساليب في التعبير وأصبحت تغتني أيضا باللهجات العربية المختلفة التي تعتمد في وسائل الإعلام. وفي الآن نفسه ظلت تغني العربية الفصحى بأساليب في التعبير مستمدة من خصوصيات اللهجات المحلية في كل قطر. ومن الملاحظ أن العربية الفصحى مفهومة



لدى جميع الأوساط خصوصا إذا استعملت للتعبير، عبر وسائل الإعلام، عن مختلف جوانب الحياة اليومية على نحو عملي وباستعمال «غير متقعر» أو يدعي «التفصح». وهو ما نجحت فيه وسائل الإعلام والفضائيات العربية الجادة باستخدامها لعربية حديثة سليمة في عمومها.

ولكن الخطر الحقيقي يكمن في انتقال اللهجات إلى قاعات التدريس ومدارجات الجامعات في بعض البلدان العربية. وهي نزعة ينبغي أن تقاوم فعلا لأنها تهدد لغة العلم وإمكان تدريس العربية في «بيئتها الاصطناعية».

ومقابل هذا ف «إنّ نبد اللهجات لا يؤدّي ضرورة إلى تحسين وضع العربية وإنعاشها» (الفاسي الفهري، 1990، ص 157). أضف إلى ذلك أن النهوض بالعربية ليس رهين وجود محيط لغوي تسوده الفصحى وحدها. فقد تنفهر في مثل هذا المحيط وقد تتطور في محيط لغوي متعدّد (الفاسي الفهري، 1990، ص 160) لأنّ التمكين للغة من اللغات يرتبط بعوامل أخرى ليس «التنافس» اللغوي محدّداً فيها. وهو ما يشهد عليه واقع اللغة العربية في صلتها باللهجات نفسها عبر تاريخها.

غير أنّ استعمال اللهجات في الحياة اليومية والتقارب الكبير بينها وبين الفصحى يمكن أن يكون عامل حماية للغة الفصحى من مخاطر التهجين اللغوي الذي تعيشه معظم اللغات في علاقتها بالظواهر التقانيّة وما ينجّر عنها من ظواهر اجتماعيّة ونفسية جديدة يقع التعبير عنها غالبا بتهجين كلمة أنكليزية أو باستحداث أفعال وأسماء ذات أصل أنكليزي وهو أمر تعاني منه حتّى بعض اللغات في دول متقدمة كفرنسا مثلاً. فاللهجات العربية في مثل هذه الحالات هي التي تتحمّل أعباء المواجهة الأولى مع عناصر هذا الواقع الجديد وهي التي تتلقّى بدلا عن الفصحى مظاهر التهجين بما يسمح

للمثقفين والإعلاميين والمجامع اللغوية بالتفكير في إيجاد بدائل عن الألفاظ المهجنة الطارئة على اللهجات. وعادة ما تستمد هذه البدائل وفق قواعد الاشتقاق في اللغة الفصحى ثم يقع فرضها باعتبارها استعمالات جديدة ومدروسة في وسائل الإعلام وفي المؤسسات الرسمية والتعليمية بما يؤدي في الغالب إلى إصلاح التهجين الواقع في اللهجات وذلك بحكم تأثير هذه اللهجات بلغة وسائل الإعلام وغيرها من الدوائر الرسمية للدولة.

إن واقع العولمة الثقافية وما يصاحبه من تلوث لغوي يفرض على أهل العربية اليوم التخلي عن اعتبار اللهجات خطراً على العربية الفصحى واعتبارها امتداداً فعلياً لها وحليفاً استراتيجياً في مواجهة التلوث اللغوي، فالعامية هي المختبر الذي نرى من خلاله المشاكل اللغوية التي يطرحها علينا التطور التقني. وبما أنها لا تقوم مقام الفصحى بقدر ما تعيش في ظلها فالمطلوب المحافظة على أواصر الصلة بينها وبين أصلها الفصحى باستبعاد اللغة الهجينة والسهر على عدم ترسيخ التلوث اللغوي في لغة الأغاني والأعمال الدرامية التي تقع صياغتها بالعاميات المختلفة في كامل أرجاء الوطن العربي.

### (ب) العربية واللغات الأجنبية

لئن كانت العلاقة بين العربية الفصحى واللهجات تؤكد أن الفصحى في منزلة قوة فإن علاقة العربية باللغات الأجنبية تطرح قضايا أشد تعقيداً.

فما يلاحظ في المشهد اللغوي العربي وجود لغتين أساساً تنافسان العربية الفصحى هما الأنكليزية والفرنسية. وهو ما أنشأ في بعض البلدان العربية ثنائية لغوية جعلت بعض الشرائح والأفراد قادرين على استخدام لغتين على الأقل، وقد تغدو تعددية لغوية إذا فاق عدد اللغات المستعملة لغتين اثنتين.

وقد أخذت هذه الثنائية اللغوية أبعاداً متعدّدة تجسّدت مثلاً في مأسستها في التعليم على نحو جعل بعض المواد العلميّة بالخصوص تدرّس بغير العربيّة سواء في المعاهد الثانويّة أو في مؤسّسات التعليم العالي العامّة والخاصّة. وهي ظاهرة مختلفة عن ظاهرة تدريس اللغات الأجنبيّة. ومن وجوه المأسسة كذلك وجود ثنائيّة لغويّة في الإدارة على نحو تكون فيه بعض المراسلات الإداريّة أو التقارير الفنيّة أو بعض الوثائق عامّة غير مكتوبة بالعربيّة أو لا تترجم إليها إلا في الحالات القصوى. وهو مظهر من المظاهر التي تناقض اختيار العربيّة لغة رسميّة.

وقد بلغ الأمر إلى حدّ وجود أدب روائيّ وشعريّ يكتبه عرب ولكن باللسان الفرنسيّ. وهو أدب مهمّ أصبح ظاهرة وليس موقفاً فرديّاً، والأمثلة كثيرة في المغرب العربيّ وفي لبنان بالخصوص. وقد صاحب ذلك أيضاً إنتاج أعمال فنيّة أخرى في المسرح والغناء والسينما تعتمد الفرنسيّة.

ولكنّ الأهمّ من ذلك هو وجود اختصاصات كثيرة يكتب البحث العلميّ فيها بغير العربيّة رغم أنّه إنتاج علميّ يرتبط بجامعات عربيّة (مغربيّة بالخصوص) ويقدم الكثير منه في صيغة أعمال للحصول على شهادات جامعيّة أو في صيغة بحوث فرديّة أو جماعيّة. وقد انعكس ذلك على كثير من المؤتمرات والندوات والملتقيات العلميّة سواء ما كان منها دولياً أو وطنياً. والحجّة المتداولة حتى عند الباحثين من غير العرب أنّ الأنكليزيّة هي لغة المعرفة العلميّة والبحث والتجديد التقنيّ.

ولا شكّ في أنّ لهذه الظاهرة جذوراً تاريخيّة تعود من جهة إلى عهد الاستعمار ومن جهة أخرى إلى النخب السياسيّة والثقافيّة في مرحلة ما بعد الاستقلال. فقد سعى الاستعمار الفرنسيّ في المغرب العربيّ بالخصوص إلى

غرس الثقافة الفرنسيّة عبر التمكين للفرنسيّة ولكنّه لم يستطع القضاء على العربيّة بل قاوم هذا التوجّه جلّ المثقفين والرّعاء السياسيين. فقد ظهرت نخب ثنائيّة اللسان استعملت في الأغلب الأعمّ إمامها بلغة المستعمر لمقاومته مع تبنّي ما اعتقدت أنه مفيد في ثقافته لتطوير الفكر والمجتمع في البلاد العربيّة بل إن هذه النخب ثنائيّة اللسان هي التي اضطلعت بمهمّة ترجمة النصوص والأفكار، إن مباشرة وإن مداورة، لتطوير الثقافة العربيّة في جميع وجوهها.

فالثابت إذن أنّ تعلم اللغات الأجنبيّة، إن قسراً بحكم الاستعمار وإن طواعية، قد كان له أثر إيجابي، عملياً، في تطوير اللغة العربيّة وثقافتها. فللاحتكاك اللغويّ، من خلال الترجمة بالخصوص، تأثير إيجابي على تطوير العربيّة للتعبير عن المفاهيم والتصوّرات الحديثة. لهذا من البين أنّ مرحلة الصراع بين العربيّة واللغة الأجنبيّة في الفترة الاستعماريّة قد انتهى إلى انتصار العربيّة والحدّ من آثار اللغة الأجنبيّة على الهوية القوميّة والوطنية. ويعود ذلك إلى أنّ الصراع اللغوي لم يكن إلاّ مظهرًا من مظاهر صراع أبعد شأواً وأشمل، مداره على الهوية الوطنيّة والاستقلال السياسي.

غير أنّ هذا الصراع قد ترك آثاره في مرحلة ما بعد الاستقلال. إذ بقيت الإدارة لفترة طويلة معتمدة على لغة المستعمر وأصبح إتقانها رأسمال رمزيّ يمكن من الوظيف الإداري ويفتح الآفاق المهنيّة. وارتبط التعليم بهذا الإرث الثقافي والنفسيّ حتى أنّ موادّ كثيرة تدرّس بغير العربيّة اعتقاداً من بعض النخب بأنّ العلوم لا يمكن أن تدرّس بالعربيّة لأنّها لغة تراث لا لغة علم وحياء. وهي مواقف ايديولوجيّة لا سند لها في الواقع وفي علوم التربية.

ورغم هذا فقد صمدت العربيّة وتحسّنت لتصبح مشكلة الثنائيّة اللغويّة مسألة نفسيّة أكثر منها واقعيّة. ولكنّ الوجه الآخر للمشكلة أنّ تطوّر تيار

التعريب قد أدى عمليا إلى حركة واسعة لتعريب التعليم والإدارة والإعلام ومختلف القطاعات تعريبا لم يكن دوماً موفقاً. ووجوه عدم التوفيق كثيرة أبرزها «المضمون الذي يمكن أن يعطى للتعريب» (الفاسي الفهري، 1990، ص 197).

فالتعريب، كما بينّ الفاسي الفهري (نفسه، ص 159) ضربان: تعريب شامل يقوم على إحلال العربية محلّ لغة أخرى، وتعريب جزئيّ أساسه إحلال العربية إلى جانب لغة أخرى. وهما قراران سياسيان ينبغي أن يكونا على وعي تامّ. وفي الحالتين فإنّ هذا من عوامل تطوير العربية والتمكين لها. والواقع أنّ التعريب الشامل يظلّ هدفاً أسمى يتطلب توفرّ تهئية تقنيّة ومضمونيّة لإنجاحه حتى لا تقطع الصّلة مع حركيّة اللغة والفكر الإنسانيّين وحتى يكون مضمون التعريب مناسباً للحاجات الفعلية.

ومهما يكن من أمر فإنّ مستقبل العربية والنهوض بها في جميع الحالات يظلّ رهين دعم تدريس اللغات الأجنبيةّ وتعميمها على أوسع نطاقٍ ممكن حتى لا تقطع الثقافة العربية صلتها بالمستجدّات العالميّة وحتى تتمكن من أن تثري رصيدها المعجمي وطرق أدائها للتعبير عن قضايا العصر ومفاهيمه ومصطلحاته وتصوراته.

وقد يبدو الأمر قائماً على مفارقة ولكنّ التاريخ الحديث والمعاصر يبرّح أن العربية تطوّرت تطوّراً كبيراً بفضل هذا التعامل مع اللغات الأجنبيةّ. وهو أمر يحتاج، ولا ريب، إلى بحوث علميّة مدقّقة لبيانه وإثباته بالحجّة العلميّة.

والمهمّ هو حضور العربية بقوة في أيّ صيغة من صيغ إدارة التعدّدية اللغويّة بحيث تقوى على الخروج من وضع المتقبّل الناقل للفكر الحديث إلى

طور المنتج للأفكار المشارك في إبداعها. وهي عملية ليست رهينة الإحلال المطلق للعربية (التعريب الشامل) بقدر ماهي رهينة تطورات أخرى موازية في الإبداع الفكري والتنمية الاقتصادية والمكانة العالمية للبلدان الناطقة بالعربية. فما الذي ينتج مثلا عن تعريب شامل للبيئة الاقتصادية والحال أنّ التعاملات البنينة العربية لا وجه لمقارنتها مع التعاملات الاقتصادية بين البلدان العربية والبلدان غير الناطقة بالعربية؟.

والأرجح أنّ الاختيار الواقعي المفيد لحاضر اللغة العربية ومستقبلها إنما هو:

\* فرض وجود العربية في القطاعات التي لا يُمثّل غياب اللغات الأجنبية فيها إشكالا (كالإدارة المحلية والتعليم الأساسي ووسائل الإعلام... إلخ)

\* وفرض العربية مع حضور اللغات الأجنبية في القطاعات التي يمثّل فيها وجود تعريب شامل إشكالا (كالمحيط الاقتصادي والتجاري والمالي والبحث العلمي والتقني... إلخ).

ولهذا فإنّ العربية ينبغي أن تكون حاضرة إما على وجه سيادتها في هذا القطاع أو ذاك وإما على وجه تعايشها مع لغة أجنبية أخرى. وفي جميع الحالات فإنّ النهوض بالعربية يرتبط وثيق الارتباط بالنهوض بتدريس اللغات الأجنبية.

### (ج) العربية ولغات الأقليات

لئن كانت اللغة العربية لغة رسمية في جميع الدول العربية فإنه يلاحظ مع ذلك أنّ لبعض البلدان العربية لغة رسمية أخرى أو أكثر إلى جانبها. ويعود ذلك إلى :

(1) خصوصية دول القرن الإفريقي حيث تعتمد الفرنسية مثلا لغة رسمية مع العربية في كل من جزر القمر وجيبوتي. ولكن تعتمد لغات محلية رسمية مع العربية في الصومال (الصومالية) وأريتريا (تغرينية) وجزر القمر (الشيقمر)،

(2) اختيارات تمت في سياق تاريخي مخصوص جعلت لموريتانيا لغتين رسميتين هما العربية والفرنسية،

(3) الاعتراف بالاستقلال الذاتي لبعض المناطق على ما هو الحال في كردستان العراق. بما فرض وجود الكردية لغة رسمية في تلك المنطقة.

وعلى هذا فإن السياسات اللغوية الحالية في البلدان العربية تقوم إما على أحادية اللغة الرسمية وإما على ثنائية لغوية معترف بها رسميا وإما على تعددية لغوية تقوم على ثلاث لغات.

وتوجد حالة أخرى في الجزائر تتمثل في اعتبار الأمازيغية لغة وطنية منذ 10 أبريل 2002 في حين تعتمد العربية لغة رسمية. والفرق بين المفهومين أن اللغة الرسمية تفرض على الدولة استعمالها في جميع مجالات الحياة في حين أن اللغة الوطنية لا تلزم الدولة باستعمالها وإن كانت تفرض عليها حمايتها والنهوض بها وتيسير استعمالها لدى الناطقين بها.

والواقع أن «لغات الأقليات» لا تمثل تهديدا للغة العربية. ومما يدل على ذلك أن الاعتراف بالكردية في كردستان العراق لم يبلغ منها العربية بحكم أنها لغة رسمية يحرص أهل الأقليات نفسها على معرفتها باعتبارها عاملا من عوامل التواصل الوطني داخل العراق الناطق بالعربية وداخل المحيط العربي عموما. ومما يدل أيضا على ما نزعم أن العلاقة بين الدارجة العربية والأمازيغية في بلدان شمال إفريقيا كانت علاقة تفاعل. لذلك فلا صراع بين

لغات الأقليات ولهجاتها واللغة العربيّة ولهجاتها وأيّ صراع ستكون فيه الغلبة للعربيّة لأنها لغة الأغلبية ولغة الدولة.

#### (د) موقع العربيّة من اقتصاد المعرفة

تتميّز الخريطة العالميّة للغات اليوم بنزعتين أساسيتين:

(1) نزعة تؤكّد وجود صراع لغويّ بل «حرب لغويّة» («تموت») فيها لغات وتسود لغات أخرى. ويبدو أن السيادة تذهب منذ سنوات عديدة إلى الانكليزيّة التي انتشرت انتشاراً يري فيه البعض خطراً يهدّد التنوّع اللغويّ والثقافيّ. أمّا ضحايا هذه «الحرب اللغويّة» فهم في الأغلب الأعمّ البلدان المتخلفة المتعدّدة اللغات واللهجات خصوصاً في إفريقيا وآسيا. فالتقديرات المتفائلة تذهب إلى أنّ نصف العالم (لغات ولهجات) آيل إلى الانقراض بوتيرة ما انفكت تتسارع. وهو ما يهدّد تنوّع المضامين الرقميّة ويعمّق الفجوة الرقميّة.

(2) نزعة تؤكّد أنّ تقانات المعلومات والاتصال قد فتحت آفاقاً أرحب أمام اللّغات بفضل ما أتاحتها من إمكانيات واسعة للحضور في الشبابة حضوراً يعزّز التنوّع اللغويّ والتعدّدية الثقافيّة بفضل ما تسمح به آليات عديدة (كالأرشفة الإلكترونيّة والترجمة الآليّة وتقييم الخطوط وتطبيقات الإصلاح اللغويّ والترجمة الآليّة... إلخ) من تفاعل اللغات والتواصل اللغويّ والثقافيّ.

والواقع أنّ لهاتين النزعتين ما يبرّرهما. ولكن اللّغة العربيّة في هذا كلّ ليست من اللّغات المهدّدة بالانقراض. وإنّما هي لغة يمكن النظر إليها، كما سبق بيانه، بتفاوتل إذا أخذنا المعطيات الراهنة والإمكانيات المستقبلية بعين الاعتبار.



فلئن كان مستخدمو الشابكة في البلدان العربيّة حسب إحصائيات سنة 2008 لا يتجاوزون 60 مليون مستخدم (أي حوالي 17 % من سكان البلدان العربيّة في حين أنّ المتوسط العالمي هو 22 %) فإن هذه النسبة قد تطوّرت بمعدّل من أعلى المعدّلات العالميّة في ما بين سنة 2000 وسنة 2008. فبلغ المعدّل نسبة 20,64 % (عن تقرير المعرفة العربي للعام 2009 : نحو تواصل معرفي منتج ، ص 133). والسبب هنا يرتبط بالخصوص بتطوّر البنية التحتية في البلدان العربيّة وبكلفة النفاذ إلى الشابكة. فهو أمر اقتصادي وتقني أساسًا.

وبالمقابل فإن نسبة الناطقين بالعربيّة في الشابكة لا تتجاوز 4.1 % من المستخدمين. وهي نسبة ضعيفة مقارنة باللغات العشر الأولى المستخدمة بكثافة في الشابكة (أي الأنكليزية والصينية والإسبانية واليابانية والفرنسيّة والألمانيّة والبرتغاليّة والكوريّة والإيطاليّة). ولكنّ الأخطر من ذلك، بما أنّ نسبة الناطقين بالعربيّة على الشابكة ستتطوّر لا محالة، هو الضعف النوعي للتطبيقات الإعلاميّة بالعربيّة. والسبب في ذلك علمي واقتصادي يعود إلى ضعف صناعة البرمجيات في البلدان العربيّة رغم مردوديتها التجاريّة العالية وأهميتها في التنمية الاقتصاديّة عمومًا.

وربما كانت المشكلة الأعظم بالنسبة إلى العربيّة هي حضورها على الشابكة. فإذا علمنا أنّ الشابكة تحتضن ما يناهز الأربعين بليون صفحة فإن العربيّة لا تمثل ضمن هذا الكمّ الهائل إلا 40 مليون صفحة أي بمعدّل صفحة من الألف. (تقرير المعرفة العربي لعام 2009، ص 135)

ولا ينبغي الاكتفاء بهذه الإحصاءات على أهميتها، لأنّ للمسألة وجوها أعمق لا تمثل منها هذه الإحصاءات إلا الجانب البارز من جبل الثلج. فبين

البلدان العربية تفاوت في الاستثمار في البنية التحتية يفسر هذه الأرقام إذا سردنا التفاصيل المدققة. ولكن الأهم من ذلك هو العوائق الكبرى التي تجعل ضعف حضور العربية في الشبابة مظهرًا من مظاهر ضعف أكبر تدل عليه نسبة الأمية (وهي تصيب ثلث السكان البالغين) ومعدلات الالتحاق بالتعليم الثانوي (وهي أقل من 55%) وضعف إدخال التقانات الحديثة في المدارس والجامعات لتعليم اللغة وغير اللغة (تعلم اللغة عبر الشبابة، التعلم بمساعدة الحاسوب، البرمجيات التعليمية... إلخ)

وإذا تركنا جانبا المشاكل التقنية والعلمية للغة العربية فإن هذا الواقع بما فيه من ضعف وإمكانات يؤكد وجود حركية هائلة أوجدتها تقانات المعلومات والاتصال ومكنت من النظر إلى اللغة العربية بعيون جديدة مما فرض عليها تحديات جديدة أيضا. فهذه التقنيات وسائط لا محالة ولكنها تؤثر عميق التأثير في أسلوب صياغة هندسة اللغة ومحتواها ووظائفها مثلما كان لاختراع المطبعة ودخولها إلى العربية تأثير في أسلوب كتابتها وأبعاد انتشارها ومضمونها أيضا.

يقول نبيل علي (العرب وعصر المعلومات، ص 236) : «إن كانت الألفباء هبة الفينيقيين للحضارة الإنسانية هي وسيلة التعبير عن المعرفة وآلة «جوتنبرج» هي وسيلة نشر هذه المعرفة فإن تكنولوجيات المعلومات هي وسيلة التحليل الدقيق لهذه المعرفة وتوظيفها لخدمة الإنسان».

ولكن هل العربية مؤهلة الآن لتكون «وسيلة التحليل الدقيق لهذه المعرفة»؟ وهل هي مؤهلة بالخصوص لإنتاج المعلومات التي تمثل الثروة الجديدة في ما سمي «باقتصاد الذكاء» و«الاقتصاد اللامادي»؟.

إن ما يشهده الواقع الجديد هو الترابط المتين بين التقانة واللغة والاقتصاد.

وهو ترابط فرض على اللّغة أن تنسجم مع الأدوار الجديدة والمنوطة بها بقدر ما فرض عليها أن تجدد أسلوب أدائها للوظائف القديمة و نقصد بها الوظائف التربوية والثقافية والإبداعية. فالبارز في هذا الواقع الجديد هو أنّ صناعة المحتوى الرقمي (في مجال الصناعات الثقافية وخدمات التعليم وهندسة البرامج و الترفيه والنشر.. إلخ) لا يمكنها أن تقوم دون توظيف اللّغة واستغلال إمكاناتها مع وجود سوق واسعة إقليميا ودوليا تدرّ من الأرباح ما يفوق عديد القطاعات الأخرى. إنّه قطاع واعد لا يمكنه أن يتطوّر وأن يستثمر دون النهوض بالعربية وملاءمتها مع متطلبات ثلوث اقتصاد الذكاء: تصنيع المعلومة وأدوات معالجتها وقنوات توزيعها. ولا تصنيع للمعلومة دون لغة.

ويشهد الواقع العالمي الجديد كذلك ترابطا متينا بين التكتلات الاقتصادية والتكتلات السياسية والتكتلات اللغوية. وهو ترابط تمثل فيه اللّغة عموداً من الأعمدة الأساسية. وتحظى البلدان العربية من هذه الزاوية بموضع استثنائي في العالم بسبب التواصل «الطبيعي» بين الحدود الجغرافية والحدود اللغوية. فإذا كانت الفرنكوفونية مثلا تعاني من التشتت الجغرافي الذي يعوق بناء التحالفات الاقتصادية والسياسية وإذا كانت الانجليزية (اللغة المهيمنة عالميا) منتشرة جغرافيا انتشاراً يعوق التحالف السياسي بالخصوص فإن جميع المعطيات المتوفرة تؤكد أن أكثر أمة مرشحة لأن تتوافق فيها ضروب التحالف المذكورة سياسياً ولغوياً واقتصادياً إنما هي أمة العرب.

ولكن الأهم من ذلك أن العربية قادرة حتى في غياب تحالفات اقتصادية أو سياسية ناجعة على أن يكون لها موقع استثنائي في الخارطة المعلوماتية. غير أنّ التحالف في هذا الباب حتمي لأنّ أيّ بلد عربي لا يمكنه منفرداً أن ينهض بأعباء هذه المهمة المعقّدة بل إنّ التحالف الإقليمي باجتماع البلدان

العربية هو الذي سيؤهلها لاحتلال موقع ما في مجتمع المعلومات والحفاظ على مكانة العربية في هذا العالم المتنوع واستغلال الإمكانيات الاقتصادية المتاحة في عالم معلوماتي تسيطر عليه الانكليزية خصوصا في جانب الاستثمار الاقتصادي والتجارة الالكترونية والإدارة الالكترونية... إلخ.

وسياسيا لا مناص من الاعتراف بأن التفاعل الثقافي والحضاري اليوم لم يعد أمرا ثانويا سواء في معالجة القضايا الكونية الكبرى (حقوق الإنسان والأخلاقيات الطبية والتنوع الثقافي والهويات والعولمة... إلخ) أو في معالجة المسائل التي تشغل الإنسانية وما لها من انعكاسات سياسية واجتماعية ودولية (آخرها ما يسمى ب«الإرهاب» والرهاب من الإسلام أو «الاسلاموفوبيا») أو في معالجة مسائل التفاهم الثقافي والحضاري عبر وسائل الإعلام وما يرتبط بها من «تضليل إعلامي» وبناء صور نمطية مغرضة عن الآخر (العربي بالخصوص) ومن خلال مراكز البحث التي توظف الخبرات لتوجيه الرأي العام وسياسات الدول وخلق مجموعات الضغط.. إلخ. إن هذه المسائل وغيرها مسائل سياسية وثقافية تؤدي فيها اللغة، في عصر المعلومات، دورا محددا لأنها الوسيلة الأساسية لإنتاج الخطابات عن الذات وعن الآخر.

وهي خطابات لا تنفصل عن الوظيفة الاقتصادية للغة بما أننا نشهد تلازما في عالم اليوم بين التعامل الاقتصادي ومدى التوافق الثقافي. من ذلك أن اشتراط تصور ما عن حقوق الإنسان للدخول في مشاريع اقتصادية عبر الصيغ المعمول بها دوليا إنما هو وجه ظاهر من وجوه هذا التلازم.

والحاصل إذن أن التحدي الأكبر اليوم هو أن اللغة العربية مدعوة إلى النهوض بوظائف جديدة اقتصادية وسياسية بالخصوص. وهذه الوظائف لا

تحدّد مستقبل اللّغة العربيّة ولكنّها تحدّد أساسا جانبا من المستقبل الاقتصادي للبلدان العربيّة وجانبا من المستقبل السياسي للأمة العربيّة باعتبارها، بمنطق العالم اليوم، تكتّلا سياسيا يمكن أن يتطوّر إلى تكتّل اقتصادي يمتلك أساسا لغويا متينا يمثل مدخلا مهماً لدعم اقتصاد المعرفة.

ولكنّ هذه المعطيات الإيجابية تفترض اتخاذ قرارات وإجراءات في باب السياسة اللغويّة المشتركة بين البلدان العربيّة أو الخاصة بهذا البلد أو ذاك بقدر ما تفترض النظر إلى التخطيط اللغوي نظراً علميا موضوعيا لإنجاح السياسة اللغويّة وإنفاذها.

## الفصل الرابع

### نحو سياسة لغوية للنهوض باللغة العربية

1. في بيان الحاجة إلى تأهيل اللغة العربية لتواكب التطور التقني واقتصاد المعرفة

إذا سلمنا بأن القضية الأهم اليوم، في مجال النهوض باللغة العربية، إنما هي قضية تهيئتها علميا وتقنيا لأداء الوظائف التي يفرضها مجتمع المعرفة على كل اللغات، فإن مسائل التخطيط اللغوي المنتظرة مسائل فيّئة متشعبة. ومن المفيد تقديم بسطة وجيزة عنها تبرز خطورتها إذا لم تؤخذ بعين الاعتبار، وإذا لم توجد إرادة فاعلة ناجعة بقدر ما تبرز أهميتها في التنمية الاقتصادية، وارتهان بناء مجتمع المعرفة المنشود بمعالجة قضايا اللغة العربية. وقد سبق الحديث عن الصلة الجديدة التي ظهرت بين التكنولوجيا واللغة والاقتصاد. وهو ما يعني أنّ العناية بالعربية والنهوض بها ليس موقفا ايدولوجيا وشعورياً فحسب بقدر ما هو مفتاح من مفاتيح التقدم والتنمية الشاملة، عامّة والتنمية الاقتصادية المباشرة العاجلة خاصّة.

و كما هو بين أنّ حجر الزاوية في مشروع « النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة» يتمثل في التأهيل التقني للغتنا بتوفير الموارد المالية والبشرية الضرورية والتكوين العلمي اللازم و البنية الأساسية الرقمية

القادرة على احتضان مجمل المشروعات الوطنية والقومية في القطاعين العام والخاص ومجمل المبادرات البحثية في مجال الهندسة اللغوية التي ينبغي أن تنخرط فيها الجامعات العربية ومراكز البحث اللساني نظيراً وتطبيقاً وبشراكة مع الجامعات العالمية المتقدمة.

وَمَا لاشك فيه أنه ثمة ضمور في استخدام التقانات الحديثة في تطوير اللغة العربية من حيث وصفها وتوفير الأدوات الكفيلة بتيسير استخدامها وتعلمها وتطوير المحتوى الرقمي العربي. وإن لم يعد هذا المجال بالنسبة إلى العرب بكراً. وليس من العسير أن نجد توصيات وإعلانات وخطط عمل قطاعية وورقات عمل واستراتيجيات قومية وإقليمية<sup>(6)</sup> يدعو فيها الخبراء والمختصون إلى صياغة علمية للمعاجم الالكترونية بالموصفات العلمية المطلوبة فضلاً عن المؤتمرات العلمية التي تنكب على السبل الكفيلة بالسير نحو مجتمع عربي للمعلومات.

وإضافة إلى هذا توجد مطالبة فعلية بضرورة تيسير المعالجة الآلية للغة العربية وتدور على إنشاء الذخائر العربية ووضع المحللات الصرفية والقاموس العربي للتدقيق الإملائي والقواعدي واصطناع محرّكات البحث و برامج للمصطلحات والتعرّف الضوئي على الصوت وإجراء البحوث الدلالية وتدبر سبل النهوض بالترجمة الآلية.

وإلى جانب هذا نذكر الدعوة إلى تطوير برامج تربوية رقمية تنهض بالتدريس والتقييم، وتدعم تطبيق الحكومة الالكترونية بما يعزز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ويلاحظ بالنظر إلى جدول البرامج الخاصة ببنود مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة أن تطوير البحث العلمي في اتجاه تنمية

الموارد المعرفية والمادية الكفيلة بتطوير اللغة العربية حاضر بوضوح في ما ينبغي على الخبراء والمختصون القيام به.

ففي البند الثاني المعنون بـ «وضع برامج قومية ووطنية لمعالجة اللغة العربية» تنصيص على برمجة لتعريب العلوم والتقنيات وما يتطلبه هذا، فضلا عن الترجمة والتعريب، من إرساء لمقومات مشروع المحتوى العربي. وفي البند الثالث المعنون بـ: «البحث والتطوير» بيان لحتمية وضع البرامج ذات الصلة بالمصطلحات والمعالجة الآلية والبحوث الدلالية والترجمة الآلية.

ومعنى هذا أن هاجس بناء اقتصاد المعرفة لا يكاد يغيب عن مختلف مكونات المشروع. ولذا فإن البند الأول المعنون بـ: «سياسة قومية وسياسات وطنية» لا يمكنه مبدئيا أن يمثّل إلا إطارا عاما لهذه البرامج من حيث تكفله بوضع التصورات والتوجهات العامة والإطارية لا غير دون الخوض في المسائل الفنية التي يتعين تصريفها على سائر بنود المشروع من جهة، وإيكال مهمة بلورتها وعرضها الفني والعلمي والعملي على المختصين في مجال الهندسة اللغوية واللسانيات التطبيقية والعامة والخبراء في مجال الذكاء الاصطناعي.

وسيكتفي التقرير في هذا الباب بتقديم الخطوط العريضة للمسائل الفنية بلغة تسعى قدر الإمكان إلى أن يكون حظها من التخصص ضعيفا حفاظا على مقروئية التقرير.

والقضايا في هذا الباب صنفان:

1 - صنف فني محض يتصل بتأهيل العربية لمواكبة الإبداعات المذهلة في المجال التقني باستثمار الإمكانيات الهائلة المتاحة حتى ترتقي إلى مصاف اللغات العالمية التي أهلها أبناؤها لمواكبة التطور التقني،



2 - صنف تنموي شامل يقوم على بيان الصلات بين النهوض باللغة العربية والنهوض. بمختلف جوانب الحياة في المجتمعات العربية.

فمما يجمع عليه أهل الاختصاص في مجالي الإعلامية واللسانيات الحاسوبية بالخصوص أنه توجد مجموعة من المشاكل التي تصاحب استعمال العربية في الشبابة. وهي مشاكل تظهر حين تقارن وضع العربية الحالي بوضع اللغات العالمية الأخرى المتطورة كالإنكليزية بالخصوص. ومن هذه المشاكل ما يتعلق بالتطبيقات الإعلامية في مجال التدقيق الإملائي و التدقيق النحوي. بمختلف فروع.

ومما تعاني منه العربية في صلتها بالمعالجة الإعلامية خلوها من أنظمة للتقطيع موحدة. وينضاف إلى هذا غياب أنظمة آلية لإعراب الكلمات وتحليلها الصرفي وإعراب الجمل وشكلها يمكن الوثوق بها.

ولا يخلو الخط العربي المعالج إعلاميا من مشاكل تبرز بالخصوص عند اعتماد تقنيات المسح الضوئي مسحا آليا سواء للتعرف على الحرف العربي أو لتحويله رقميا من خطوط مكتوبة إلى خطوط ضوئية. ويمثل هذا النقص عقبة كأداء أمام رقمنة ملايين الصفحات المهمة في الكتب التراثية بالخصوص. ولكن الإشكال الأهم هو غياب التقييس اللازم لخط العربي. بما عطل تطوّر البحث في مجالات كثيرة تبدأ بالتمائل الخطي وما وراءه من تماثل صوتي معالجة اللبس الخطي واللبس الصوتي فضلا عن أنظمة الفهرسة واسترجاع المعلومات والبحث الدلالي في الشبابة. (لمزيد التفصيل يراجع بالخصوص نبيل علي، «العرب وعصر المعلومات» و «تقرير المعرفة العربي»، 2009).

فرغم التطوّر الحاصل في هذا الباب فإن المنظومات الموجودة اليوم منقوصة غير قادرة على معالجة العربية المعالجة المطلوبة بهامش الخطأ

المقبول. فالترجمة الآلية الموجودة حالياً لا تقدّم ترجمة مقبولة. وتعجز محرّكات البحث عن ان تكون محرّكات بحث فعلاً للعربية بما أنّه لا يمكنها أنّ تلبّي حتّى حاجات المستعمل العادي دون الحديث عن متطلبات الباحثين و المثقفين والمتعلّمين. والسبب في ذلك أنّه وجدت حلول تقنيّة دون سند نظريّ أو علمي متين في وصف العربية وخصائص نظامها الاشتقائيّ والتصريفي. بما يجعلها مجرد أدوات أوليّة لا ترتقي إلى الإمكانيات التي تُتيحها هذه المحرّكات لمستخدم الانترنت بالفرنسيّة أو الانكليزية. والملاحظ أنّ هذا الأمر لا يعود إلى ضعف الحلول الإعلاميّة في حدّ ذاتها ولا يعود إلى اللّغة العربيّة نفسها. فأساليب المعالجة الإعلاميّة، على اختلافها، قد نجحت في غير العربيّة نجاحاً باهراً ما انفك يتجوّد ويتحسن. والرأي عند المختصّين أنّ اللّغة العربيّة من اللغات التي تتمتع بهندسة داخلية متميّزة من حيث انتظامها (خصوصاً الانتظام الصرفيّ اشتقاقاً وتصريفاً). ولكن الإشكال عائد إلى ضعف جذريّ في تناول العلمي المنهجي المنظم للسان العربي وضعف التنظير السابق لأيّ معالجة تقنيّة.

فالواقع اليوم يشهد بأنّ المحاولات التي تمتّ في مختلف هذه المجالات، وغيرها ممّا لم يذكر، تتطلّب جهودات وتمويلات أكبر للوصول إلى الدرجة المطلوبة من الكفاية والقدرة على التحليل الآليّ للغة العربيّة. فعلى هذا الجهد تتوقفّ عديد الإمكانيات الهائلة في مجال إنتاج المحتوى الرقميّ عامّة وإمكانيات أخرى تتصلّ بحضور اللّغة العربيّة في الشبّكة ونظام فهرسة النصوص العربيّة واسترجاع معطياتها واستخلاصها آلياً.

إنّ هذه المعضلات التي تعطلّ تطوّر العربيّة سواء من حيث معالجتها إعلامياً أو من حيث الممكنات التي لم يقع استغلالها على الوجه المطلوب قد

أدت إلى تخلف مجالات عديدة ذات طابع علمي حاسم في حضور العربية في الشبكة وتحوّلها إلى لغة متفاعلة يسر مع الإمكانيات التقنيّة. من ذلك أن مسائل معالجة المدوّونات النصّيّة (أي المادّة الاختباريّة الضروريّة لدراسة اللغة و تيسير تتبّع تطوّرها وتحوّلاتها الداخليّة) وأنظمة الترجمة الآليّة من العربيّة إلى اللغات الأخرى وإليها وأنظمة الفهرسة والتلخيص الآليين وأنظمة التحليل الآلي للكلام والتعرّف عليه والبحث الآلي عن المعلومات من خلال الكلمات الدلاليّة أو التماثل الصوتي... إلخ مسائل، على خطورتها، مازالت في حاجة إلى خطة واضحة ناجعة للاستثمار فيها وبلوغ مراتب أعلى في تحسينها وتجويدها لتنطلق العربيّة نحو آفاق رحبة. فالنقص الأساسي في هذا المجال هو نقص في الدعم والتخطيط ووضع الاستراتيجيات المناسبة لاستغلال عوامل القوّة. وهي نقائص يمكن تلافيها بتضافر جهود الدول العربيّة منفردة أو مجتمعة مع إحكام التنسيق بين البرامج حتى لا يقع التركيز على جانب دون آخر. فكلّ مجال من مجالات الشبكة يمثّل فرصة لتطوير البحث فيه تطويراً يخدم اللّغة العربيّة من جهة ويمثّل مصدرًا من مصادر الثروة من جهة أخرى.

ويضاف إلى ذلك مشكل الكفاءات البشريّة اللازمة، فقد وقع التركيز في البلدان العربيّة، بتأثير من الزحف الهائل لتقنيات الاتصال، على تكوين المهندسين في الإعلاميّة. وقد تحقّق تطوّر مهم في هذا الجانب في عديد البلدان العربيّة. ولكن وضعيّة المختصين في اللّغة العربيّة واللسانيين ذوي التكوين المتين الحديث وضعيّة مزريّة فقد اعتبر ما يتوفّر من معرفة لغويّة بالعربيّة كافيًا ما دنا نجد من المعلمين والأساتذة والجامعيين من يدرّسها وأحيانًا بأعداد تفوق الحاجة. ولكن مضمون تدريس اللّغة والمناهج المعتمدة فيه ونوعيّة تكوين المدرّسين والجامعيين والباحثين ومدى توافق البحوث العلميّة المنجزة في وصف العربيّة ونظامها مع التطوّر العالمي في مجال اللسانيات لم توضع موضع التساؤل.

فقد عانت اللسانيات، منذ سنوات وما تزال، من نظرة دوتية طالَت الإنسانيات عامّة واللسانيات خصوصاً مقابل الاهتمام بالاختصاصات التي تبدو ذات مردودية عاجلة وأهميّة بينة من قبيل إدارة الأعمال والتصرّف والمحاسبة... إلخ.

والحاصل من هذا أنّ الجامعات العربيّة في عمومها عاجزة عجزاً كلياً عن مواكبة تطوّرات البحث اللساني العالمي. بمختلف نظرياته ونماذجه وعاجزة عن تكوين باحثين لهم من الكفاية العلميّة تنظيراً وتطبيقاً ما يسمح لهم بالإسهام في التنظير للعربيّة فما بالك بالتفاعل مع المقتضيات التقانيّة الجديدة في معالجة اللّغة آلياً.

لقد أوجد غياب تقاليد البحث متعدّد الاختصاصات وضعف الحياة العلميّة الجادّة في الجامعات العربيّة («فجوة») و«جفوة» بين المهندسين في الإعلاميّة والباحثين في اللّغة العربيّة. ومن نتائج هذه «الفجوة»-«الجفوة» أنّ الباحث اللغوي قلما يهتمّ بحاجات مهندس الإعلاميّة ولا يضع نصب عينيه ضرورة ربط البحث اللغوي بالتقانة إمّا لجهل بهذا الشرط الاستمولوجي الجديد للعلم اليوم وإمّا لانعدام الوعي بأهميّة تبيين نتائج البحث في غياب ثقافة التقييم والربط بين البحث النظري والبحث التطبيقي. ومن جهة أخرى يجد المهندس في الإعلاميّة نفسه عاجزاً عن تفهّم مقتضيات البحث النظري في اللّغة والنسق البطني لتطوّره لأنّ تكوينه لا يسمح له بتفهم هذه الجوانب محمولاً بنزعة جارفة إلى التطبيق وإيجاد الحلول التقنيّة على حساب التناسق النظري والتناسق العلميّ. فيكتفي بدوره بالحصيلّة الهزيلة التي يجدها في المؤلّفات اللّغويّة التعليميّة والتبسيطيّة ليصطنع لنفسه حلولاً عاجلة كثيراً ما تبرهن الأيام على ضعفها الجذري.

و الواقع أنه يوجد «سوء تفاهم» بين فاعلين أساسيين في تطوير اللغة العربية وهيئتها تقانيا ما انفك يتعمق منذ عقدين على الأقل. ولا سبيل باديا لتغيير الوضع إلا بتطوير البحث اللساني النظري في وصف العربية واستغلال ما يتيح التطور العلمي العالمي من مناهج ومفاهيم وتصوّرات متنوّعة للكشف عن النظام اللغوي وخصائصه حتى يمكن لمهندسي الإعلامية ترجمة نتائج البحث في هذا الباب إلى حلول تقنيّة ناجحة.

ولئن كانت هذه المشاكل التقنيّة وما وراءها من قضايا تتصل بالمؤسّسات القادرة على النهوض بالعربيّة وبدوي الكفايات البشريّة الكفيلة بذلك فإنّ انعكاسها المباشر الواضح إنّما يبرز، أساساً، في تأثيرها في وضعيّة العربيّة على الشابكة من جهة وفي تعطيلها لفرص كثيرة لم تستغل إلى حدّ الآن. ومن الأمثلة على هذا وضعيّة صفحات المواقع العربيّة على الشابكة فهذه الصفحات في أصلها مصدر معلوماتي ووثائق رقميّة ينبغي أن تخضع لمواصفات نوعيّة حتى يكون حضورها فاعلاً ناجحاً.

فما يوجد اليوم على الشابكة إنّما هو نصوص تخضع لمنطق المكتوب العادي لا منطق الكتابة الرقميّة وما تفترضه من تشعّب نصّي وروابط. فللكتاباة الالكترونية مواصفات وأساليب ومقاييس مختلفة ولها استراتيجيات متنوّعة وليست مجرد وعاء رقمي لمضمون سابق عن العصر الرقمي. ويعود ذلك في جانب كبير منه إلى غياب مدوّنات نصيّة عربيّة وما تتطلبه من تطبيقات وبرمجيات للمعالجة اللغويّة في مختلف وجوهها.

وتجعل الصعوبات التقنيّة التي ذكرنا نماذج منها الوثيقة الرقميّة العربيّة ذات قدرة محدودة على الخضوع لعمليات الفهرسة الآليّة لأرشفتها بمقتضى الطرق العلميّة والرقميّة الحديثة من جهة وعمليات التلخيص الآلي من جهة ثانية. وهي

مسائل تعود إلى ضعف التنظير للمعنى بالخصوص. وهذا السبب هو نفسه الذي يجعل العربية في وضعية بعيدة إلى حدّ الآن عن الاندراج بالسهولة المطلوبة فيما يعرف بالـ «ويب الدلالي» الذي لا يحفل بخطيّة النصوص والمدوّنات ليتعمّق في بناها الدلاليّة وتعقّدها المعنوي بل إنّ من النتائج الأولى البسيطة التي يُتيحها مثل هذا التطوير المطلوب هو إعداد معاجم ثريّة قادرة على استيعاب الألفاظ وتحوّلاتها الدلاليّة بحسب السياقات حتى نخرج من العالم المغلق «للسان العرب» (سواء بمعنى معجم ابن منظور الشهير أو بمعناه المجازي) وهو عالم يجعل المعجم العربيّ غير مطابق لثراء الاستعمال وتطوّره وتحوّلاته.

وما هذا الانغلاق للسان العرب إلّا صورة من انغلاق النصّ العربي في الفضاء الرقميّ. فمن الظواهر اللافتة أنّ المدوّنة النصيّة العربيّة في الشبكة مازالت في الأغلب الأعمّ كالجزيرة المعزولة عمّا نجده فيها من صور وأشرطة وأغان... إلخ أي جميع الوسائط المتعدّدة. بل إنّ العلاقات بين أصناف النصوص نفسها ومجالاتها (أدبيّة وفلسفيّة وعلميّة وتاريخية... إلخ) ما زالت غير قابلة للتصريح بها بسبب ما ذكرناه من ضعف علوم الدلالة وتحليل الخطاب في العربيّة وتوجيهها وجهة تطبيقية.

إنّ هذه النماذج الأولى لأثر ضعف التنظير اللساني في العربيّة على صناعة البرمجيات والتطبيقات الإعلامية الخاصّة بالعربيّة وتأثير هذا كله في منزلة النصوص الرقميّة العربيّة في الشبكة بقدر ما يمثل عوائق وصعوبات ومشاكل حادّة فإنّه يمثّل في الآن نفسه فرصا سانحة لإيجاد حركيّة معرفيّة وعلميّة وتكنولوجية واقتصاديّة لا نظير لها تساهم إسهاما كبيرًا في مستويات متعدّدة:

- \* تطوير اللّغة العربيّة
- \* تطوير البحث العلمي

- \* دعم الصلّة بين اللّغة والتّقانة
- \* خلق الثروة الماديّة اعتماداً على الاقتصاد اللّاماديّ
- \* إيجاد فرص لتشغيل العاطلين عن العمل
- \* الدخول في منافسة عالميّة حقيقيّة في مجال إنتاج البرمجيات والتطبيقات الإعلاميّة.

وستكون آثار هذه الحركيّة المتعدّدة الأبعاد أقوى كلّما نجحت المحاولات وأتت أكلها.

فلهذه المحاولات أثر يبيّن مثلاً في تغيير أساليب تعليم اللّغة العربيّة ومضمونها والأهداف المنوطة بها فضلاً عن تحقيق التصرّوات الحديثة عن التعلّم المفضي إلى المعرفة والعمل وصيغ الوجود والتواصل بمختلف أبعاده. فجزء كبير من قضايا التعليم عامّة في البلدان العربيّة وضعف التكوين العلمي والتقني يعود إلى منزلة العربيّة فيه ومدى قدرتها على أن تكون مواكبة لانفجار المعلومات وتوظيف التقانة الحديثة.

وقس على ذلك ما تتيحه القطاعات الثقافيّة والترفيهيّة اليوم، باعتبارها قطاعات واعدة على الصعيد العالمي، من إمكانيات ضعيفة الاستغلال الآن. ولكنّ العناية بها وتطويرها كفيلاً بتحقيق أهداف اقتصاديّة وتجاريّة وتشغيليّة لا تحتاج إلى دليل وكفيلاً بالخصوص، من خلال الوسائط المتعدّدة على تكثيف حضور العربيّة في المشهد الرقمي حضوراً سيغيّر العقليات ويثري الوجدان ويسرّ استعمال العربيّة الفصحى لدى الناشئة وغير الناشئة. ولعلّ في ما عرّب بالفصحى من أشرطة مصوّرة للأطفال ومن مسلسلات أدلّة قويّة على إسهامها في تطوير استعمال العربيّة، وهو ما جعلها تؤثر تأثيراً إيجابياً، عموماً، في لغة الأطفال والكهول.

كيف يمكن ترك الفرصة تضيع في عالم تتجه فيه تقنيات المعلومات والاتصال نحو دمج التلفزيون والإذاعة والهاتف المحمول والصحافة والكتاب وغيرها من مصادر المعلومات والمعرفة في الشبكة؟ إنها ثورة فعلية وفرصة نادرة مازال العرب رغم كل النقائص، قادرين على التفاعل معها إيجابيا واستثمارها لجعل مجتمع المعرفة حقيقة ملموسة وليس مجرد مطلب منشود. فالفرق هو بين أن يجرف هذا التيار الذي لا رجعة فيه اللغة العربية وثقافتها (لأن الشركات الكبرى لن تنتظر ولن تقبل بسوق واعدة دون منتجات) وبين أن يعي العرب ما يحمله هذا التيار ويتصرفوا على النحو الذي يخدم من وجهة نظر عربية منفتحة حديثة، لغتهم وثقافتهم ومكانتهم في العالمين الواقعي والافتراضي لغويا وثقافيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

إن هذا التوجه الذي يمثل تحدياً مصيرياً فعلا يتطلب عناية مركزة على صناعة البرمجيات والمحتوى الرقمي في عالم تهيمن فيه الشركات الاحتكارية الكبرى التي توظف الأموال الطائلة وتستقطب ذوي الكفايات البشرية العالية. ولكن مجال الإبداع مفتوح وإمكانات المنافسة قائمة والسوق واعدة خصوصا مع ما يشي به قطاع الاتصالات من تجدد مستمر متصل لا دليل على أنه سيتوقف في المدين القريب والمتوسط. ثم إن للباحثين والعلماء العرب من المعرفة بالعربية ولو حدسيًا بما أنها اللغة الأم عندهم وبما أنهم أدري بالخصائص الثقافية لمجتمعاتهم، ما يجعلهم في موقع متقدم نسبيا مقارنة بغير العرب لصناعة البرمجيات والمحتويات الرقمية المناسبة.

ولعل من مظاهر القوة تنوع الحاجات إلى التطبيقات الإعلامية والبرمجيات في جميع القطاعات من التعليم والإعلام والتجارة العادية



الإلكترونية والمصارف والصحة والصناعة والسياحة والخدمات الحكومية... إلخ.

وإذا سلّمنا بأنّ هذا القطاع قطاع واعد من جهة وضروري لتطوير الإنتاج وتحديثه على اعتبار البرمجيات والتطبيقات من وسائل إنتاج المعرفة الحديثة، فإنّ المطلوب إيجاد صيغ للتعامل بين البحث العلمي من خلال مراكز البحث المتخصصة والجامعات بتكوينها الموجه للمهندسين في الإعلامية والشركات الكبرى العالمية لما لها من خبرة، والأقطاب التكنولوجية لما تُوفّره من مناخ للإبداع التقني، وإنشاء المؤسسات الصغرى بما لها من مرونة وبما يتوفّر لها من حوافز وغيرها من الآليات الممكنة، فيفتح باب الاستثمار الوطني المحلي والاستثمار البيئي العربي والاستثمار الخارجي المباشر.

إنّ مشاريع إنتاج المحتوى الرقمي بما لها من مردود اقتصادي (عائدات مالية كبيرة) واجتماعي (خلق فرص للتشغيل) تقتضي الاهتمام باللغة العربية باعتبارها لغة رسمية ولغة وطنية في آن واحد تتحقق من خلالها الوظائف الاجتماعية التداولية والمهام الثقافية المطلوبة.

ولكن من الأساسي، من جهة أخرى، الإلحاح على أن المشكلة ليست في توفير التجهيزات والشبكات والعتاد أي الجوانب التقنيّة ومتطلبات البنية التحتية فحسب، بل المشكلة الأهم هي وعي الإطار البشري العامل في قطاع البرمجيات والتطبيقات بأنّ اللغة العربية ليست مجرد وسيط للتواصل يُعامل معه كما يُعامل مع أيّ لغة بل ينبغي أخذ الخلفيات الثقافية العامّة التي تحملها هذه اللغة بعين الاعتبار حتّى يكون الإنتاج الرقمي موافقا لحاجات المجتمعات العربية وما تنشده من تطوير وتحديث يُدخل اللغة العربية في المدارات الكونية الجديدة. فبغير هذه الرؤية الإبداعية في التعامل مع اللغة

العربية ومحملها الرمزي والثقافي التداولي ستكون صناعة المحتوى الرقمي مجرد تعريب مبثور لا روح فيه. فمنطق الطلب الملحوظ في سوق البرمجيات العربية ينبغي أن يتفاعل مع منطق تطوير العربية وتأهيلها لتكون قادرة على إنتاج المعرفة بالمواصفات الرقمية الحديثة. فالمهمة المطلوبة ثقافية بقدر ما هي اقتصادية تساهم بوجه من الوجوه في الخروج من وضع المستهلك للمعرفة (بما في ذلك تعريب التطبيقات الإعلامية) إلى وضع المنتج لها المساهم في تطوير المعرفة البشرية عامة من خلال تطوير المعرفة العربية بلغة الضاد.

وعلى هذا فإن الترابط متين بين :

(أ) القضايا الفنيّة للغة العربية في علاقتها بالتقانة لتأهيلها حتى تلائم مقتضيات العصر الرقمي ،

(ب) المشاكل المؤسسية والبشرية في مجال تطوير اللسانيات بالخصوص واستثمار نتائج البحث اللسانيّ إعلامياً ،

(ج) وضعيّة النصوص العربية في الشبكة ومدى استجابتها لمنطق الكتابة الرقمية وخصائصها ومواصفاتها ومقاييسها ،

(د) الوضع المزري لصناعة البرمجيات والتطبيقات الإعلامية والمحتويات الرقمية.

إنّ جميع هذه المشاكل المترابطة هي التي تمثل العائق الأكبر أمام أمرين: تطوير العربية والنهوض بها من جهة والدخول الفاعل والناجع في مجتمع المعرفة من جهة أخرى.

ولئن كان ظاهر المسألة اقتصادياً على ما سبق بيانه من محدودية الاستثمار في مجال المحتوى الرقمي فإن عمقها سياسيّ عائد إلى ضعف

السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي رغم الجهود التي بذلتها وتبذلها جلّ البلدان العربيّة في مجال إرساء البنية التحتيّة اللازمة لمجتمع المعلومات. ولكنها جهود تضع البلدان العربيّة في أفضل الحالات في موضع المستهلك لخيرات الذكاء البشريّ ممّا يفوّت الفرصة لاستغلال الممكّنات الهائلة المتاحة اقتصاديا وتّمويًا وسياسيا. لذلك لا يخفى أنّ التخطيط اللغوي جزء من التخطيط الاقتصادي الذي يتحكّم فيه القرار السياسيّ ودرجة الوعي برهانات الاقتصاد العالميّ الجديد في جمعه بين التقانة ورأس المال واللّغة.

## 2. في تلازم التنمية البشريّة في البلدان العربيّة والنهوض باللّغة العربيّة

لقد أكّد قرار مجلس الجامعة العربيّة الصادر في قمة دمشق تحت رقم/435/ بتاريخ 30 / 3 / 2008 المتضمّن الموافقة على مشروع النهوض باللّغة العربيّة للتوجه نحو مجتمع المعرفة على «ضرورة وضع الخطط والسياسات اللغويّة لتمكين اللّغة العربيّة والحفاظ عليها من التحدّيات التي تواجهها في ظلّ العولمة مع تأكيد أنّ اكتساب لغات أجنبيّة أخرى يشكّل إغناء لثقافتنا ولغتنا العربيّة وتوظيفها في مجالات التنمية الشاملة والمستدامة».

ويدلّ هذا القرار على وعي مشترك بأنّ اللّغة العربيّة وتنميتها جزء من التنمية الشاملة وبأنّ وضعيّة العربيّة في هذا العصر الرقمي والسياق الجديد الذي أوجدته العولمة تحتاج إلى معالجة. لذلك جاء القرار واضحا في المطالبة بوضع «سياسة لغويّة» وخطة لغويّة تعملان على تعزيز مكانة العربيّة ومعالجة القضايا الفنيّة التي تطرحها.

وتتطلّب هذه السياسة اللغويّة جملة من القرارات والمعطيات التي ينبغي أن تتوفر ضمن خطة واضحة منظمة تستند إلى ثلاث دعائم:

(أ) الموارد البشرية : لَمَّا كان النهوض باللغة العربية والتمكين لها قرارًا سياسيا يتطلب فاعلين لصياغة التصوّرات وبلورة المناهج والوسائل حتى توضع موضع التنفيذ. ولَمَّا كان العامل المحدّد في هذا الجانب إنما هو رأس المال البشري وذوو الكفايات البشريّة، فإنّ التركيز على الموارد البشريّة وتكوين الإطارات التكوينية الجيّد وفق أحدث الطرق الحديثة وأرقاها هو مفتاح أساسي من مفاتيح النجاح.

ومن أبرز الموارد البشريّة التي ينبغي تكوينها أو تعزيز هذا التكوين وتحديثه نجد :

\* المهندسين في الإعلاميّة والباحثين ذوي المستوى العالي القادر على متابعة المستجدّات في عالم التقنيات المتطوّر بنسق متسارع.

\* الباحثين اللسانيين الأكفاء المتمكّنين من مناهج الدراسة اللغوية الحديثة والنظريات والمتواليات العلميّة اللسانيّة المتنوّعة المختلفة وذلك في جميع فروع العلوم اللغويّة واتجاهاتها. ويضاف إليهم المؤثّقون الأكفاء القادرين على توفير المدوّنات النصّيّة ومعالجتها وفهرستها.

\* المدرّسين والمعلّمين الذين ينبغي أن يكونوا على أساس المعارف اللسانيّة الحديثة المطبّقة على العربيّة وأن يمتلكوا ناصية التقانة الحديثة في تعليم اللّغة. ويرتبط بهذا أيضا تكوين صانعي الأدوات التعليميّة اللازمة من مناهج تدريس وبرامج وكتب مدرسيّة ومعاجم مدرسيّة... إلخ

(ب) موارد المعلومات اللّغويّة: لَمَّا كان الرهان في العصر الرقمي قائما على توثيق المعلومة وتوظيفها واستثمارها وتوجيهها وجهة تطبيقية فإنّ توفير المعلومات اللّغويّة عماد أساسي من أعمدة النهوض بالعربيّة حتى تقع معالجتها المعالجة المناسبة. وهذا الصنف من الموارد نوعي يرتبط بأصحاب

الكفايات البشرية المطلوبة. ولكنه يتصل وثيق الاتصال بالإنتاج العلمي والتطوري الذي ينبغي تطويره بنسق سريع ربحا للوقت وتداركاً لما فات ضمن برامج بحث واضحة .

ومن أبرز هذه الموارد المطلوبة تامين نتائج البحث العلمي اللغوي في العربية والتنظيرات اللسانية التي ينبغي أن تترجم تقنيا حتى لا يظل البحث النظري معزول عن امتداداته التطبيقية. وتعيّن الإشارة إلى أن المطلوب ليس التركيز على اللسانيات التطبيقية.مختلف فروعها بل المطلوب توطين الثقافة العلمية اللسانية وتشجيع التنظير اللساني حتى في فروع لا تظهر للوهلة الأولى أبعادها التطبيقية مثل فلسفة اللغة والنظريات الدلالية العرفانية المناهضة للحوسبة. فلا تطبيق دون تنظير لا يتقيد بالضرورة بالنتائج القابلة للثمين تقانيا.

ويتعامل هذا الجانب اللساني مع أعمال المعجميين وصانعي المدونات النصية التي توفر الموارد اللغوية اللازمة باعتبارها مادة اختبارية أساسية لا يمكن أن يوفرها إلا اللغويون. وهي التي ستمثل المادة التي يخرج منها اللسانيون والمهندسون نتائج بحوثهم في المعالجة الآلية للغة.

والمهم هنا هو أنّ هذه العمليات تقوم على إيجاد حركية بحثية مدارها على اللغة العربية في تفاعلها مع التنظير اللساني العالمي من جهة واستخدام التقنيات الإعلامية في معالجتها من جهة أخرى. فالوجود الآن إنما هو جهود فردية أو جماعية محدودة لا توفر الحد الأدنى الكافي لتحقيق النهوض الفعلي بالعربية مع تفاوت كبير بين البلدان العربية سواء في جانب تمويل البحوث أو التشجيع على هذه النوعية من البحوث أو توجيهها هذه الوجهة الأساسية.

(ج) مأسسة السياسة اللغوية: لا يمكن للأفكار والقرارات أن تؤتي أكلها

إلا إذا احتضنتها مؤسسات رسمية. لذلك فإن إيجاد هياكل قارة فاعلة نشطة أمرٌ لا مناص منه لتنظيم العمل ورسم الأهداف الجزئية ومتابعتها دوريا وتقييم نتائجها وتعديل الأهداف عند الاقتضاء.

وهذه المؤسسات متعدّدة منها ما يتّصل مباشرة بالبحث وتنظيمه ومنها ما يتّصل بقطاعات مخصوصة كالإدارة والإعلام ومنها ما يتّصل بالتقييم والتنسيق... إلخ.

ولا يعني هذا أن البلدان العربيّة خالية من مثل هذه المؤسسات فالجامعات ومراكز البحث مثلا قائمة موجودة ولكنها تحتاج إلى قرار سياسي لتندرج بقوة في مثل هذا المشروع. وتوجد مؤسسات من قبيل المجامع اللغويّة أو بعض مؤسسات المجتمع المدني كالجمعيات اللغويّة العلميّة ولكنها تحتاج إلى دفع قويّ لتسهم في مشروع النهوض بالعربيّة ومواجهة التحديات التي يطرحها العصر الرقمي.

ومقابل هذا توجد نقائص مؤسسيّة ينبغي تلافيتها بإحداث الهياكل اللازمة من ذلك غياب هياكل لتنسيق السياسات اللغويّة قطريا وقوميا وللتقييم الدوري.

وعلى هذا فإن الفاعلين الأساسيين في مجال السياسة اللغويّة هم أساسا الدولة وما تسنّه من قوانين وتشريعات و ما تتّخذه من قرارات تعمل على تنفيذها اعتمادا على الباحثين اللسانيين والأكاديميين والمهندسين الإعلاميين. ويحتاج هذا إلى إشراك المجتمع المدني المتمثل في الجمعيات العلميّة والثقافيّة ووسائل الإعلام المختلفة.

ولكن عند الثبّت في ما سبق يلاحظ أنّ مدار مسألة النهوض باللّغة العربيّة على مجالين أساسيين:

أولهما مجال التعليم وما يقتضيه من تطوير للمناهج والأدوات واستخدام للتقانات الحديثة وما يتطلبه من تدريب للمدرّسين وتأهيلهم المستمر. فرغم جميع الصعوبات والتحديات يظلّ التعليم الركيزة الأساسية للحفاظ على اللغة والتمكين لها. وهو ما ينعكس آلياً على جميع المجالات الاجتماعيّة سواء في لغة الإدارة أو لغة الإعلام أو لغة الإبداع الأدبي والفكري. وهي لغات يُمكن أن تطوّر بقدر تطوّر التدريس. فالتلازم في هذا الباب بين تطوّر التعليم وتطوير تقاناته لا يحتاج إلى بيان.

ثانيهما مجال البحث سواء من حيث بنيته التحتيّة (مراكز البحث ومؤسّساته وهيكله المختلفة) أو موارده البشريّة (عدد الباحثين الذين يعالجون القضايا الفنيّة) أو موارده المالية (لما يتطلبه البحث من تمويلات هي من باب الاستثمار في المعرفة).

فجلّ المشاكل التي تعاني منها العربيّة اليوم تعود إلى ضعف هذين الجانبين لأنّ غياب التكوين اللغويّ السليم الحديث في المدرسة والاكتفاء بالمعرفة التراثية في النحو لا يطوّر المهارات المطلوبة مشافهة وكتابة وتخطاب وإنتاجا فيظهر في مجالات الحياة الاجتماعيّة (الإعلام والإدارة بالخصوص) الضعف الملحوظ في أداء العربيّة.

وهذه المسألة في جوهرها قضية تنمويّة لأن أساس التنمية في عالمنا اليوم هو اكتساب المهارات وتطويرها والقدرة على التعلّم الذاتي. فالنموّ الاقتصادي ليس هو العامل الحاسم في التطوّر العلمي والتكنولوجي بقدر ما هو من الشّروط اللاّزمة له خصوصاً عند الحديث بلغة اقتصاد الذكاء أو الاقتصاد اللامادي. والبيّن في هذا الاقتصاد أنّ عماد التطوّر العلمي والتكنولوجي هو التكوين بجميع وجوهه التربويّة والمدرسيّة والبحثيّة.. إلخ. ولا مجال

لدعم هذا التكوين بغية نقل المعارف وإنتاجها إلا باللغة. ولهذا السبب فإنّ في تطوير اللغة العربيّة تطويراً للكفايات والموارد البشريّة حتّى تقدر على المساهمة في التنمية العلميّة والتقنيّة المولدة للثروات التي تحقّق التنمية الاقتصاديّة. وهو الداعي إلى الإلحاح على ضرورة معالجة جوانب الضعف في تعليم العربيّة محتوى ووسائل و جوانب الضعف في التنظير اللغويّ.

وتقدّم المعالجة الآلية للغة العربيّة مثالا جيّداً على ما نقول. فالمشكلة ليست تقنيّة محضة لأن التطوّر التقني في مجال معالجة المشاكل اللغويّة تطوّر هائل. ولكن ضعف وصف العربيّة بمختلف مستويات نظامها النحوي هو الذي يعطل إنتاج التطبيقات الإعلاميّة في مجال الترجمة الآلية واعتماد الشكل في الكتابة ومعالجة الكلام تعرّفاً عليه وإنتاجاً له... إلخ. وهو قصور تنظيري أدّى إلى قصور تقني أفضى بدوره إلى إهدار فرص في الاستثمار الاقتصادي كبيرة وحرمان اقتصاديات العربيّة من موارد للثروة مهمّة.

وعلى هذا يكون التعليم أداة لحفظ اللغة بفضل تيسير تعليمها ويكون البحث العلمي أداة تطويرها وتوظيفها التربويّ والثقافيّ والتقنيّ والاقتصاديّ.





## الفصل الخامس

### تنفيذ السياسة اللغوية القومية : الوسائل والآجال والموارد

يُسلّم هذا التقرير بأمرين :

(أ) التمييز بين السياسة اللغوية باعتبارها تمثل تدخّل الدولة الإرادي والواعي عبر التشريعات والقوانين والإجراءات لضبط مكانة لغة من اللغات وبين التخطيط اللغوي باعتباره عملية معالجة فنية للقضايا اللغوية من أجل تيسير استعمالها وتوفير الأدوات المناسبة للنهوض بها،

(ب) التلازم بين تعليم اللغة وتطوير علاقتها بتقانات التعليم وبين الإبداع الفني والثقافي بتلك اللغة في تفاعله مع التقانات الحديثة.

وبناء على هذا التميّز وهذا التلازم فإنّ ما تحتاج إليه اللغة العربية اليوم إنّما هو جانبان أساسيان :

(1) سياسة لغوية تدعم مكانة اللغة العربية من خلال جملة من القوانين والقرارات ومن خلال إنشاء مؤسسات لحمايتها،

(2) تخطيط لغويّ لتطوير اللغة العربية في علاقتها بالتقانات الحديثة في مجالين هما تعليم العربية والإبداع بالعربية.

بحسب هذين الجانبين (السياسة اللغوية والتخطيط اللغوي) يقترح

التقرير المعطيات الأساسية التي قد توضح التوجّهات الممكنة بالنسبة إلى السياسات القطرية والسياسات المشتركة.

ولما كان مدار هذا التقرير على تقديم إطار عامّ لسياسة لغويّة قوميّة من خلال تحديد الشروط العامة التي ينبغي توفّرها عند وضعها، ومن حيث اقتراح الإجراءات المستوجبة لإنفاذ هذه السياسة فإنّه من اللازم إيلاء الجانب التنفيذي العناية التي يستحقّها .

وعلى هذا الأساس من المفيد التذكير بما يلي:

– تلازم البعد التشريعيّ و الجانب الإجرائيّ التنفيذي . فلا جدوى من وضع تشريعات لغويّة لا تكتسي بعدا عمليّا و لا تجد الجهات السّاهرة على تنفيذها والموارد المادّيّة الموظّفة في تفعيلها.

– الترابط بين البعدين القطريّ والقوميّ في جميع مراحل التنفيذ بداية من وضع التصرّوات إلى غاية الشروع في التنفيذ فالتقييم مروراً برصد الاعتمادات الماليّة.

– التكامل بين المستويين القطاعيّ و العامّ من جهة و التلازم الموضوعيّ بين القضايا اللغويّة ذات الصّلة باللّغة العربيّة ومختلف المجالات التي تتدخّل فيها الإجراءات المقترحة للنهوض بها وترقية استعمالها.

ولذا يرى معدّو هذا التقرير أنّه من الضروري في الجانب التنفيذي أخذ المحاور التالية بعين الاعتبار:

1. الوسائل والأدوات المستعملة للتنفيذ (الإجراءات والمبادرات والمشروعات والآليات) التي تمّ اقتراحها مبوّبة بصفة أوّلية بحسب القطاعات المستهدفة والجهات المعنيّة، وإن كان هذا التقرير يسلم

بأن تعقد المسألة اللغوية نتيجة لتفرّع مجالات إجراءاتها وتنوع آثارها يحتمّ تداخل مجالات التنفيذ وتضافر جهود الأطراف المعنية بالسياسة اللغوية وضعا وتنفيذا وتقييما . فلا يمكن لإجراء يخصّ مثلا تجويد ما يوضع باللغة العربية على ذمّة الطفل العربيّ من منتجات تربويّة أن يكون من اختصاص جهة دون غيرها . فهذا يتطلب تنسيقا فعليّا بين دوائر التعليم والتربية بصفة عامّة والهيكل المعنية بثقافة الطفل والجهات المشغلة في حقل تطوير البرمجيات الرقمية والمستثمرين فيها إلخ . وهذا يعني مرّة أخرى ضرورة توفّر خاصّيتي الشمول والتكامل في السياسة اللغوية من حيث التصرّ والتدخل والتنظيم الإداري والماليّ... إلخ

2. المتدخلون من الأفراد والمؤسّسات (من القطاع الحكوميّ والخاصّ ومن المؤسّسات القوميّة والتنظيمات غير الحكومية العاملة في قطاعات ذات صلة بمشروع النهوض باللغة العربية) في سنّ التشريعات اللغوية ووضع الأدوات والآليات المستوجبة لإنفاذ السياسة اللغوية بصفة قطاعيّة أو شاملة، قطرياً أو قوميّاً.

3. الجدولة الزمنية المقترحة للقيام بالمراحل التالية:

- \* الشروع في وضع التصوّرات القطاعيّة والشاملة وتحديد المهامّ
- \* بداية تنفيذ السياسة اللغوية وما يحتاجه من تفريع للمهامّ (المسح اللغويّ الشامل لمناحي استخدام اللّغة ولتحديد مكانتها القانونيّة وتوصيف مختلف مشاكلها ، تجميع المعطيات وصياغة البيانات، تشخيص المشاكل مع تبويبها لتحديد القطاعات المتدخّلة بصفة فرديّة أو مشتركة ولتعيين الأفراد المستفيدين من المبادرات

، ضبط مستلزمات التنفيذ من الأطر البشرية والموارد المائيّة مع ذكر الجهات المانحة، التنفيذ مع تحديد نوعه: مرحليّ وتدرّجيّ ، شامل، قطاعيّ ، جزئيّ ، قطريّ ، قوميّ (...).

\* مرحلة المراقبة والمتابعة .

\* مرحلة التقييم الدوريّ والنهائيّ .

\* مرحلة التحيين والمراجعة .

#### 4. مصادر التمويل :

يتطلّب وضع السياسات اللّغويّة وتنفيذ جميع مراحلها استثمارات مهمّة واعتمادات مائيّة معتبرة متواصلة. فالسياسة اللّغويّة متى اتّضحت معالمها وتحدّدت مجالات إنفاذها وشُرع فيها تتطلّب إسداء خدمات مساعدة على مستوى الخبراء والمأسسة والعمل الميدانيّ بدءاً من المسح اللغويّ والاستبانات وصولاً إلى صناعة الأدوات الكفيلة بتنفيذ البرامج والمشروعات (برامج تربويّة، برمجيات، برامج ثقافيّة... إلخ) مروراً بمتطلبات التكوين للموارد البشريّة ذات العلاقة بالسياسة اللغويّة وغيرها من المستلزمات.

ومن البين أنّ تشعب علاقة اللغة بالواقع ودورها الواضح في التنمية البشريّة الرميّة والماديّة وحضورها المتأكد في اقتصاد المعرفة عوامل تكشف كلها عن الحاجة إلى وضع آليات للتمويل تناسب المشروعات على المدى العاجل والمتوسّط والآجل. ولما كان المشروع في بعده القطري والقومي رامياً إلى نحت ملامح مجتمعا العربيّ ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً وسياسياً فإنّه يتطلّب تضافر جميع الأطراف الرسميّة الحكوميّة ومن القطاع الخاصّ وغير الحكوميّة ، والقطريّة

والقومية والدولية لدعم المشروعات في كنف احترام الاختيارات السيادية القطرية والقومية والتناغم مع تطّعات المجتمع العربيّ وانتظاراته من سياسة لغوية قومية تنهض بمقوم من مقومات هويّته.

ويمكن في هذا الصدد تصوّر إمكانات التنفيذ في مستويين :

أ – السياسة اللغوية العربية المطلوبة .

ب – التخطيط اللغويّ المطلوب للنهوض باللغة العربية.

أ – في السياسة اللغوية المطلوبة

يرى معدّو التقرير أنه من الضروريّ ، لإنجاح الجانب التشريعي وضمان الحدّ الأقصى من الدقّة والإلزام والانسجام في النصوص القانونية المنظمة لعلاقة اللغة بالمجتمع ، الاهتمام بالجانب التنظيميّ أي الجهة المؤسسية التي ستتكلّف بهذا الملفّ والتي يُفترض أن تكون جهة قانونية متخصصة وعلى دراية بكيفية التعااطي القطريّ والقوميّ مع تحديد المنزلة القانونية للغة العربية في سائر النصوص القانونية الموضوعة، ناهيك عن اطلاعها على التجارب الحاصلة في هذا المجال على المستوى الإقليميّ والدوليّ. ومن المفروض كذلك أن تتعاون في هذا مع جهات خبيرة متخصصة في اللغة والإعلام والإعلان والتربية و الاستثمار الثقافيّ وممثّلين عن المجتمع المدنيّ.. إلخ حتّى تضي على عملها بعدي التكامل والشموليةّ.

ولذا لا بدّ من إنشاء لجنة تشريعية لغوية قومية عليا تعمل بالتنسيق مع لجان قطرية توكل إليها مهام سنّ التشريعات اللغوية والنصوص الترتيبية في مجال النهوض باللغة العربية و الإشراف على الخطط والمشروعات القطرية والقومية والقطاعية والشاملة و التنسيق بينها، مع مراعاة الخصوصيات القطرية و استشراف العوائق التنفيذية لتدبّر وسائل تخطيطها.

وتسهر هذه اللجنة ذات الاختصاص التشريعيّ، فضلا عن تعميم سنّ القوانين ووضع المعايير، على اقتراح آليات التنفيذ و المتابعة والتقييم والمراجعة.

ومن الخطوات المؤسسية التي ينبغي قطعها كذلك يُذكر:

\* إنشاء مرصد للغة العربية في كل بلد عربي ووكالة للتنسيق بينها في المستوى العربي لتتبع استعمال العربية في مختلف مناحي الحياة واليقظة اللازمة بإزاء الاستعمالات في الإدارة ووسائل الإعلام والإشهار والإعلان... إلخ وتكفّل إضافة إلى الرصد بالاقترح والتوجيه والتقييم.

\* بعث خلايا اليقظة اللغوية لاستعمال العربية في الإدارة وأجهزة الدولة والمؤسسات المالية والاقتصادية وبالخصوص في وسائل الإعلام المختلفة لتأثيرها الحاسم في استعمال العربية. وتكفّل هذه الخلايا بـ«ضبط» التلوّث اللغويّ» وطرق مقاومة والتكفّل بتدريب الإعلاميين والصحافيين وتوثيق الأخطاء وتعميم تصويباتها على الفاعلين في مجال الإعلام ويمكن أن تكفّل هذه الخلايا بمتابعة التقييس الاصطلاحي ووضع المكانز وتتبع العربية في المواقع على الشبكة ودعم تحديث لغة الإدارة... إلخ.

\* بعث قسم علمي على الأقل في حدود سنتين على أقصى تقدير في كلية لغات أو كلية تدريس الإعلامية لتكوين نخب تعنى باللسانيات النظرية والتطبيقية الحديثة ومن مهامّ هذه الأقسام تكوين خبراء في التخطيط اللغوي والمعالجة الآلية للغات و اللسانيات الاجتماعية والهندسة اللغوية والترجمة... إلخ

\* إحداث مركز بحوث في كل بلد عربي في حدود سنتين على أقصى تقدير يعنى بمعالجة اللغة العربيّة في صلتها بمجتمع المعلومات يستقطب النخب العلميّة في اللسانيات والإعلاميّة لصياغة مشاريع بحث موجهة

\* التشجيع على إنشاء نواد للغة العربيّة في جميع المدارس والمعاهد الثانويّة والجامعات تعمل بطريقة حديثة للتوعية بمكانة العربيّة والتشجيع على استعمالها في الثقافة والمجتمع والإبداع.

\* رصد جوائز تشجيعيّة للأفراد والمنظمات والهيئات والجمعيات التي تدعم اللغة العربيّة وتعمل على تطويرها سواء في كل قطر عربي أو على المستوى العربي أوفي كليهما.

\* إقرار علامة الجودة اللغويّة للبرامج التي تضمن السلامة اللغويّة في وسائل الإعلام تمنحها هيئة مختصة.

ومن الضروريّ في سياق التشريع اللغويّ اتخاذ جملة من التوصيات والاجراءات. منها على سبيل التمثيل لا غير:

\* إعداد القوانين الملزمة لفرض العربيّة لغة أولى في الملصقات وواجهات المحلات العامّة والخاصة واللافتات والإرشادات... إلخ على أن تصاحبها، عند الاقتضاء، لغات أجنبيّة توضع بينظ أقلّ حجما يقع تقييسه عند الحاجة بحسب المجالات (الإدارة، الصّحة، السياحة... إلخ) وبحسب المناطق والجهات.

\* إصدار القوانين الملزمة بتعريب أسماء الشوارع والميادين والساحات العامة مع اعتماد أسماء لأعلام من الثقافة العربيّة والعالميّة والتعريف الموزج بهم لتعزيز ثقافة المواطن العربيّ.



\* إعداد قوانين ملزمة بأن تكون جميع الوثائق المتداولة في الفضاء الاجتماعي والاقتصادي والإداري .. إلخ من منتجات صناعية وتجارية... إلخ ووثائق طبية وإعلامية وسياسية... إلخ مكتوبة بالعربية.

\* إصدار قوانين تلزم الوزارات والهيئات الحكومية والشركات والمنشآت وجميع الكيانات ذات النشاط الإداري أو التجاري أو الصحي... إلخ بأن تكون نسبة استعمال العربية في مواقعها على الشبكة لا تقل عن 70% مع ضرورة التعريب الكامل للوثائق والتقارير والبيانات والمواد المعروضة على الموقع بلغة أخرى غير العربية.

\* تعريب الإدارة الإلكترونية والتجارة الإلكترونية وغيرهما من الخدمات الممكنة عبر الشبكة على أن تكون كل وثيقة مكتوبة بلغة أجنبية مرفقة بترجمة لها إلى العربية.

\* إقرار سنة 2015 سنة لتعريب الوثائق والمراسلات الإدارية ومختلف الوثائق الموجهة إلى المواطنين تعريبا تاما.

وإذا كانت هذه النماذج من القوانين ذات طابع يتجه أكثر إلى تعزيز مكانة العربية في المجتمع وفي الشبكة. مما يسهم في تطوير العربية أيضا فإن بعض التشريعات الأخرى ضرورية لتنمية الموارد البشرية وجعل العربية أداة للحفاظ على التنشئة اللغوية الاجتماعية أو تيسير حضورها الفاعل في الإبداع من ذلك :

\* إصدار التشريعات التي تمنع تكفل غير الناطقات بالعربية (أو بلهجة من لهجاتها) من تربية الأطفال في البيوت.

\* مراقبة المؤسسات الحاضنة للطفولة المبكرة ورياض الأطفال لدعم فرص استعمال العربية الفصحى في مجال اللعب والفن والقراءة والكتابة.

\* تعميم خطة «المدقق اللغوي» داخل جميع المؤسسات العمومية أو الخاصة حرصا على السلامة الغوية للوثائق المكتوبة بالعربية من حيث الأسلوب والمصطلحات والتنسيق مع المؤسسات المماثلة وغيرها من المهام.

\* إصدار القوانين اللازمة لمهنة المترجم والعمل على فرض المعايير الدولية في هذا الصدد حتى يكون المترجم العربي، في المجالات العلمية والتقنية بالخصوص، في مأمن من الاستغلال وذلك لأهمية دوره في تطوير العربية من خلال تلاقحها مع اللغات الأجنبية.

\* العمل على أن يبلغ تدريس اللغة العربية معدّل 20% من نسب التوقيت الدراسي في التعليم الأساسي والابتدائي وأن تكون جميع المواد بالعربية مع تخصيص نسبة 10% على الأقل للغات الأجنبية

\* التشجيع على إنشاء منظمات مدنية وأهلية لتطوير العربية تدريسا واستعمالا في مختلف المجالات الاجتماعية.

ولمّا كانت العربية لغة من اللغات العالمية فإنّه يمكن جعل القرار الذي اتخذته الأمم المتحدة بأن يكون يوم 18 ديسمبر من كل سنة يوما للغة العربية وجعل قرار المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بأن يكون الفاتح من شهر مارس يوما للغة العربية مخصّصين لتدارس وضعيّة اللغة العربية في كل قطر وفق برامج واضحة الأهداف، معدّة سلفا، وتقييم الإجراءات التي اعتمدت لتمكين لها وتطويرها في المجتمع قطريًا وقوميًا مع إصدار التقارير التاليفيّة اللازمة. ولا ضير في ان يكون هذا اليوم مناسبة لرصد الجوائز التقديرية للمؤسسات والأفراد في مجال النهوض بالعربية ولا ضير كذلك في ان يكون اليوم الذي أقرته الأمم المتحدة للغة العربية مناسبة لتدبرّ سبل دعم نشرها خارج حدودها وتعليمها لغير العرب من غير الناطقين بها وللمسلمين وغيرهم وللمغتربين.

### ب- التخطيط اللغوي المطلوب للنهوض باللغة العربية :

تحتاج السياسة اللغوية إلى جملة من المبادرات والمشروعات والخطط العملية الملموسة التي تأتي :

أولاً : لتضع الجوانب التشريعية سالفه الذكر موضع تنفيذ في الواقع اللغوي، وهو ما تتكفل به القطاعات المعنية بالإجراء بصفة مشتركة أو كل قطاع على حدة.

ثانيا : لتستأنف مشاريع واستراتيجيات وخططا موضوعة سلفا. و يعني هذا تفعيلها ودمجها في سياقها المؤسسي الجديد وضمن مشروع السياسة اللغوية القومية العربية المقترح في شقيه التشريعي والتطبيقي.

ومما لا شك فيه أن للجوانب التنفيذية صعوبات من نوع خاص. فقد بينت التجربة أن بين التخطيط والتنفيذ بونا بائنا أحيانا. ولعل هذا يرجع فيما يرجع إلى ضعف الإرادة وغياب ثقافة المشاريع ومحدودية تقاليد العمل المشترك. وهذا يجري للأسف على مجمل المبادرات التنموية الحيوية ما كان منها قطاعيا أو شاملا، قطريا أو قوميا.

إن التخطيط اللغوي بما يعنيه من مبادرات للإنفاذ يحتاج بدوره إلى تخطيط بالمعنى الدقيق للكلمة . ونقصد بذلك تحديد منهجية العمل وما تقتضيه من خطوات لضمان نجاح التنفيذ ( توضيح المهام ، الوسائل الموظفة لإنجاز المهمة والمتدخلون في التنفيذ والتمويل والتقييم والتحيين والبرمجة الزمنية المناسبة لكل مهمة).

وعلى هذا الأساس من اللازم تكوين :

\* هيئات مكلفة بالتنفيذ والتفعيل متعددة الاختصاصات تسهر على تفكيك

مكوّنات المشروع في جانبه التشريعيّ من حيث مجالات التّدخل والأهداف والوسائل والأدوات اللاّزمة للإنفاذ، واقترح المتدخّلين في ذلك.

\* فرق بحث تعنى باستقصاء المعطيات وصياغتها في بيانات قابلة للاستغلال والتوظيف عند التنفيذ. ولعلّ أكثر مهامّها إلحاحا القيام بالمسح اللّغويّ الشامل قطريًا ثمّ قوميًا لتحديد قضايا استعمال اللّغة العربيّة وتبويب أولويّات التّدخل للإصلاح والتطوير والنهوض ببناء على استبانات لغويّة علميّة دقيقة. وتوكل إليها كذلك مهمّة تقديم دراسات علميّة ووصف موضوعيّ للغةنا.

\* لجان متابعة لتنفيذ المشروع في مختلف جوانبه. وتكفّل بالتنسيق بين مختلف الهيئات القطريّة والقوميّة المعنيّة بالمشروع وإسنادها والتدخّل لفضّ المشاكل وتقريب وجهات النظر. بما يضمن حسن سير العمل ويعزّز البعد الوحدويّ للسياسة اللّغويّة المقترحة.

\* هياكل للتقييم الدوريّ تضمن مراقبة الآثار المتربّة في الواقع اللّغويّ القطريّ والقوميّ عن الإجراء الميدانيّ للسياسة اللّغويّة المقترحة. ويعني هذا صياغة التقارير السنويّة والخمسيّة التي تكون خلاصة للرصد اللّغويّ المنجز وترفع إلى هيئات التشريع، ويعني كذلك تصوّر طرق التنفيذ للنظر فيها واقترح ما يكون صالحًا للدعم أو المراجعة والتطوير والإضافة.

وفي هذا السّياق يمكن اقتراح جملة من التوصيات التي تصلح لتكون سندا للمبادرات ذات الصبغة التنفيذية. ويمكن توزيعها على المجالات التالية:

### أولاً : صناعة المحتوى العربي

\* التحفيز على إنتاج الحوامل التعليمية الورقية والرقمية لتعليم العربية للطفولة المبكرة ولأطفال المدارس والإعداديات ولغير الناطقين بها.

\* التشجيع على إنتاج برمجيات ذكية لتعليم العربية وتعلمها بحسب الأساليب الحديثة في صناعتها باستغلال ما توفره الوسائط المتعددة من إمكانيات.

\* تعزيز استخدام الشابكة لترويج برامج تعليم العربية تعلمًا ذاتيًا تكون معتمدة وموصى بها من لجنة علمية تربوية معترف بها سواء للطلاب العربي أو لأبناء المهاجرين أو لمن يرغب في استكمال معارفه الأساسية في العربية أو تعميقها وذلك تطبيقاً لمبدأ التعلم مدى الحياة.

\* إلزام المؤسسات التعليمية ببناء مواقع لها على الشابكة أو ضمن بوابة موحدة للوزارات المعنية، تلتزم باللغة العربية وتوفر مواد ووسائل تثقيفية وتعليمية مدرسية موازية.

\* مواصلة الجهد المبذول في سياق مضاعفة عدد محرّكات البحث العربية حسب أبعاد المواصفات العالمية في هذا المجال.

\* مضاعفة عدد المواقع التي توفر المصنّفات الرقمية وتقتصر على زائريها نسخاً رقمية من أمّهات الكتب العربية في مختلف المجالات خصوصاً الأدبية منها مع احترام القواعد المعمول بها في مجال حقوق التأليف.

\* الحثّ على إنتاج التطبيقات والبرمجيات بالعربية بإعفاءات ضريبية وتمويلات في صيغ قروض وغيرها من الآليات الممكنة.

\* دعم القطاع الخاص والباعثين بإجراءات ضريبية وبصيغ مرنة في التمويل

على إنشاء شركات صغرى لصناعة المحتويات الرقمية وتشجيعها على أن تطوّر علاقات شراكة مع الجهات الأجنبية التي تمتلك التقنيات الحديثة.

\* الدعوة إلى توظيف الوسائط المتعدّدة في رقمنة عيون الأدب العربي الحديث والمعاصر وتقديمها في صيغ جديدة جذابة.

\* إنشاء مراكز لرقمنة التراث العربي في كلّ قطر تدعم عمل الهيئات القائمة الآن مع ضرورة التنسيق بينها للمساهمة في وضع مدوّنة رقمية للنصوص العربيّة عبر العصور واستغلال ما تتيحه التقانات الحديثة من إمكانيات في الخزن والتوثيق والمحافظة على التراث.

### ثانيا: التربية والتعليم

\* تكليف لجنة من الباحثين اللسانيين والتربويين المرموقين العرب بصياغة «اختبار التمكن من اللغة العربيّة» حسب المبادئ والمقاييس العلميّة بعد فتح مناظرة عربيّة في الغرض لدى وزارات التعليم والتربية والجامع اللغويّة والجامعات ومراكز البحث في اللغة.

\* دعم الدراسة عن بعد باللغة العربيّة في مختلف الاختصاصات وإذا كان الدرس بلغة أجنبيّة فإنّه يقدّم مصحوبا بملخص بالعربيّة يكون بنسبة 25% من حجم الدرس الأصليّ.

\* توجيه العناية القصوى لتعليم العربيّة للأطفال بدءا من رياض الأطفال باعتماد الوسائل التربويّة المشوّقة والمرغبة في تمكين ملكة حذق اللغة العربيّة في الناشئة، مع الحرص على توفير الموادّ التعليميّة المبتكرة والمعتمدة على التقانة (من ذلك وضع المعاجم الالكترونية الموجهة إليهم، وتصميم الالعاب التربويّة التي تعتمد اللغة العربيّة أساسا) حتّى يستأنس الطفل بها استشرافا

لمجتمع تربويٍّ معرفيٍّ يبينه جيلٌ قد غرست فيه ثقافة الذكاء الاصطناعي منذ مرحلة الطفولة المبكرة. وهذا مرهون بتطور البحث العلمي المتخصص لتحديد الحاجات اللغوية التواصلية والتربوية للطفل.

\* منع استعمال اللهجات العربية في التدريس منعاً تاماً خصوصاً في المراحل الأساسية والثانوية من التعليم فلغة التعليم والعلم هي الفصحى.

\* تفعيل مقررات الاستراتيجيات القومية العربية التربوية الموجهة لمختلف المستويات ذات الصلة بتمكين اللغة العربية والتمكن من اللغات الأجنبية في الحدود التي توسع دائرة معرفة المتعلم دون إضرار باللغة الأم (الاستراتيجية العربية للتربية السابقة على المدرسة: مرحلة رياض الأطفال، وخطّة تربية الطفل العربيّ في سنواته الأولى على ضوء استراتيجية التربية العربية، والاستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالي، والاستراتيجية العربية للتعليم عن بعد، وخطّة تطوير التعليم في الوطن العربيّ، والاستراتيجية العربية للموهبة والإبداع في التعليم العام).

### ثالثاً: البحث العلمي

\* التشجيع على البحوث في تعليمية اللغة العربية في علاقتها بالتقانات الحديثة لتطوير تدريس العربية.

\* إقامة المؤتمرات العربية دورياً لجمع المختصين في اللسانيات وتقانات التعليم وخبراء التربية وواضعي المناهج ومؤلفي الكتب المدرسية وصانعي البرمجيات التعليمية... إلخ ليتناولوا قضايا تعليمية اللغة العربية وينظروا في المشاكل التي تعترض تطوير تعليم العربية وتعلمها.

\* وضع برنامج عربي لتكوين مختصين في تعليمية العربية وهندسة المناهج والبرامج سواء في مستوى عربي (معهد مخصص لمثل هذا التكوين) أو بتوفير منح دراسية في أفضل الجامعات العالمية في اللسانيات المطبقة على تعليم اللغة العربية مع إسناد من جامعة عربية أو أكثر.

\* إحداث ماجستيرات مهنية لتكوين متدخيلين في مجال اللغة العربية المتخصصة وذلك في إطار شراكة مع المحيط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي حتى تكيف العربية مع مقتضيات التطور في محيطها.

\* إحداث ماجستيرات لتكوين مخططين للسياسات اللغوية قادرين على استثمار النظريات والنماذج العلمية الحديثة في مجال النهوض باللغة العربية والتمكين لها.

\* التركيز على تكوين المترجمين الأكفاء في الترجمة المتخصصة خصوصا في المجالات العلمية والتكنولوجية والثقافية العامة لأهمية الترجمة في إثراء العربية وفتحها على التطور العلمي والتكنولوجي والثقافي في العالم ودورها في تطوير العربية لغة وثقافة.

\* توفير التمويلات الكافية للجامعات ومراكز البحث في مجال الدراسة اللسانية الحديثة للغة العربية نظيراً أو تطبيقاً.

\* إلزام الجامعات ومراكز البحث العربية بنشر ملخصات عن الأعمال والبحوث والأطروحات التي تنجز فيها بغير اللغة العربية على أن تنشر هذه الملخصات في أي صيغة من الصيغ وأن تمثل ثلث عدد صفحات البحث الأصلي دون أن تتجاوز الخمسين صفحة.



\* إلزام الطلبة الذين أعدوا أطروحاتهم خارج البلاد العربيّة بترجمتها إلى العربيّة أو نشر ملخص موسّع منها واعتبار ذلك شرطاً للتعين في الجامعة.

#### رابعاً: الإبداع العلمي والثقافي

أمّا مجال دعم الإبداع العلمي والثقافي والإعلامي باللغة العربيّة فهو مجال واسع جداً لا يمكننا إلا أن نقدّم نماذج عنه تتّصل أساساً بالوسائل والأدوات والموارد البشريّة وتشجيع المشاريع المفيدة لتطوير العربيّة والنهوض بها.

ففي باب المعاجم التي تحتاج إليها العربيّة اليوم يمكن دعم مشاريع صغرى بسيطة لكنّها تفتح المجال لعمل متواصل مفيد للعربيّة من ذلك :

\* إنشاء بوابة عربيّة موحّدة للمعاجم العربيّة يسيرة الاستعمال متعدّدة الوظائف.

\* التشجيع على تكثير المعاجم العامّة ثنائية اللسان (إنجليزي-عربي وفرنسي-عربي والعكس بالخصوص) وإيجاد الصيغ المناسبة لوضعها في بوابة المعجم مع التفكير في توسيع دائرة الاستشراف لتشمل لغات أمم أخرى متقدّمة وصاعدة كالألمانيّة والكوريّة واليابانيّة والصينيّة.

\* التشجيع على صناعة معاجم ورقية وإلكترونية حسب المستويات العمريّة والدراسيّة وحسب الموضوعات والأغراض.

\* وضع المعاجم الثلاثين التي صنعها مكتب تنسيق التعريب بالرباط على الشبكة وإتاحتها للعموم حتى يستفيد منها أكبر عدد ممكن من المهتمين والناطقين بالعربيّة مع العمل على تحيينها وإثرائها ومراجعتها..

\* تكليف مؤسسة عربيّة ما (مثل المرصد العربي للمصطلحات الذي

تمت التوصية ببعثه في مؤتمر التعريب بعمان - أكتوبر / تشرين الأول (2008) بعملية تقييس المصطلح العربي.

\* تطوير الإعلام المصطلحي سواء للمصطلحات المقيسة أو المرجحة أو المفضلة وذلك من خلال مختلف وسائل الإعلام لنشرها و توفير حظوظ أكبر لتداولها.

\* الاهتمام بتكوين محررين يعيدون صياغة الكتب المنشورة ورقياً أو إلكترونياً في عريية سليمة وذلك باستصدار القوانين التي تفرض وجود هذه الوظيفة في دور النشر جميعاً وفي المواقع الإلكترونية مع الحرص على تكوينهم وتدريبهم وتعهد معارفهم لأداء هذه الوظيفة الأساسية في صيانة اللغة العربية وتطويرها.

\* التشجيع على اعتماد الوسائط المتعددة لدعم المطالعة بالعربية.

\* التشجيع، ضمن خطط وطنية أو قومية، على إصدار طبعات ورقية وإلكترونية من عيون السرد العربي تعهد إلى المبدعين العرب المعاصرين مهمة إعادة صياغتها في لغة عربية معاصرة مبسطة تستهدف الأطفال والشبان أساساً.

\* تبني كل بلد عربي، ضمن خطط خماسية لمشاريع في ترجمة ألف كتاب في مختلف الاختصاصات وذلك لتأكيد أهمية الترجمة في النهوض بالعربية وتيسير التلاحق الثقافي والعلمي والاطلاع على مجريات الفكر الحديث بالنسبة إلى الناطقين بالعربية.

#### خامسا : ثقافة الطفل

\* تنظيم أولمبياد للتحريير باللغة العربية في مختلف الأغراض موجه للناشئة حسب الفئات العمرية مع دعم مشاركة الفتيات .

\* التشجيع على إنتاج القصص والروايات بالعربية الموجهة إلى الأطفال والشبان بالخصوص عبر الشابكة.

\* توسيع شبكة معارض كتب الأطفال بمختلف أنواعها الرقمية والورقية والتنسيق مع هيئات النشر والتوزيع وجعل سلامة اللغة العربية شرطا للنشر والدعم المادي.

### سادسا : الإعلام والإعلان

\* دعم المجالات والصحف المدرسية الورقية والالكترونية التي يكتبها طلاب المدارس والجامعات لتدريبهم على التحرير بالعربية في التعبير عن شواغلهم ومواقفهم.

\* الحث على إنتاج الأغاني والأشرطة والمسرحيات والحوامل التربوية المختلفة الموجهة لرياض الأطفال باللغة العربية الفصحى المبسطة.

\* التحفيز على إنتاج الأغاني بالفصحى وفرض بثها بنسبة معينة في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة.

\* تعزيز إنتاج البرامج التلفزيونية والإذاعية الموجهة للأطفال والمراهقين بالعربية الفصحى على نحو يستغل التقنيات المتطورة بطريقة جذابة.

\* إلزام الشركات الخاصة والعامة بدبلجة المسلسلات والأشرطة السينمائية وخصوصا الأشرطة الموجهة إلى الأطفال بجميع أنواعها وأغراضها بالعربية الفصحى ومنع استعمال اللهجات المحلية.

\* وضع كراس شروط لغوية تلزم وسائل الإعلام الخاصة والعمومية باحترام

نسبة من استعمال العربية لا تقل عن 70 % من البرامج الحوارية والترفيهية والاجتماعية والمحافظة على نسبة 100 % من البرامج الإخبارية بالفصحى.

\* العمل على إنتاج برامج إذاعية قصيرة ومضات تلفزيونية لتثبيت استعمال العربية الوظيفية وبيان ما يتيح استعمال العربية في مختلف نواحي الحياة من إمكانات واسعة ولتصويب الأخطاء الشائعة بطريقة غير مباشرة ونشر الأساليب الفصيحة الحديثة على أوسع نطاق ممكن.

### ج- الجدولة الزمنية:

من شروط البرمجة الناجحة وضع سقف زمني يناسب مختلف مراحل الانجاز. وقد نصّ «جدول برامج بنود المشروع وإجراءات تنفيذها والجهات المشاركة ومصادر التمويل» في بند سياسات قومية وسياسات وطنية على «1 - رسم سياسات قومية - 2 وضع خطة خمسية قومية أولى - 3 إعداد سياسات وخطط خمسية وطنية».

ويمكن تحديد البرمجة الزمنية وفق ترتيب للأولويات. فمن البين استنادا إلى المعطيات المتوفرة لدينا بخصوص الوضع اللغوي العربي:

\* ضرورة إنشاء الهيئات المعنية بوضع التصورات الكبرى للسياسة اللغوية وتجميع البيانات النظرية ذات العلاقة في أجل لا يتجاوز الثلاثية الرابعة من سنة 2010.

\* تكليف الفريق التشريعي بتقديم المقترحات المتصلة بسنّ التشريعات والقوانين في أجل لا يتجاوز نهاية سنة 2011.

\* تكوين مجموعة الخبراء في مختلف المجالات المتعلقة بالسياسة اللغوية العربية نظيرا وممارسة في أجل لا يتجاوز الثلاثية الرابعة من سنة 2010

\* إحداه مراكز للبحث في السياسة اللغوية العربية وتكوين المختصين في المجال قطرياً وقومياً في أجل لا يتجاوز موفى 2011

\* تكليف المجموعات العاملة في ميدان المسح اللغوي وتجميع المعطيات المتصلة بالواقع اللغوي العربي وإنجاز الاستبانة القطرية والقومية ذات العلاقة في أجل لا يتجاوز منتصف سنة 2012

\* البدء في صياغة المشروع بعد استكمال جوانبه التشريعية والميدانية واستيفاء متطلبات التنسيق على المستوى القطري في أجل لا يتجاوز بداية 2014 وعلى المستوى القومي في أجل لا يتجاوز نهاية 2014 والحصول على الموافقة النهائية من الأطراف المانحة الممولة للمشروع .

\* عرض المشروع على تصديق الهيئات القومية العليا مع بداية سنة 2015

\* الشروع في حملات الدعاية للسياسة القومية والتوعية الجماهيرية بأهداف السياسة اللغوية القومية . بمختلف مشروعاتها ومبادراتها مع بداية 2015

\* إقرار خطة التقييم والمراجعة مع تحديد الأطراف المعنية بالتنفيذ وإصدار التقارير ذات الصلة . مع بداية 2015

#### د - مصادر التمويل :

- وضع آلية للاتصال بالهيئات المالية القطرية والقومية من القطاع الحكومي والقطاع الخاص (مصارف، صناديق التمويل العربية والدولية ، المستثمرون، الجمعيات الأهلية ...إلخ) للتعريف بالمشروع وتقديم دراسة للجدوى منه مع الإلحاح على التلازم بين المسألة اللغوية والتنمية الشاملة

والتركيز على البعد الاقتصادي للسياسة اللغوية وما تتضمنه من فرص استثمار في قطاعات واعدة على قاعدة الانتقال من الاستثمار في الموارد التقليدية إلى تمويل اقتصاد المعرفة.

– تخصص كل دولة جزءاً من ميزانيتها لتمويل مشاريع النهوض باللغة العربية.

## الخاتمة

إنّ النهوض باللّغة العربيّة للتوجه نحو مجتمع المعرفة يرتبط بإيجاد سياسات لغويّة قطريّة وقوميّة ناجعة تتطلّب إرادة سياسيّة واضحة ووعيا بأهميّة الرهانات التنمويّة للمسألة اللغويّة إضافة إلى الاعتبارات العقديّة والنفسيّة والرمزيّة.

والواقع يبرز أنّ العربيّة من اللغات التي لا تحقّق بها أخطار كبيرة بحكم أنّها من أعرق اللغات التي استطاعت أن توفّر لنفسها الربط الضروري بين التصرّوات العلميّة المناسبة لوصفها والصيغ العمليّة المطلوبة لتناقُلها تعليما وتعلّما. وقد استطاعت أيضا أن تواجه إلى حدّ كبير، بفضل مرونتها وبفضل استعمالها في مجالات عديدة، التحدّيات المختلفة التي عرّفها.

غير أنّ هذا الوضع العام لا يعني أنّ العربيّة اليوم في وضعيّة مثلى بقدر ما يعني أنّ العمل على النهوض بها مطلب تستدعيه دواع ليست من صلب النظام اللغويّ للعربيّة فحسب بل تتصل بمكانتها السياسيّة والاجتماعيّة ودورها الاقتصادي والتنمويّ.

فليس من المعقول أن تكون العربيّة لغة رسميّة في البلدان العربيّة ولكنّها لا تُستخدم بصفتها تلك في جميع وجوه الحياة على نحو مقبول مناسب

لمكانتها. ومن البين أن هذا الأمر وثيق الصلة بممارسة الدول العربية لسلطتها وإنفاذ اختياراتها السياسيّة والاجتماعيّة. وهو ما يستدعي سياسات لغويّة قطريّة وقوميّة أكثر حزما.

ولكن الرهان الأكبر إنما هو متعلّق بدور الدول العربيّة في تأهيل هذه اللّغة حتى تكون قادرة على أداء وظائفها الاقتصاديّة والتنمويّة في عصر أصبحت فيه المعرفة وتوظيفاتها التقنيّة مصدرا من مصادر الثروة والنمو الاقتصاديّ.

وفي الحالتين السياسيّة والاقتصاديّة يتطلّب النهوض بالعربيّة :

\* تنمية الكفاءات البشريّة والاستثمار في تكوين الإطارات والنخب المواكبة للمستجدات العالميّة في جميع الميادين اللغويّة والعلميّة والتقنيّة والإداريّة.

\* إنشاء الهياكل والمؤسسات القادرة على أداء مهام الرصد العلمي والتشخيص الموضوعي والتصور والتنفيذ والمتابعة والتقييم.

\* إيجاد التشريعات والقوانين المعبرة عن الإرادة السياسيّة والفاحة لآفاق جديدة في التنمية الاجتماعيّة والثقافيّة والاقتصاديّة.

ولا يعني هذا إلقاء الحمل على الدول ومؤسساتها ولكن الدولة في واقع الحال العربيّ ينبغي أن تكون قاطرة تبادر وتشجع وترسم معالم الطريق. فكثير من الجوانب الاقتصاديّة المرتبطة بالمسألة اللغويّة تقتضي تدخّل الخواص ورؤوس الأموال



لإحداث المؤسسات الصغرى والمتوسطة إلا أن ضعف الكفاءات التي توفرها مخرجات التعليم العالي مثلا يحول دون إحداثها والاستفادة من الفرص الاستثمارية والتجارية والاقتصادية المتاحة في السوق العربية والعالمية.

وليست المسألة هيئة لأسباب عديدة. فقد فتحت تقانات المعلومات والاتصال والشابكة الباب واسعا أمام الأفراد والمبادرات الخاصة والمؤسسات المختلفة لتمارس أشكالاً متنوعة من التدخل اللغوي له انعكاسات إيجابية أحيانا وسلبية في أحيان كثيرة دون أن تكون للدولة عليها أي رقابة. من هنا تولدت إشكالية العلاقة بين هذا المعطى الواقعي وموقع الدولة في التعامل معه. وليس في الرقابة أو المنع حلّ لذلك بقدر ما يتمثل الحلّ في إيجاد الدول لسياسة لغوية تصبح ملزمة شيئا فشيئا بحكم ما للدول من قدرة على التحكم في طرق التنفيذ والإجراء ومن مجال أوسع للمبادرة والعمل.

ولكن الأخطر من ذلك أن مجتمع المعرفة والمعلومات يتمثل فعلياً سوقاً تدار الأمور فيها على مقتضى قوانين الاقتصاد والعرض والطلب والمنافسة. وهي سوق مفتوحة لا يمكنها أن تكون حكراً على البلدان العربية في مجال الاقتصاد اللغوي. وهذا ما يطرح إشكالية التوفيق بين متطلبات اقتصاد السوق و متطلبات السياسات اللغوية الخاصة بالعربية.

واللغة العربية على ما هي عليه من مكانة وخصوصيات أتى عليها التقرير تقنضي تخطيطاً يجعلها حاضرة اليوم في مخرجات المعرفة ويوطنها في منتجات اقتصادها، فاللغة ما لم تعالج قضاياها بتهيئتها لمواكبة التطور

التقاني تصبح عائقا من عوائق مجتمع المعرفة إذ تمنع من المشاركة في تحصيل هذه المعرفة ونقل ثمارها ونشر فوائدها.

وحتى لا تكون اللغة العربية حائلا دون الولوج إلى نادي الكبار معرفيا وتقانيا، فالواجب تطويرها وتطوير استخدام تقانات المعلومات والاتصال. مما يعني الإرساء الفعلي للبنى التحتية الرقمية من إنتاج للبرمجيات ومختلف الوسائل التي تمكن من هندسة نظامها ومعالجتها آليا.

ويتعين في هذا الصدد السعي إلى جعل هدف التوصل إلى صناعة عربية للمحتوى الرقمي قطب الرّحى في أغلب المشروعات التي تقترحها السياسة اللغوية القومية.

إنّ مطلب ردم الفجوة الرقمية يستوجب إدراج اللغة في التصورات التنموية الشاملة والاستراتيجيات العربية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية على حدّ السواء. وسيمكن هذا العرب من خلال لغتهم من الانتقال من مجرد المستهلك إلى وضع الفاعل المشارك في إرساء معالم اقتصاد المعرفة الملائم للحاجات التنموية الفعلية الملحة للمجتمعات العربية اليوم وغدا.

وما يحتاج إلى إلحاح في خاتمة هذا التقرير هو تأكيد الترابط المتين بين اللغة ورأس المال والتقانة. فتمويل البحث اللغوي وتوجيهه تطبيقيا إلى تقانية اللغة هو مصدر من مصادر إنشاء الثروة ومراكمتها ويتطلب في آن واحد إعادة صياغة للغة العربية صياغة تؤهلها إلى أن تتجدد من داخلها حتى تؤدّي وظائفها الاقتصادية والاجتماعية. بما يناسب مجتمع المعرفة المنشود.

وهذا التوجّه سيدعم منزلة العربية باعتبارها عنوان الهوية والانتماء الحضاري وسيجعلها ضمن حركية ثقافية يلبي بها المجتمع العربي حاجاته

المتجددة والمتنوعة. وبهذا يشارك العرب من موقعهم الحضاري في إغناء الثقافات العالميّة وأداء رسالتهم في حوار الحضارات.

## الهوامش

(1) جاء في وثيقة المشروع ص 12 : «مقترحات الدول والهيئات المعنية بخصوص مشروع النهوض باللغة العربية للتوجه نحو مجتمع المعرفة» : «بعد الاستئناس بما ورد في الخطة الشاملة للثقافة العربية بخصوص العناية باللغة العربية وتمكينها لمواجهة التحديات التي تواجهها».

(2) البند 2 : وضع برامج قومية ووطنية لمعالجة قضايا اللغة العربية : (تحديث مناهج تعليم اللغة العربية، تعريب العلوم والتقنيات، الإعلام والإعلان...). 1

البند 3 : البحث والتطوير : (برامج المصطلحات، المعالجة الآلية، الترجمة الآلية...)

البند 4 : إصدار تشريعات : (حصر التشريعات النافذة، تحديد التشريعات اللازمة ، قوانين...)

البند 5 : التوعية : (برامج تلفزيونية، ندوات، ورش...)

البند 6 : استعمال اللغة العربية في المحافل والنشاطات (المحافل الدولية، النشاطات العلمية، المصنقات، المصارف والشركات...)

(3) من الأطراف التي يقترح المشروع التنسيق معها : الوزارات المعنية [التربية - التعليم العالي - الثقافة - المالية - الإعلام] ووحدات البحث والتطوير في الجامعات العربية والعالمية وفي مراكز البحوث والألكسو ومكتب الخرطوم لتعليم اللغة العربية ومكتب تنسيق التعريب والمكتب العربي للتعريب والترجمة والتأليف والنشر ومكتب التربية العربي لدول الخليج و اتحاد مجامع اللغة العربية واتحاد الجامعات العربية والمجلس العربي

للطفولة والتنمية بالقاهرة والجمعيات العاملة في مجال اللغة العربيّة ومبادرة الملك عبد الله للمحتوى العربي ومكتب الصحة الاقليمي والاييسيسكو واليونسكو ومكتب اليونسكو الإقليمي للتربية في الدول العربية.

4) يضاف إلى هذا سائر الخطط القومية التي أشرفت على صياغتها وتنفيذها المنظمة العربيّة للتربية والثقافة والعلوم - ومن ذلك الخطط القوميّة الثقافية:

الخطة الشاملة للثقافة العربية (صيغة سنة 1996)، الخطة القومية للترجمة (المعدّلة سنة 1996)، الخطة القومية الشاملة لثقافة الطفل العربي 1991، الخطة القومية للتكامل بين السياسات الثقافية والإعلامية في الوطن العربي 2004، الخطة القومية للسياحة الثقافية في الوطن العربي، خطة عمل للنهوض بالتصنيع الثقافي في الوطن العربي وإنشاء سوق ثقافية عربيّة مشتركة 2000، خطة عمل حول السياسات الثقافية من أجل التنمية في الوطن العربي 2002 والاستراتيجية العربيّة للموهبة والإبداع في التعليم العام 2008.

ومن ذلك الخطط والاستراتيجيات القطاعية التربويّة:

خطة تطوير التعليم في الوطن العربي (المعتمدة في قمة دمشق 2008)، استراتيجيات وخطط التربية قبل المدرسة، الإستراتيجية العربية لتطوير التعليم العالي 2005، الإستراتيجية العربية للتعليم عن بعد 2005، الخطة العربية لتعليم الكبار - 2000.

5) وضع برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي الأهداف التالية :

- القضاء على الفقر المدقع
- تعميم التعليم الابتدائي
- تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

- خفض وفيات الأطفال
  - خفض وفيات الأمهات
  - مكافحة مرض نقص المناعة الإيدز والمالاريا
  - الاستدامة البيئية
  - تطوير شبكة عالمية من أجل التنمية
- (6) الألكسو: الاستراتيجية العربية للمعلوماتية ، والاستراتيجية العربية للثقافة العلمية والتقانية، والاستراتيجية العربية للتعليم عن بعد، واستراتيجية تطوير العلوم والتقانة في الوطن العربي، و مشروع المعجم الحاسوبي للغة العربية والاستراتيجية العربية العامة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات ومشروع المعجم التاريخي ومشروع مرصد اللغة العربية للمصطلحات لمكتب تنسيق التعريب بالرباط ومشروع المعجم التفاعلي للتعليم التقني (أراييتيم) للمكتب نفسه واتحاد مجامع اللغة العربية ومشروع الذخيرة العربية، والمشروع المتوسطي لتقنيات اللغة العربية المكتوبة والمنطوقة: ميدار.. إلخ) ومبادرات ومراكز عربية مختلفة(مبادرة الملك عبد الله للمحتوى العربي. جائزة المحتوى العربي : البحرين. المكتبة الرقمية بالاسكندرية، المكتبة الرقمية الوراق -الإمارات، مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية.

## المراجع

## المراجع العربية

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم: تقرير المعرفة العربي للعام 2009 نحو تواصل معرفي منتج
- الجابري (محمد عابد): تكوين العقل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1991/ ط 5
- الجمحي (ابن سلام): طبقات فحول الشعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، القاهرة، مطبعة المدني، 1974/ ط 2
- دمشقية (عفيف): تجديد النحو العربي، بيروت، القاهرة، معهد الإنماء القومي بيروت 1976/ ط 1
- السيد (محمود أحمد): واقع اللغة العربية وآفاق التطوير، بحث مقدم إلى ندوة «مرصد اللغة العربية وآفاق التعريب»، دمشق 27 - 28 كانون الأول (ديسمبر 2009 م) (غير منشور).
- ضيف (شوقي): المدارس النحوية، القاهرة، دار المعارف، 1989/ ط 6
- عبد القادر (الفاسي الفهري): المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، الدار البيضاء، دار توبقال 1998
- علي (نبيل): العرب وعصر المعلومات: سلسلة عالم المعرفة الكويت العدد 265 يناير 2001
- كالفني (لويس جون): حرب اللغات والسياسات اللغوية، ترجمة حسن حمزة، بيروت، المنظمة العربية للترجمة، 2008

– المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم: الخطة الشاملة للثقافة العربية

1996

### المراجع الأجنبية

Cooper (Robeert L.): Language planning and social -  
.change; cambridge; cambridge university press  
Kennedy Chris: Language Planning and Language -  
Education; London George Allen and Unwin

### المواقع الإلكترونية

– شبكة صوت العربية : [www.voiceofarabic.net](http://www.voiceofarabic.net)  
Jaques Leclerc : L'aménagement linguistique dans le -  
monde [www.tlfq.ulaval](http://www.tlfq.ulaval)  
[www.linguistic-declaration.org](http://www.linguistic-declaration.org) -

### المراجع الإلكترونية

David Cohen : art. Langue Arabe, in Encyclopaedia -  
Universalis 2010